الباب الأول

مذكرات إبراهيم عبد الهادى

obeikan

obeikan

(١)

إبراهيم عبد الهادى أشهر من أن يعرف ، لكننا لابد أن نقدم فى تعريفه ما يضمن أن تسير مدارستنا لمذكراته فى سلاسة .

هو رجل دولة من الطراز الأول، وهو الرئيس الثالث لحزب الهيئة السعدية (المعروف اختصاراً بالحزب السعدى) بعد مؤسسيه الأولين أحمد ماهر (ت ١٩٤٥)، والنقراشى (ت ١٩٤٨)، وهو رئيس الوزراء الذى عقدت فى عهده اتفاقية «رودس» مع إسرائيل (١٩٤٩)، كان من أبرز الطلاب الذين شاركوا فى الحركة الوطنية فى ثورة ١٩١٩ ، وقد دفع به نشاطه وبلاغته وشخصيته إلى أن يكون أبرز زعماء الطلبة الثائرين وخطبائها، وبسبب مشاركته فى أحداث الثورة حكم عليه بالإعدام الذى خفف إلى السجن المؤبد فى قضية المؤامرة الكبرى المعروفة بقضية عبد الرحمن فهمى، فقد اتهم وآخرون بالمشاركة فى قتل ضباط وجنود إنجليز، ثم أفرج عنه سنة ١٩٢٤ فى أعقاب تشكيل سعد زغلول لوزارته بعد أن أمضى فى السجن ٤ سنوات، وعندما حكم عليه بالسجن لم يكن قد أكمل دراسته بالحقوق، وبعد خروجه من السجن أكمل دراسته وحصل على إجازة الحقوق (١٩٢٥).

وقد قبض عليه مرة أخرى وقضى فى المعتقل ما يقرب من شهرين فى أعقاب اغتيال السير لى ستاك (سردار الجيش المصرى بالسودان) (نوفمبر ١٩٢٤)، لكن التحقيقات لم تسفر عن اتهام محدد ضده فأفرج عنه، واستمر يؤدى دوره الوطنى والحزبى بامتياز حتى تولى الوزارة (١٩٣٩)، ثم رياستها (ديسمبر ١٩٤٨)، وقبل أن يتولى رياسة الوزارة كان الملك فاروق قد اختاره على حين فجأة ودون سابق مقدمات لرياسة الديوان الملكى (١٩٤٧).

* * *

ولد فى فبراير ١٨٩٨ فى قرية الزرقا التابعة لمركز فارسكور محافظة الدقهلية (وهى الآن مدينة عاصمة لمركز يتبع محافظة دمياط)، وهو ينتمى إلى عائلة المليجى، وكان والده من الأعيان، لكنه لم يعرف فى التاريخ وأدبياته إلا باسمه المختصر: إبراهيم عبد الهادى.

(٢)

أما مذكراته فقد نشرت بعد وفاته فى مجلة روزاليوسف فى ثمانية وعشرين حلقة متتابعة، وقد بدأ نشرها فى ٢ مايو حيث نشرت الحلقة الأولى، ونشرت الثانية فى ٩ مايو ١٩٨٢، والثالثة فى ١٦ مايو، والرابعة فى ٢٣ مايو، والخامسة فى ٣٠ مايو، والسادسة فى ٧ يونيو، والسابعة فى ١٤ يونيو، والثامنة فى ٢١ يونيو، والتاسعة فى ٢٨ يونيو، والعاشرة فى ٥ يوليو، والحادية عشرة فى ١٢ يوليو، والثانية عشرة فى ١٩ يوليو، والثالثة عشرة فى ٢٦ يوليو، والرابعة عشرة فى ٢ أغسطس والخامسة عشرة فى ٩ أغسطس، والسادسة عشرة فى ١٦ أغسطس والسابعة عشرة فى ٢٣ أغسطس، والثامنة عشرة فى ٣٠ أغسطس، والتاسعة عشرة فى ٦ سبتمبر، والعشرون فى ١٣ سبتمبر، والحادية والعشرون فى ٢٠ سبتمبر، والثانية والعشرون فى ٢٧ سبتمبر، والثالثة والعشرون فى ٤ أكتوبر، والرابعة والعشرون فى ١١ أكتوبر، والخامسة والعشرون فى ١٨ أكتوبر، والخامسة والعشرون فى ١٨ أكتوبر، والسادسة والعشرون فى ٢٥ أكتوبر، والسابعة والعشرون فى ١ نوفمبر، والثامنة والعشرون (الأخيرة) فى ٨ نوفمبر ١٩٨٢.

وقد تولى الأستاذ محمد على أبوطالب تحرير هذه المذكرات التى نشرت فى «روزاليوسف» وذكر اسمه على هذه الحلقات ببنط كبير حفظ له حقه

(٣)

بدأ إبراهيم عبد الهادى عهده الوزارى كوزير للدولة للشئون البرلمانية فى وزارة على ماهر باشا الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩)، وفى الوزارة التالية وهى وزارة حسن صبرى (٢٨ يونيو ١٩٤٠) عمل كوزير للتجارة والصناعة، حيث كانت فرصة

السعديين فى وزارة حسن صبرى أفضل منها فى وزارة على ماهر، لكنه ترك الوزارة عند خروج السعديين منها فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠، وبقى بعيداً عن الوزارة طيلة الفترة الباقية من وزارة حسن صبرى ووزارة حسين سرى الأولى، شأنه فى ذلك شأن زملائه السعديين. لكن ما أن اشترك السعديون مرة ثانية فى الائتلاف الوزارى وتكونت وزارة حسين سرى باشا الثانية فى ٣١ يوليو ١٩٤١ حتى انضم إليها، وهنا ارتفعت أهمية وزارته مرة أخرى لتكون الأشغال العمومية، وبقى وزيراً للأشغال العمومية حتى انتهاء عهد هذه الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢، وهكذا عمل فيما قبل حادث ٤ فبراير وزيراً لثلاث وزارات مع ثلاثة رؤساء وزارة مختلفين، وقد بقى بالطبع خارج الوزارة طيلة عهد وزارة الوفد.

عاد إبراهيم عبد الهادى إلى المناصب الوزارية مع عودة السعديين فى الائتلاف الكبير عقب الحرب العالمية الثانية، ومن الطريف أنه عمل وزيراً للصحة ثلاث مرات فى الوزارات الثلاث المتتالية، وهى وزارات: أحمد ماهر الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤) والثانية (١٥ يناير ١٩٤٥) والنقراشى الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥)، وهكذا أصبح رصيده ٤ وزارات مع خمسة رؤساء وزارة فى ست وزارات.

ولما تولى إسماعيل صدقى باشا رئاسة الوزارة خلفًا للنقراشى (فبراير ١٩٤٦) لم يشاركه السعديون فى وزارته فى البداية، ولكن بحلول ١١ سبتمبر ١٩٤٦ دخل السعديون الوزارة (وكأنما كان هذا تعويضًا عن خروجهم قبل ست سنوت إلا عشرة أيام من وزارة حسن صبرى فى سبتمبر ١٩٤٠)، وأصبح إبراهيم عبد الهادى وزيراً للخارجية لأول مرة، وهكذا أصبح رصيده ٥ وزارات مع ستة رؤساء وزارة فى سبع وزارات. فقد عمل حتى الآن تحت رئاسة: على ماهر باشا، وحسن صبرى باشا، وحسين سرى باشا، وأحمد ماهر باشا، والنقراشى باشا، وإسماعيل صدقى باشا.

فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ترك صدقى رئاسة الوزارة، لكن إبراهيم عبد الهادى لم يترك الوزارة لأنه أصبح عضواً بارزًا فى الوزارة الجديدة التى شكلها النقراشى باشا، وهى وزارته الثانية التى استمرت لأكثر من عامين، وفى هذه الوزارة قفز نجم إبراهيم عبد الهادى بالطبع ليصبح وزيراً للمالية وليحل بهذا محل مكرم عبيد الذى كان يتولى هذا المنصب طيلة وزارات ماهر والنقراشى الثلاث المتصلة (١٩٤٤ ـ ١٩٤٥).

لكن إبراهيم عبد الهادى لم يلبث فى هذا المنصب إلا سبعين يومًا فقط، فقد وقع عليه الاختيار ليكون رئيسًا لديوان الملك، وهكذا ترك الوزارة بعد أن أصبح عدد الوزارات التى تولاها ٦ وزارات (الدولة للشئون البرلمانية، التجارة والصناعة، الأشغال، الصحة، الخارجية، المالية)، مع ٦ رؤساء وزراء فى ثمانى وزارات.

ولا يعود إبراهيم عبد الهادى إلى الوزارة إلا ليرأسها بعدما وقع حادث اغتيال النقراشى باشا، ويشكل إبراهيم عبد الهادى وزارته الأولى والأخيرة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ويتولى وزارة الداخلية مع رئاسة الوزارة طيلة عهد هذه الوزارة، كما يتولى وزارة المالية طيلة الأسبوعين الأولين من عهد هذه الوزارة، بهذا يرتفع عدد وزاراته إلى سبع وزارات، وعدد الوزارات التى شارك فيها إلى تسع وزارات (منها وزارته).

(٤)

نبدأ مدارستنا لهذه المذكرات باستعراض ما يرويه صاحبها عن ثورة ١٩١٩، وعن دوره فى جهازها السرى الذى كان تحت قيادة عبد الرحمن فهمى ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم عبد الهادى يحرص على أن يصور حياته وشخصيته ثمرة من ثمار ثورة ١٩١٩، وهو يرى فى نشأته نشأة عادية لم تكن لتؤهله لدخول عالم السياسة لولا ما حدث عند اندلاع ثورة ١٩١٩، ومع أنه يشير بكل وضوح إلى أنه دخل عالم السياسة من خلال التنظيم السرى لثورة ١٩١٩، فإنه لا يقدم المبررات التى جعلته ينضم إلى التنظيم السرى، ولا القرائن التى دفعته إلى هذا الانضمام:

«. . . فأنا مجرد طفل عادى ولد عام ١٨٩٨ فى بلدة اسمها «الزرقا» فى مديرية الدقهلية، وكان والدى فلاحًا ثريًا، يؤدى فرائض دينه، ويربى أولاده، وبفضل ثراء والدى لم أعرف الحرمان، وكانت لى دائمًا عزوة وعصبية، وعشت حياة سهلة من أيام الدراسة فى «الكتاب» إلى أيام الدراسة فى مدرسة الحقوق، وكنت أتمتع أيام دراسة الحقوق بشقة فسيحة نظيفة فى «جنينة ناميش» مع سيدة ترعى كل شئونى، وتسهر على خدمتى، ولم يكن لى، بحكم سنى، نصيب المشاركة فى أى عمل سياسى طوال الحرب العالمية الأولى، ولم يكن مقدرًا لى أن أدخل أصلاً عالم السياسة».

«لكن نقطة التحول فى حياتى كانت ثورة ١٩١٩».

«وعندما انخرطت فى حركة الطلاب الثائرين، بعد نفى سعد زغلول، وانضممت إلى تنظيمها السرى الذى يتولى طبع منشوراتها، وتجنيد الأنصار لها، لم أكن قد رأيت بعد سعد زغلول».

(٥)

يتحدث إبراهيم عبد الهادى بذكاء شديد عن طبيعة دوره فى ثورة ١٩١٩، لافتًا النظر إلى السلاح الفعال الذى اعتمد عليه هو وزملاؤه فى مجابهة المؤامرات التى واجهتها الحركة الوطنية، وهو سلاح الوحدة الوطنية، وكيف كان لهذا السلاح أثره الفعال فى تجاوز الاختلافات التى كانت كفيلة بإفشال ثورة ١٩١٩ فى كل مرحلة من مراحلها.

ويبدو فهم إبراهيم عبد الهادى لسلاح الوحدة الوطنية عميقًا وممتدًا لا يقف بهذه الوحدة عند الحدود التى بات يقف عندها من الجمع بين المسلم والمسيحى تحت راية واحدة، وإنما هو يفهم معنى الوحدة الوطنية الواسع الذى يجعل أبناء الوطن يتوحدون فيه، وهو ينتبه إلى أن هذا السلاح كان بمثابة ملجأ يتكرر اللوذ به طيلة الحقبة الحديثة من تاريخ مصر:

. . . . . .

«صاغت مصر بقيادة سعد زغلول سلاحها الذى لا يقهر: وحدتها الوطنية، وراء قيادة وطنية».

«كان يمكن أن تفشل الثورة لو لم نكتشف هذا السلاح».

. . . . . .

«. . . ولا يستطيع كائن من كان أن يسلب هذه الثورة فضل صياغة هذا السلاح الذى نلجأ إليه حتى الآن كلما تأزمت الأمور، وواجهتنا العقبات، سلاح الوحدة الوطنية، الذى جمع ما بين المسلم والقبطى، وما بين الفلاح والباشا، وما بين الوزير

وماسح الأحذية، السلاح الذى عجزت أمامه بريطانيا العظمى فى عنفوان بطشها، ويئست حتى يوم جلائها من تجريد الشعب المصرى منه».

(٦)

يلمح إبراهيم عبد الهادى بوضوح إلى أنه هو ومجموعته من شباب ثورة ١٩١٩ كانوا يقومون فى بعض الأحيان بمجابهة بعض رجال الحزب الوطنى الذين كانوا يحاولون أن يقللوا من عمل سعد زغلول ورفاقه، وهو يتحدث بوضوح عما هو معروف فى صفحات التاريخ من نجاحه هو ومجموعته فى إقناع الأزهريين بصدق التوجه الوطنى لثورة ١٩١٩، على حين كانت بعض قيادات الحزب الوطنى القديم تبنى حساباتها على انضمام الأزهريين إليها فى مواجهة الوفد ومنافسته.

ربما كان من الجدير بالذكر أن نشير إلى أن سيد باشا يفرق بين مجموعتين من الحزب الوطنى، ويرى أن الحزب الوطنى قد أيد زعامة سعد زغلول أما الذين لم يؤيدوه فكانوا أعضاء اللجنة التنفيذية لذلك الحزب، ونحن نرى إبراهيم عبد الهادى يذهب هذا المذهب وان لم يكن بالوضوح نفسه.

«... وكانت لى فى هذا الصدد تجربة عاصرتها بنفسى، فبينما طلاب الجامعة والمدارس الثانوية يؤيدون الرأى العام ضد بريطانيا، بعد نفى سعد زغلول، بدأ بعض رجال الحزب الوطنى يوجهون شبابهم إلى الأزهر الشريف، ويزعمون لطلاب الأزهر أن رجال الأمة يسعون إلى ما دون الاستقلال».

«وكان من نصيبى أن كنت من الذين كلفوا بتدارك هذه الحركة الخطيرة».

. . . . . .

. . . . . .

«ونحمد الله أن وفقنا فى هذا توفيقًا تامًا، حتى انفردنا بمنبر الأزهر كاملاً، وكانت اجتماعاته الضخمة ذات الألوف المؤلفة من الأزهريين وطلبة المدارس عامة والمتعلقين من أفراد الشعب بمتابعة الحركة الوطنية والمشاركة فيها قوة عظيمة فى مجابهة قوات الاحتلال والاستهانة بها».

«ورب ضارة نافعة، فهذه الاجتماعات والمطارحات بيننا وبين شباب الحزب الوطنى بدلاً من أن تحدث اضطرابًا فى صفوف الأمة، وأنصار الوفد من الشباب، كانت سببًا ضخمًا من أسباب قوته، وتعلق الأمة بسعد زغلول والتفافها حوله إلى حد لم يسبق له مثيل».

«وبدلاً من أن يكون رسل الحركة الوطنية إلى الأرياف من طلبة المدارس العليا والثانوية وحدهم، زادوا زيادة هائلة بانضمام طلبة الأزهر إليها، وكانوا من عناصر الدعاية الوطنية القوية، ولعل فصاحتهم كذلك بين أهل الريف خصوصًا كانت أكثر».

(٧)

ويورد إبراهيم عبد الهادى تفصيلات دقيقة عن الساعات الأولى من المظاهرة الأولى للطلبة فى مارس ١٩١٩، وقد كانت هذه المظاهرة بمثابة أبرز مظاهر الثورة المصرية التى اندلعت بدءًا من ذلك اليوم، وتدلنا التفصيلات التى يرويها إبراهيم عبد الهادى على ما كان يتمتع به من سلطان معنوى على زملائه بفضل قوة شخصيته، وقدرته على التعبير والخطابة، وهى مؤهلات جوهرية فى مثل ظروف تلك الأيام، ونرى إبراهيم عبد الهادى منذ البداية أو فى ذلك الحين منتبهًا إلى غلبة طبيعة التحفظ والتريث فى شخصيات زملاء سعد زغلول فى الوفد من طراز عبد العزيز فهمى، وعلوبة، ولطفى السيد، كما نراه حريصًا على أن يثبت استقلال مجموعة الشباب واعتزازهم بمسئوليتهم المباشرة عن أنفسهم وتصرفاتهم، وفى الوقت نفسه فإنه يحرص على أن يؤكد على جماعية القرار والالتزام بجماعيته، وسنرى فى حواره مع مستر إيموس مستشار الحقانية قدرة فائقة على الوصول إلى الهدف وتجنب الجدل غير المفيد:

«. . . وكنت أحد المترددين على بيت سعد زغلول كل يوم تقريبًا».

«وفى يوم ٩ مارس التالى لاعتقال سعد ورفاقه ذهبت إلى بيت الأمة وأنا فى طريقى إلى مدرسة الحقوق مع زميلين آخرين هما عبد الحليم عابدين، وحافظ عمار، فلقينا عبدالعزيز فهمى، ولطفى السيد باشا، ومحمد على علوبة بك، وسألناهم عن صحة ما سمعناه فى الطريق إلى بيت الأمة من أن الإنجليز قبضوا على سعد باشا، فأيدوا الخبر».

«واستشعروا من روحنا أننا نعتزم أمرًا فحاولوا أن يردونا عنه، ونصحنا عبد العزيز بك فهمى بالذات أن نقصر جهودنا على إتقان دروسنا استعدادًا لخدمة بلادنا، وكرر نصحه بألا نقوم بإجراء قد يضر بجهد الوفد فى مساعيه لأن الظرف يحتاج إلى التصرفات السليمة المدروسة التى يقوم بها جيلنا، فأكدنا له أننا حين نرى مع إخواننا رأيًا معينًا أجمعنا عليه فسنعلنه على مسئوليتنا وحدنا، وليس للوفد دخل فيما نتخذه من قرارا!».

«وذهبنا من فورنا إلى مدرسة الحقوق بالجيزة، وهناك أعلنا إخواننا بهذا النبأ والتقينا جميعا فى الصالة الداخلية للمدرسة وتبارى الطلبة فى إلقاء الكلمات».

«كان واضحًا أن أغلبية الآراء تميل إلى ترك الدراسة، ولكن ناظر المدرسة يومئذ كان رجلاً كنديًا على جانب كبير من التهذيب، وعلاقته بالطلبة علاقة أبوية حقيقية، فرجانا أن ننتظر قليلاً حتى يحضر مستر إيموس مستشار وزارة الحقانية، وكان ناظرًا من قبل لمدرسة الحقوق».

«ولعل الناظر الكندى قدر أن مستر إيموس له من النفوذ على طلبة كلية الحقوق، بحكم نظارته السابقة عليهم، وقد امتدت سنوات، ما يساعد على إقناعهم بالاستمرار فى الدراسة».

«وجاء مستر إيموس على عجل ونزلنا لمقابلته فى فناء المدرسة، فوقف هو وناظر المدرسة وأساتذتها على رأس السلم ووجه إلينا الخطاب بألا نستقل برأينا فى اتخاذ القرار، وأن علينا أن نرجع إلى آبائنا وأولياء أمورنا نستشيرهم ونعمل برأيهم، فأجبته بما فتح الله علىّ به وقتها وما قلته: «أين آباؤنا وأولياء أمورنا الذين نرجع إليهم فى المشورة، لقد نفيتموهم ولا نود أن ندرس القانون فى بلد يداس فيه القانون!».

«ونادى حافظ عمار ـ رحمه الله: «يحيا الإضراب»، فردد الحاضرون نداءه بكل قوة».

«واندفع الطلبة فورًا إلى خارج المدرسة وتوجهنا إلى مدرسة المهندسخانة، فخرج طلابها، وذهبت جموعنا إلى مدرسة الزراعة العليا، فمدرسة السعيدية الثانوية، وكلها قريبة من بعضها البعض».

«وانضم إلينا جميع طلبتها، وذهب جميعنا فى مظاهرة ضخمة مخترقة الجيزة، وعبرنا كوبرى عباس».

(٨)

ثم يورد إبراهيم عبد الهادى ما يتذكره عن اشتباك أحد زعماء الطلبة بعميد كلية الطب فى ذلك الحين، ومن الطريف أن إبراهيم عبد الهادى يورد تفصيلات كثيرة عن هذا الاشتباك لم يوردها حافظ محمود فى كتابه «المعارك» الذى اكتفى بتصوير الأمر على أن الناظر المتعجرف حاول دفع الطالب لكن الطالب ركله، وينفرد إبراهيم عبد الهادى بذكر اسم الطالب وما وصل إليه فى سلك الوظيفة بعد ذلك، ومن الجدير بالذكر أن مذكرات كل من سيد باشا وعريان يوسف سعد تقدمان وصفًا تفصيليًا يضيف كثيرًا من الحقائق والشرح للتفصيلات التى يقدمها إبراهيم عبد الهادى:

«وتوجهنا إلى مدرسة الطب بشارع قصر العينى، وفيها خرج ناظرها مستر كيتنج وكان رجلاً استعماريًا فظًا شديد الوطأة على المدرسين، وكان لا يستحى أن يشتمهم بأحط الألفاظ».

«... فما أن سمع بالمظاهرة حتى خرج لملاقاتها ووقف على أعلى السلم، فصعد إليه الطالب عبد الحميد داود وكيل وزارة الرى بعدئذ، ولكنه لم ينتظره بل نزل درجتين على السلم محاولاً استعمال العنف معه الذى اشتهر به، فأمسك به عبد الحميد داود وكان قوى البنية وهزه بعنف ورماه على السلم، فاستنجد بأحد أساتذة كلية الطب وكان يقف إلى جواره، فرمى أستاذ الطب نفسه على عبد الحميد داود فدفعه عبدالحميد وانهال عليه طالبان بشنطة الكتب، فوقع فوق الدكتور كيتنج، وكان موقفًا شديدًا لا يحسدان عليه».

«وعرف أن الدكتور كيتنج كسرت ذراعه فى هذا الحادث».

«خرجت المظاهرة بعد أن حاول محمد خليل عبد الخالق ضابط المدرسة غلق الأبواب».

«ويقال إن الدكتور كيتنج استقال بعد هذا الحادث قائلاً: إنه لا يحب أن يخدم شعبًا.. لا يحبنا».

(٩)

ويواصل إبراهيم عبد الهادى الحديث عن خط سير المظاهرة وعن المحاولات المستميتة التى بذلتها الشرطة من أجل إيقافها، وهو حريص على ذكر أسماء الضباط الذين تصدوا للمظاهرة بالقوة، ومنهم حيدر باشا الذى أصبح وزيراً للحربية فى عهد الملك فاروق، وهو يحاول تصوير مدى الإهانة التى تعرض لها الطلاب الذين قبض عليهم فى ذلك اليوم، مكتفيًا بالقول بأنهم حُجزوا فى مكان ضيق جدًا حتى إن بعضهم قد نام على صدر زميله:

«. . . وسارت المظاهرة نحو مدرسة دار العلوم والتجارة العليا بالمنيرة، فلحقت الشرطة بالمظاهرة بقيادة وكيل حكمدار القاهرة البريطانى، والصاغ مرقص فهمى مأمور قسم السيدة زينب، لكن المظاهرة سارت رغم قبض الشرطة على عدد من الطلبة أذكر من بينهم محمد صقر، ومحمد عفيفى، ومحمد على صالح، والثلاثة من طلبة المهندسخانة».

«وصلنا إلى ميدان السيدة زينب واتجهنا إلى مدرسة الخديوية الثانوية فلحق بنا اليوزباشى محمد حيدر على صهوة جواده (الفريق محمد حيدر باشا ياور الملك فيما بعد)، واليوزباشى سليم عزت ومعهما قوة راكبة تقدر بأكثر من خمسين جنديًا، وجرى الالتحام بين المتظاهرين والبوليس، وحاولوا جهدهم أن يخيفوا الزاحفين أو يقفوهم فلم يقدروا، ولكن بعض الطلبة والأهالى وقع تحت سنابك الخيل وأصيب عدد منهم إصابات شتى، وقبض على البعض وأودع بعضهم قسم السيدة، وأودع البعض الآخر سجن القلعة ومسجد مجاور لها».

«ولم يقع قتلى فى ذلك اليوم، لكن المقبوض عليهم من طلبة المدارس العليا والمعتقلين فى القلعة والمسجد المجاور أهينوا كثيراً وأهمل شأنهم حتى إن كل عشرة منهم كانوا ينامون متجاورين فى مكان ضيق، حتى إن بعضهم كان ينام على صدر زميله».

(١٠)

وتنفرد مذكرات إبراهيم عبد الهادى بالإشارة إلى الدور الذى لعبته مجموعة من

شباب الوفد، كان هو أحدهم، فى زجر وإرهاب مجموعة من الأثرياء والأعيان أسس لهم الإنجليز حزبًا باسم الحزب «المستقل الحر»، ومن الطريف أن هذا الحزب فقد وجوده بسرعة على يد هؤلاء الشباب الذين تمكنوا من إرهاب رجال هذا الحزب فى عقر دارهم، ومن الجدير بالذكر أن سيد باشا حينما تناول هذه الواقعة أشار إلى أن ذلك الحزب كان يسمى بحزب الأمة لا المستقل الحر:

«ونما إلى الشباب عن طريق «ديدبان» مصر حارسها الساهر اليقظ عبد الرحمن بك فهمى، أن هناك حزبًا تشكل تحت اسم «المستقل الحر» جمع له الإنجليز طائفة من الأثرياء والأعيان لم تعرف البلاد لهم فى المواقف والتضحيات سابقة وطنية تذكر من قريب أو بعيد، وليست لهم صلة بالسياسة كذلك، ولكنهم كانوا من أحرص الناس على الوقوف تحت مظلة الحاكم احتماء بسلطانه ورضاه، وكسبًا للنفوذ والنفع عن طريقه».

«فتوجهنا فورًا نحن الشباب إلى مقر هذا الحزب المسمى «بالمستقل الحر»، وما هو مستقل ولا حر، وإنما هى أسماء أطلقوها، توجهنا إليه فى مقره بعابدين بأمر عبد الرحمن فهمى فوجدنا عزمى باشا رئيسه، وهو رجل من أصهار البيت المالك طاعن السن لا يكاد يقوى على حمل قدميه، ولكنه اسمه يرن.. عزمى باشا!!».

«وجدناه وقد صدروه رئيسًا للحزب، ويكفى أن عزمى باشا من أصهار العائلة المالكة، ويلبس طربوشا مطبقًا بغير خوصة ينزل على أذنيه، ووجدنا معه نفرًا لا يزيدون على أصابع اليد الواحدة أذكر منهم محمد بك الشريعى، وملوم بك السعدى (وقد أصبحوا باشوات فيما بعد)، واختاروا لهم كاتبًا من أصحاب الألسنة الطويلة ويحسن الكتابة باللغة العربية اسمه محمد إبراهيم، وقد اشتط هذا الكاتب فى تهجمه على سعد زغلول فى مجلة «الكشكول» فيما بعد».

«استأذنا فى الدخول عليهم فسمح لنا على أننا قدمنا لتأييدهم والوقوف إلى جوارهم، فذهلوا حين رأونا وأمارات الشر على وجوهنا، كنا أربعة عبد الحليم عابدين، وحافظ عمار، وكامل عبد الشهيد، وأنا».

«فتوجهنا إليهم بالسؤال التالى:

«لقد علمنا أنكم تنشئون حزباً جديدا» .

«فقال محمد بك الشريعى الذى تولى الكلام عنهم :

«نعم . . لقد ألفنا الحزب فعلاً» .

«فسألناه : لماذا؟» .

«فقال : للمطالبة باستقلال مصر!» .

«فقلنا : وهل الوفد يطلب غير استقلال مصر ، إن الوفد يعبر عن رأى الأمة كلها فلماذا لا تنضمون إليه مادام الهدف واحد وهو استقلال مصر؟ وهل طلبتم إليه ذلك ورفض؟» .

«ولما أخذتهم الحجة لاذوا بالصمت» .

«وهنا خاطبهم عبد الحليم عابدين بعنف وكبس طربوش عرفى باشا بيده حتى غطى عينيه : «مافيش حزب «المستقل الحرب» أبدًا ، يعنى ما فيش حزب وإلا . . . » .

«استيقنوا أن الأمر جد وليس كلاماً فى الهواء ، وأن المسألة لن تمر بسلام إذا استمروا مصرين على موقفهم» .

«وأصبحنا فإذا حزب «المستقل الحرب» قد تبخر وليس له وجود نهائيا» .

(١١)

ونصل إلى ثانى أهم موضوعات هذه المذكرات الحافلة بالانفرادات وبالتصويرات الدقيقة ، وهى القضية التى قدر لإبراهيم عبد الهادى أن يقضى بسببها أربع سنوات فى السجن ، قضية المؤامرة الكبرى .

وعلى عكس المتوقع فإن إبراهيم عبد الهادى لا يقدم حديثًا تفصيليًا عن محاكمته الشهيرة فيما سمى بقضية المؤامرة الكبرى ، وهو يكتفى بذكر موجز أحداث هذه القضية على الرغم من أنه حكم عليه فيها بالإعدام ، وقضى فى السجن بضع سنوات بسببها ، وكان أبرز المتهمين فيها عبد الرحمن فهمى ، وهو يبخل علينا بذكر أسماء زملائه الذين اتهموا معه فى هذه القضية :

«هذا البطل العظيم (الحديث عن عبد الرحمن فهمى) كانت عيون الإنجليز عليه بالمرصاد، قلم مخابراتهم يتعقبه لعله يظفر بالدليل الذى يأخذون به عنقه فلم يفلحوا، إذًا لابد من التلفيق».

«. . . وقد لفقوا له التهمة ومعه سبعة وعشرون شابًا فى قضية المؤامرة الكبرى، وقدموها إلى المحكمة العسكرية الإنجليزية، مع أن الإنجليز قد سبق لهم واتفقوا مع وزارة محمد سعيد باشا على وقف المحاكمات العسكرية، ولكنهم نقضوا هذا الاتفاق وحاكموا المتهمين جميعًا فى هذه القضية الملفقة أمام محكمة عسكرية إنجليزية، وكانت القضية تعد من أكبر وأخطر المحاكمات فى ثورة سنة ١٩١٩».

«كان اتهامنا فى هذه القضية بأننا أعضاء فى جماعة سميت «جمعية الانتقام»، وهو نفس اسم الجمعية التى ادعوا أن سعد زغلول كان أحد أعضائها بعد الثورة العرابية لقتل الخونة المصريين، وكذلك قتل الموظفين والضباط البريطانيين».

«وأن غرض هذه الجمعية «جمعية الانتقام» هو خلع عظمة السلطان وقلب حكومته، والتحريض على العصيان والقتل، وقام الاتهام على شخص اسمه عبد الظاهر السمالوطى قيل إنه كان ضمن أعضاء الجمعية وخانهم وأفشى سرهم».

«وعبد الظاهر السمالوطى هذا كان ناظرًا لزراعة محمد بك الشريعى وكيل الحزب المستقل الحر الذى كان يرأسه عزمى باشا، واستطاع عبد الرحمن فهمى بأسلوبه أن يقضى عليه بعد تأليفه بـ ٤٨ ساعة، ويهرب أعضاءه خوفًا على حياتهم (ربما من المهم أن نشير إلى ما نقلناه عن إبراهيم عبد الهادى نفسه فى هذا الباب من دوره هو وزملائه فى هذه المهمة)، وقد جند محمد بك الشريعى (محمد باشا الشريعى فيما بعد) ليكون هذا الشخص جاسوسًا على المقبوض عليهم فزجوا به فى السجن للتجسس على المتهمين».

«وقد حوكمنا أمام المحكمة العسكرية وكانت مؤلفة من خمسة ضباط برئاسة البريجادير جنرال لوسون».

«وترافع عنا جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز، وصدر الحكم بإعدام سبعة منا، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الباقين، ثم خفف حكم الإعدام بالسجن وبالجلد والغرامة مائة جنيه فيما عداى، فكانت غرامتى ٢٥٠٠ جنيه».

(١٢)

وفى موضع آخر يتحدث إبراهيم عبد الهادى عن قضية المؤامرة الكبرى فيشير إلى ما يعتقده من أنها كانت وسيلة لترهيب الوطنيين، وذلك من خلال إصدار أحكام مسبقة ومعروفة على عدد من المتهمين من رجال الحركة الوطنية، وهو حريص على أن يشير إلى أن البريطانيين كانوا حريصين على أن يفعلوا عكس ما كانوا يتظاهرون به من رغبة فى الوصول إلى اتفاق صادق:

«. . . وبينما كان الإنجليز يتظاهرون بالدعوة إلى اتفاق صادق، كانت سياستهم الاستعمارية لاتزال هى السائدة والغالبة عليهم».

«وبما انطوت عليه طبيعتهم السيئة الغادرة دبروا داخل مصر أمرا يعوق الحركة الوطنية وهداهم تربيرهم إلى اختلاق مؤامرة لإثارة الفوضى فى البلاد وقلب نظام الحكم فيها بالقوة، وقتل السلطان أحمد فؤاد».

«وأعدوا محكمة عسكرية بريطانية كبرى لتستقبل حشدا من المتهمين لتجرى فيهم أحكامها المسبقة المعروفة، لتخيف بمصيرهم كل مَنْ يريد أو يحاول أن يسير على نهجهم فى مقاومة الحماية، ووسائلها وعمالها».

«تلك هى التى سموها «قضية المؤامرة الكبرى» أو قضية عبد الرحمن بك فهمى وإخوانه».

(١٣)

وينفرد إبراهيم عبد الهادى بالإشارة إلى موقف مهم لعلى ماهر استجاب فيه الزعيم سعد زغلول نفسه لثاقب رأيه الذى دعا إلى تفويت الفرصة على الإنجليز فى كسب شىء مقابل إفراجهم عن عبد الرحمن فهمى وإخوانه المعتقلين على ذمة قضية المؤامرة الكبرى الذين كان منهم إبراهيم عبد الهادى:

«وبينما كانت المفاوضات تجرى بين الوفد المصرى ولجنة ملنر، وكان عبد الرحمن بك فهمى وإخوانه مقبوضًا عليهم، وأودعوا السجن، مما جعل سعد باشا يستشيط

غيظًا من هذا التصرف الظالم، وهم بأن يتوقف نهائيًا عن المفاوضات لولا أن على ماهر استعان بأعضاء الوفد فى إقناع سعد زغلول بالاستمرار فى المفاوضات حتى لا يستغل الإنجليز الرغبة فى الإفراج عن المقبوض عليهم لكسب شىء على هذا الحساب، ومشيرًا فى الوقت نفسه إلى أن رأس المقبوض عليهم هو عمه عبد الرحمن بك فهمى، قبل سعد زغلول الاستمرار فى المفاوضات على كره منه».

«واستمر حبس عبد الرحمن فهمى وإخوانه من غير تقديم تهمة إليهم حتى تم الأخذ والرد فى مشروع ملنر الأخير، الذى رأى سعد باشا ضرورة عرضه على الأمة لتقول فيه كلمتها لأنه لم يجد تلك الصيغة متمشية مع توكيله فى طلب الاستقلال».

(١٤)

ويعود إبراهيم عبد الهادى فى موضع آخر ليؤكد على فكرة أن جهود البريطانيين فى تدبير قضية المؤامرة الكبرى قد باءت بالفشل بسبب إصرار سعد زغلول على رفض مشروع ملنر فى الوقت الذى مال فيه زملاء سعد فى الوفد إلى قبول المشروع تخلصًا من المحاكمات العسكرية التى كانت تهدد المشتغلين بالحركة الوطنية:

«وكنت فى السجن فى هذه الفترة انتظارًا للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية الإنجليزية فى قضية المؤامرة الكبرى (عبد الرحمن فهمى ومَنْ معه)، وقد استمرت المحاكمة من شهر يوليو حتى أوائل شهر نوفمبر عام ١٩٢٠».

«وكان لهذه المحاكمة أسوأ الأثر فى نفس سعد زغلول، لأنها وقعت فى الوقت الذى عرض فيه ملنر مشروعه على الوفد برياسة سعد باشا فى أوروبا».

«وكانت هذه المحاكمة مدبرة تدبيرًا محكمًا من الإنجليز فى هذا الوقت بالذات للتأثير فى سير المفاوضات لتحمل سعد على قبول مشروع ملنر تخلصًا من قسوة المحاكمات العسكرية التى تهدد كل مشتغل بالحركة الثورية، وعلى الرغم من أن هذه المحاكمة الرهيبة أهاجت سعد باشا وأثارت غضبه الشديد، فإنه لم يتزحزح عن موقفه فى الوقت الذى مال بالكثيرين إلى قبول المشروع».

(١٥)

ولا يمل إبراهيم عبد الهادى من تكرار التعبير عن فكرته القائلة بأن الإنجليز انتبهوا إلى دور عبد الرحمن فهمى الجبار فدبروا هذه القضية للخلاص منه ومن أعوانه، لكن سعد زغلول صمد فى الميدان حتى نصره الله على حد تعبير إبراهيم عبدالهادى:

«وإذا كنت قد قلت قبلاً إن عبد الرحمن فهمى كان ديدبان مصر ومحرك الثورة وحارسها الأكبر، لقوته الجبارة فى إحباط مؤامرة الإنجليز وإجهاضها بسرعة حتى لا يكون لها أثر فعال فى نفس الشعب، حين قلت ذلك لم أبالغ، بل كان هو الواقع وهو الأمر الذى تنبهت له السلطات الإنجليزية، ودبرت هذه القضية المفتعلة للقبض عليه وعلى أعوانه للخلاص منه ومنهم».

«ولكن سعدًا صمد فى الميدان حتى نصره الله».

(١٦)

ونأتى إلى ثالث الموضوعات المهمة التى تتناولها هذه المذكرات، وهى حديثه عن حلقات الكفاح الوطنى التى لم يقدر له أن يشارك فيها فى الفترة التى سجن فيها على ذمة قضية المؤامرة الكبرى:

والواقع أن إبراهيم عبد الهادى يحرص على أن يشير إلى أن الكفاح المسلح استمر فى الفترة التى كان هو وزملاؤه معتقلين فيها على ذمة قضية «المؤامرة الكبرى»، وهو بهذا الحرص يؤكد على معنى مهم وهو أنه كان يرى نفسه جنديًا من جنود الثورة لا تتوقف الثورة على وجوده، وهو معنى نبيل ينم عن إيمان عميق بحقيقة دوره فى الحركة الوطنية، وبأن هذا الدور يزداد قيمة إذا ما استمرت الثورة حتى فى أثناء غياب قياداتها فى السجون:

«واستمرت المظاهرات العنيفة تقمعها القوات البريطانية والبوليس بالعنف، وكان يقابلها المتظاهرون كذلك بالعنف، واستمرت كذلك حوادث قتل الجنود والضباط والموظفين البريطانيين».

«وأصدرت لجنة من الإنجليز المعتدلين نوابًا وغير نواب فى مجلس العموم البريطانى سميت «باللجنة المصرية» بيانًا للتوفيق بين مطالب إنجلترا ومطالب المصريين، وإفساح طريق للمشاورات الصمحة عاجلاً أم آجلاً، والبعد عن السياسة التى اتبعتها أخيرا بريطانيا مع المصريين».

(١٧)

يصور إبراهيم عبد الهادى حجم التضحيات التى قدمتها الأمة المصرية فى مظاهرات واضطرابات ثورة ١٩١٩، ويتراوح تقديره لعدد شهداء المصريين فى هذه المظاهرات بين ألف وثلاثة آلاف شهيد دون أن يذكر السبب فى اختلاف الأرقام التى يوردها، لكن الأهم عنده أنه كان يرى فى انتشار التضحية فى جميع أنحاد البلاد على هذا النحو الدعامة الكبرى لنهضة الأمة وحياتها!!:

«وقد شيعت ذات مرة من قصر العينى جنازة أربعة عشر شهيدًا من بينهم سيدة، وسار فى الجنازة عشرات الألوف من جميع طبقات الشعب، حتى السيدات اشتركن فيها».

«ولم يحدث أن تخلفت مدينة عن المظاهرات ضد الاحتلال، ووقوع قتلى وجرحى بها، وكان أكثرها قتلى وجرحى أسيوط، والعزيزية، والواسطى، وبنى سويف، والمنيا، والفيوم، والمنصورة وميت القرشى مركز ميت غمر التى قتل منها فى يوم واحد مائة قتيل عدا الجرحى، وكانت زفتى وميت غمر مركزًا للتمرد».

«وقد بلغ عدد القتلى الوطنيين فى هذه المجازر ألف قتيل، وأذيع هذا العدد فى مجلس العموم البريطانى على لسان وكيل الخارجية البريطانية، و١٦٠٠ جريح، ومن الأجانب ٢١ قتيلاً و٢٥ جريحًا، ومن الجنود البريطانيين ٢٩ قتيلاً و١١٤ جريحًا».

«وحكم على حوالى ٤٠٠٠ وطنى بعقوبات بسيطة، وعلى نحو ٤٠ بالأشغال الشاقة المؤبدة، وقد قدر عدد القتلى من المصريين بما لا يقل عن ثلاثة آلاف شهيد».

«وكان للتضحية فى جميع أنحاء البلاد بين جميع صفوف الأمة نجاح على هذا النحو

أكبر للدعوة الوطنية، لأن ذلك أساس كل نهضة قومية، وطريق الفلاح لكل أمة حية مناضلة».

(١٨)

وينتبه إبراهيم عبد الهادى فى ذكاء شديد إلى الحديث عن الدور الذى لعبه الأقباط فى إجهاض محاولات المستعمر البريطانى المستمرة من أجل إشاعة الفرقة بين المسلمين والأقباط والتى تجلت بصورة واضحة عند ترشيح يوسف وهبة لرياسة الوزارة.

وهو حريص على أن يذكر أن التخطيط لمعارضة هذا التوجه تم علانية فى الكنيسة المرقسية الكبرى نفسها.

ومن الجدير بالذكر أن مذكرات عريان سعد التى نتناولها فى الباب الرابع من هذا الكتاب تقدم تفصيلات أدق عن هذه الواقعة:

«... سارع الأقباط باجتماع ضخم حافل، امتلأت بهم الكنيسة المرقسية الكبرى لآخر مكان فيها، وقدر مَنْ كانوا بداخلها بألفين، غير مئات كثيرة ضاق المبنى عن أن يتسع لهم فملأت الفراغ الكبير المحيط بالكنيسة والغرف الموجودة بها، وكان ذلك فى آخر نوفمبر عام ١٩١٩».

«اجتمع هؤلاء جميعًا ومعهم رجال الكهنوت، ورأس هذا الاجتماع الكبير وكيل البطريركية، وخطب فى هذا الجمع الحاشد خطباؤهم، منهم القمص سرجيوس، والأستاذ لويس فالوس، والأستاذ كامل عبد الشهيد الطالب بكلية الحقوق نائبًا عن جميع طلبة المدارس العليا، والكل يعلن عن غضبه وعدم رضائه عن قبول يوسف وهبة باشا هذا المنصب حفاظًا على حقوق البلاد من جهة، وصونًا لوحدتها من أن يشيع فيها الأجنبى شائعة الفرقة، كما كان هذا شأنه فى سابق الأيام».

«وأرسل المجتمعون برقية شديدة إلى يوسف وهبة بتوقيع نائب البطريرك بالنيابة عنهم هذا نصها:

«الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة، إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر، وهذا يخالف ما

أجمعت عليه الأمة المصرية فى طلب الاستقلال التام، ومقاطعة اللجنة، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظماء أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن».

«ولكن وهبة باشا لم يستمع لهذا النصح وألف الوزارة فلم تعرف أيامه فى الحكم راحة، ولا هدوء، ولا هناء، وتوالت عليه وعلى زملائه الاعتداءات من شباب الأمة المتوثب الغاضب الثائر الساخط».

(١٩)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يشيد بالدور الوطنى الذى أصر زميله عريان يوسف سعد على أن يقوم به ووصل إلى حد التضحية بنفسه من أجل إرهاب وتأديب الوزير القبطى يوسف وهبة، الذى قبل أن يتولى رياسة الوزارة فى ظل الإنجليز، مما كان كفيلاً بالقضاء على الوحدة الوطنية، ونحن نرى هذا الرجل منتبهًا إلى أهمية تسليم نفسه والاعتراف حتى يثبت المعنى الذى أراد إثباته:

«... وكان العدوان على يوسف باشا هو البداية، ولهذا الاعتداء قصة يجب أن تسجل لتروى دائمًا، ذلك أنه عندما اجتمع الثائرون لتدبير الاعتداء على رئيس الوزارة الجديد واختيار الشخص الذى ينفذ العملية، تقدم عريان يوسف سعد الطالب بكلية الطب، ورفض رفضًا قاطعًا قرار اللجنة مصرًا على أن يقوم هو بقتل يوسف باشا وهبة باعتباره قبطيًا مصريًا، وبذلك تسد المنافذ والمسالك على اللاعبين بالنار الذين يحاولون إشعال نار التفرقة والفتنة الدينية لو أن مَنْ أقدم عليها كان مسلمًا، إذ ربما تقع القرعة على شاب مسلم».

«وأصر عريان يوسف سعد فى التحقيق على أنه المسئول وحده عن هذا الاعتداء الذى كان يبغى من ورائه قتل رئيس الوزراء».

«وقد طلب يوسف باشا وهبة أن يراه، فلما لقيه فى مكتبه سأله يوسف وهبة باشا لماذا قمت بهذا العمل الإجرامى؟».

«وأجاب فى شجاعة نادرة: لأنك خنت بلدك ولم تستجب لرأى الشعب وقبلت تشكيل الوزارة».

(٢٠)

ويستطرد إبراهيم عبد الهادى إلى رواية قصة شبه مشهورة عن اللقاء الذى شهده مكتب سعد زغلول بعد سنوات بين يوسف وهبة وبين عريان يوسف سعد الذى حاول قتله :

«كان سعد زغلول رئيسًا لمجلس النواب، وجاء يوسف باشا وهبة (لزيارة) سعد زغلول فى مكتبه بالمجلس، وتصادف أن دخل عريان يوسف سعد يعرض عليه بعض أمور المجلس، فنظر سعد زغلول إلى يوسف وهبة وقال له : هل تعرف هذا الشاب الواقف أمامنا؟» .

«قال يوسف وهبة : لا أعرفه» .

«قال سعد زغلول ضاحكًا : إنه عريان يوسف سعد» .

«فصرخ يوسف وهبة : أعوذ بالله . . أعوذ بالله!!» .

(٢١)

وينتهز إبراهيم عبد الهادى الفرصة للإشادة بأخلاق عريان يوسف سعد ووطنيته، وهو يقدم قصيدة مديح فى غاية القوة فى هذا الزميل الذى شاركه البطولة فى الحركة الوطنية، ومن الطريف أن إبراهيم عبد الهادى يطلعنا على ما لم يطلعنا عليه غيره من اهتمام عريان يوسف سعد باليوجا ونشره لها بين المصريين، فضلاً عما هو معروف عنه من قدرته على الترجمة. كما ينفرد إبراهيم عبد الهادى بالإشارة إلى أن عريان يوسف سعد رفض قبول منصب الوزارة عندما عرضه عليه صدقى باشا فى مطلع الثلاثينيات، ومن العجيب أن مذكرات عريان نفسه التى نشرتها دار الشروق فى ٢٠٠٧ لم تتضمن أى إشارة إلى هذه الواقعة، ولا إلى أى واقعة من الوقائع التى تلت سجنه!!

والحق أن نموذج عريان يوسف سعد لم يكن نادرًا بين هذا الجيل المعجون بالوطنية، وبروح الفداء والإيثار، لكننا نعجب أن يمضى عصر ثورة يوليو ١٩٥٢ كله دون أن يفيد من وجود مثل هذه الشخصية النبيلة :

« . . . كان عريان يوسف سعد وطنيًا مفرطًا فى وطنيته، قارئًا مثابرًا واسع الثقافة، يجيد الإنجليزية إجادته العربية، لا يضن على نفسه بعلم يشتهيه، أو أدب يشتاق إليه، وله فى اليوجا مؤلف، وقد نشرها بين كثير من المصريين، كما أن له مترجمات كثيرة».

«ثم دعك من هذا كله، عريان سعد دخل وظائف الحكومة كما يدخلها أى حامل لشهادة البكالوريا القديمة، لم يطلب جزاء على ما ضحى من عمره ومستقبله من أجل مصر، كان طالبًا بكلية الطب يعرف كل مَنْ زامله أنه كان من المرموقين ومن أهل الكفاية والذكاء. استمر فى وظائف الحكومة كأى موظف حامل للبكالوريا، ثم نقل إلى جامعة الدول العربية وهى غير مقيدة بكادر الموظفين، فاكتشف القائمون عليها كفايته وقدره العلمى فرقى حتى وصل إلى درجة وزير مفوض، ثم أحيل إلى المعاش وخرج ولم يزد معاشه على ثمانية وثلاثين جنيهًا».

«ذلك عريان يوسف سعد، وهذا مقامه العالى من التضحية فى خدمة مصر، مات فى السبعينيات بمعاش ٣٨ جنيهًا، فى حين أن صدقى باشا رحمه الله، يوم أن ولى الوزارة عام ١٩٣٠ المعروفة، أراد أن يطعمها ببعض شباب الحركة الوطنية المرموقين ذوى الماضى المعروف، فعرض الوزارة على اثنين من شباب سنة ١٩١٩ هما الدكتور سيد باشا، أمد الله فى عمره، وزميله عريان يوسف سعد الموظف البسيط بالبرلمان يومئذ، وكان سيد باشا خريج المعلمين العليا هو المتخصص فى الكيمياء، وهو الذى كان يصنع القنابل ليضرب بها الإنجليز وعملاءهم، ومنها القنبلتان اللتان ضرب بهما عريان يوسف سعد يوسف وهبة باشا أمام قهوة «ريش» بشارع سليمان باشا».

«أقول طلب صدقى باشا سيد باشا وعريان يوسف سعد ليكونا وزيرين فى وزارته فرفضا بعزة المؤمنين، ولايزال سيد باشا حيًا يمكن الرجوع إليه فى هذا الشأن ليعطى مزيدًا من البيان إن كان بعد ذلك مزيد».

«ولمن شاء أن يرجع إلى ملف خدمة عريان يوسف سعد، وأنا واثق أنه لن يجد فيه ضراعة بطلب زيادة مرتب أو معاش استثنائى، وله الماضى المجيد الذى يبرر مثل هذا

الطلب ليستكمل حاجات حياته الضرورية التى يحتاجها مَنْ كان فى مثل سنه، ولكنه آثر العمل والجهد المتواصل حتى لا يمد يده لأحد أو يرجو خدمة من إنسان، واشتغل فى عمل بسيط بشركة مصر للدخان لا يتكافأ مع سنه ومركزه، ولكنه رضى به وقنع وعاش ومات بين أقرانه وزملائه ممن وصلوا إلى الوزارة، عزيز الجانب، مرفوع الرأس، يجمع الكل على أنه الزميل والصديق، ويلقونه بما يليق بهذا المعنى، ولايزالون يذكرونه بالخير والكرامة، ويترحمون عليه وعلى صدق وفائه لبلده وأصدقائه».

«وكان دائم الزيارة لى وأنا فى عزلتى بمنزلى فى المعادى، وهو يقيم بمصر الجديدة، وكثيراً ما حاولت أن يوصله السائق بسيارتى فيرفض رفضا قاطعا، وأحيانا عندما لا يكون عندى زوار أصحبه فى السيارة بحجة شراء بعض لوازمى من العاصمة، وأوصله إلى منزله».

«رحم الله عريان يوسف سعد رحمة واسعة».

(٢٢)

وعلى الصعيد نفسه يتحدث إبراهيم عبد الهادى بكل ما يملك من الإعزاز والتقدير عن زميله الآخر الدكتور سيد محمد باشا الذى عرض عليه صدقى باشا دخول الوزارة فى الثلاثينيات فاعتذر عن دخولها، ويظهر من رواية إبراهيم عبد الهادى عن نشاط الدكتور سيد باشا فى التنظيم السرى لثورة ١٩١٩ أنه كان على وعى كامل بنشاط ذلك الزميل، وهو وعى لا يتأتى من خلال الزمالة وحدها، وإنما يبدو أنه نتيجة للمشاركة، ويبدو لى أن إبراهيم عبد الهادى أراد أن يتحدث عن نشاطه هو فى هذا التنظيم من خلال حديثه عن نشاط زميله بهذا الإعزاز الواضح:

«كان سيد محمد باشا طالبًا بمدرسة المعلمين، وعضواً باللجنة التنفيذية العليا، واللجنة المستعجلة. كان أسطورة تروى، كما كان يصفه - بحق - المرحوم عريان يوسف سعد، وكان الاثنان يلتقيان بمنزلى فى الصباح، وأحيانًا فى المساء أكثر من مرة كل أسبوع».

«لقد قام سيد محمد باشا بالكثير من الخوارق والتضحيات التى لا يذكرها أحد من شباب هذا الجيل، فقد تعارفنا وتصادقنا فى اللجنة المستعجلة للثورة، وكانت مهمتنا مقصورة على كتابة المنشورات والبيانات الثورية وطبعها، وطبع مجلة صغيرة - بالبالوظة - على نفقتنا الخاصة أشبه ما تكون بمجلات الحائط التى يحررها الطلبة فى مدارسهم الآن، وكنت أزيد عليهم بالخطابة فى الأزهر والمساجد والكنائس».

«وفجأة ترك سيد باشا العمل باللجنة المستعجلة واللجنة التنفيذية العليا وانخرط فى سلك العمل الفدائى السرى، ونفذ أعمالاً خارقة، وأدى دورًا خطيرًا فى العمل الفدائى بقوة وحيطة وسعة حيلة».

«وكان الخبير الأول فى تعبئة القنابل بالمواد الناسفة بحكم دراسته وتخصصه فى الكيمياء بمدرسة المعلمين العليا».

(٢٣)

ويقدم إبراهيم عبد الهادى حديثًا تفصيليًا عن نشاط زميله الدكتور سيد محمد باشا فى أثناء عهد وزارة محمد سعيد باشا، وهى فترة من فترات ازدهار النشاط السرى الذى نظمه الوفد، بل موله وأشرف عليه عن قرب:

«. . . عندما فوجئ الجهاز السرى بقبول محمد سيد باشا للحكم (أى لتشكيل الوزارة) مخالفًا لقرار سعد باشا بأنه لا يجوز لمصرى أن يتولى الحكم فى ظل الحماية البريطانية، كان معه ستة وزراء آخرين هم: محمد توفيق نسيم باشا، وإسماعيل سرى باشا، ويوسف وهبة باشا، وأحمد ذو الفقار باشا، وأحمد زيور باشا، وعبد الرحيم صبرى باشا».

«وقوبلت الوزارة بغضب شديد من الشعب، وتوعد الجهاز السرى أعضاء الوزارة بسبب غدرهم بالحركة الوطنية من ٢١ أبريل وحتى ٢١ مايو عام ١٩١٩».

«وابتدع محمد سعيد باشا فكرة أن وزارته إدارية وليست سياسية حتى يتجنب غضب الشعب وينجو من الجهاز السرى للثورة هو وزملاؤه، ولكن الجهاز تحرك بأوامر من عبد الرحمن فهمى وبدأ يمارس نشاطه بعنف».

«وهنا تظهر فدائية طالب المعلمين العليا سعيد محمد وعبقريته فى التخفى، فقد قام بجمع ما تيسر له جمعه من مسدسات وقنابل وتوزيعها على الفدائيين».

«والعجيب أن الذى كان يبيعهم المسدسات والقنابل شاويش بالقوات البريطانية تعرف عليه فى أحد المقاهى، وكان يشتريها منه بأثمان زهيدة، ولكن هذا الشاويش فطن للأمر وأراد أن يستغل حاجته فابتعد سيد باشا عنه واتجه اتجاها آخر، وبحث عن بعض الحدادين ليصنعوا له أغلفة القنابل ثم يملؤها بمعرفته بالمواد الناسفة، ولكنه تحير وخشى أن مَنْ يأتمنه على هذا يبلغ السلطات البريطانية، بعد أن وعدت بمكافأة سخية لمن يرشدها عن الجناة».

«وأخيراً سمع أن بالتنظيم السرى جهازاً للعمال يشرف عليه محمد عثمان الطوبجى صانع الأحذية، فاتصل به وسأله: هل يستطيع أن يدله على عامل من العنابر يثق به ليصنع له أجسام قنابل؟ فأحضر له فى اليوم التالى الشيخ أحمد جاد الله، وإبراهيم موسى، والأخير أعدم فى حادث قتل السردار بعد ذلك بخمس سنوات وسبعة أشهر، فوضع لهما تصميم جسم القنبلة المطلوب فصنعاها وسلماها له، فقام هو وعبد الحى كيرة الطالب بكلية الطب بتعبئتها وقاما بتجربتها بمزارع حامد العبد ببلدة الأخير (شبرا النملة) تحت إشرافهم».

(٢٤)

ثم ينتقل إبراهيم عبد الهادى قافزاً إلى رواية حديث دار بين النقراشى وبين سيد باشا، ونفهم من الحديث أن إبراهيم عبد الهادى كان ميالاً إلى القول بأن النقراشى كان صاحب فضل فى توجيه نشاط سيد باشا وزملائه، وهو ما لا نجده بالوضوح نفسه فى مذكرات سيد باشا التى نتدارسها فى الباب الثانى من هذا الكتاب حيث نجد سيد باشا يميل إلى التقليل من جهد النقراشى وفضله فى نشاطهم السرى:

«. . . ونجحت التجربة وانتحى بهما النقراشى بعيداً عن عمال المحل وسألهما:

«لو أردنا أن نقوم بعمليات اغتيال هل نجد من بينكم مَنْ يقوم بها؟».

«فقال سيد باشا على الفور: أنا وحامد العبد جاهزين، وقصا عليه التجربة التى قاما بها مع عبد الحى كيرة فى مزارع العبد بشبرا النملة، فقام النقراشى وقدم لهما أحمد ماهر وحسن الشيشينى، وقد أخرج الشيشينى من جيبه مصحفًا وأقسموا عليه جميعًا بأن هذه المسائل سرية ولا يبوح بها أحد منهم، وأن مَنْ يكشف أمره لا يعترف إلا على نفسه فقط!».

«ولما سألهم النقراشى عن المبالغ التى صرفوها فى عملياتهم السابقة ليدفعها لهم اعتذر قائلاً بأنه أخذها من شخص لا يستطيع أن يذكر اسمه إلا بعد أن يستأذنه».

«وسأل النقراشى بدوره: هل لديه مانع أن يذكر لهذا الشخص أسماءهم؟ فقال النقراشى: قل له اسمى فقط، وابتداء من اليوم سنتولى عنكم التمويل فلا تتعبوا أنفسكم وتشغلوها فى هذه المسائل بعد الآن!».

«وذهب سيد باشا وحامد العبد إلى عبد اللطيف الصوفانى وأبلغاه بما قال النقراشى، فقال لهم الصوفانى: لا عليكم سأتصل بنفسى مباشرة به، ولم يكن عبد اللطيف الصوفانى وفديًا، وإنما من البارزين فى الحزب الوطنى، ومع ذلك كان من أعضاء الجهاز السرى ومموليه، وطلب سيد باشا وحامد العبد من الحاج أحمد جاد الله أن يصنع لهما عشر قنابل، فأتم صنعها بالاشتراك مع إبراهيم موسى، وأحضر لهما نجارًا من نفس الخلية صنع لهما مخبأ بالغرفة التى استأجروها فى بركة الفيل لوضع القنابل بها».

(٢٥)

ولا نزال مع إبراهيم عبد الهادى فيما يرويه عن نشاط مجموعة الفدائيين من شباب ثورة ١٩١٩، ونحن نراه حريصًا كل الحرص على أن يتحدث عن دور النقراشى باشا فى توجيه هذا النشاط وإصدار الأوامر لرجاله، وهو ما لا نجده بالدرجة نفسها من الوضوح فى مذكرات سيد باشا نفسه، ولا فى مذكرات رجال الحزب الوطنى، ويصل الأمر فى التفاوت فى الحديث عن دور النقراشى إلى حد أن إبراهيم عبد الهادى يروى أنه هو [أى النقراشى] الذى بارك الأمر بقتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء:

« . . وجاءهم الأمر بقتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء بعد أن باركهم النقراشى قائلا : على بركة الله» .

«وبدأ الجهاز السرى يدرس تنقلات محمد سعيد باشا والشوارع التى يمر بها موكبه الرسمى ومواعيده، واختار منعطف ميدان قصر النيل ـ التحرير حاليًا ـ أمام قهوة تحتل مكانها الآن «أجزاخانة ونكرسور»، واختار الجهاز سيد باشا لقتله، وحامد العبد ليعطى الإشارة المتفق عليها عند وصول موكبه إلى المكان» .

«وقبل موعد التنفيذ بأربع وعشرين ساعة أبلغ عبد الحى كيرة سيد باشا بأن الخطة تغيرت وأن الذى يقوم بالتنفيذ عبد الحميد المنسورى بدلا منه» .

«وذهب فى نفس الليلة وقابل عبد الحميد المنسورى فى بيته ومعه القنبلة، وعلمه كيف يستعملها، وبإشارة خاصة منه اتفق عليها فيما بينهما يضرب بها رئيس الوزارة، ولكن المحاولة فشلت وقبض على المنسورى [المنصورى] الذى اعترف تحت وطأة تعذيب الموظفين الإنجليز بوزارة الداخلية على سيد باشا، وعبد الحى كيرة، وتمكن البوليس من القبض على عبد الحى كيرة» .

«أما سيد باشا فقد تنكر فى زى أولاد البلد، وغادر القاهرة مسرعًا إلى قرية شرباص بعيدًا عن قريته كفر الشناوى مركز كفر صقر (كذا فى الأصل، والمقصود مركز فارسكور، ومن الطريف أن هذا الخطأ وقع من كاتب المذكرات، أو من الذين صفوا حروفها فى المطبعة، ذلك أن إبراهيم عبد الهادى نفسه كان من قرية الزرقا فى مركز فارسكور نفسه، ولهذا يستحيل أن يقع فى هذا الخطأ، وربما كان من الطريف أن نشير إلى أن كاتب هذه السطور قد نشأ فى عاصمة هذا المركز فى مدينة فارسكور، أما كاتب مذكرات إبراهيم عبد الهادى وهو محمد على أبو طالب فلم يكن من ذلك المركز)» .

«وبعد بضعة أيام عاد إلى القاهرة وأمضى ليلة فى الغرفة التى استأجرها فى بركة الفيل مع قنابله، ثم استأجر غرفة قريبة منها وتنكر فى زى شيخ معمم وغير معالم وجهه واتصل بالجهاز السرى واستأنف عمله الفدائى، وتكررت الاعتداءات على وزراء سعيد باشا فاعتدى على توفيق نسيم ونجا، وكذلك على إسماعيل سرى» .

«وطلب الحاج أحمد جاد الله من سيد باشا أن يشترك العمال فى عمليات الاغتيال، لأن قيام العمال بصنع القنابل فقط لا يرضيهم، وأنه يجب أن تكون عمليات الاغتيال قسمة بينهم، الطلاب يقتلون الوزراء الخونة، والعمال يقتلون الكفرة، يقصد الإنجليز، فقبل بعد أن أخذ موافقة عبد الرحمن بك فهمى رئيس الجهاز، وسلم الحاج جاد الله مسدسين للتنفيذ».

«ووزعت السلطات البريطانية صورة سيد باشا على جميع البلاد وأحياء القاهرة والإسكندرية، ورصدوا مكافأة سخية لمن يقبض عليه، فاتخذ لنفسه كل وسائل الحيطة والحذر لا يخرج من مخبئه إلا بعد الغروب، ويجتمع بحامد العبد فى جامع مصطفى فاضل بعد صلاة العشاء بجوار مدرسة المعلمين، ويتصل حامد العبد بالنقراشى بالقرب من مدرسة الهياتم، ويجتمع حامد بالطوبجى صانع الأحذية فى جامع صغير بميدان باب الخلق، ويجتمع بعبد الحى كيرة (بعد أن أفرج عنه لعدم ثبوت التهمة عليه) فى جامع عابدين لأن المنسورى [المنصورى] عدل عن اعترافاته فى أثناء المحاكمة وذكر للمحكمة أن ما قاله كان تحت وطأة التعذيب».

(٢٦)

ويشير إبراهيم عبد الهادى إلى حقيقة مهمة أغفل غيره الإشارة إليها، وهى أن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ تمكن من الحصول على صور جميع المخبرين السريين الذين يعملون مع الحكومة البريطانية فى مصر، ونجح فى تجنبهم تمامًا، مما كان له أثره فى نجاح نشاطهم الدائب فى عمليات الاغتيال.

ونرى إبراهيم عبد الهادى يشارك غيره ممن كتبوا مذكراتهم عن هذه الفترة فى الثناء العميق على دور الحاج أحمد جاد الله ودقته فى تنظيم العمل الفدائى، وهو ما نرى له مثيلاً فى مذكرات عبد العزيز على، وعبد الفتاح عنايت وغيرهما:

«. . . وتمكن الجهاز السرى بواسطة أحد ضباط البوليس بوزارة الداخلية أن يحصل على صور جميع المخبرين السريين الذين يعملون مع المخابرات البريطانية فى مصر، فراقبهم الجهاز مراقبة دقيقة، وتحاشوا الأماكن التى يرابطون بها، وبذلك نجحت عمليات الاغتيال جميعها».

«ونجح فريق العمال الفدائى نجاحًا فائقًا بفضل أسلوب الحاج أحمد جاد الله ودقته، وكانت وسيلته أن يضع المسدس للمكلف بالقتل وسط «مشنة فجل» تحملها سيدة ترتدى خلقا بالية وحافية القدمين حتى إذا ما اقتربت من العامل المكلف بالاغتيال وأعطاها كلمة السر تقدم له «المشنة» ليتظاهر بالشراء ويأخذ المسدس وسط حزمتين من الكرات والفجل، وتسير السيدة خلفه تنادى على بضاعتها، حتى إذا ما انتهى من مهمته التفت نحوها مسرعًا وألقى بمسدسه داخل «المشنة» فى الظلام وانصرف، وانصرفت هى فى طريق مضاد».

«وفى أوائل عام ١٩٢٠ أبلغه حامد العبد بأن الجهاز السرى لديه معلومات أكيدة بأن المخابرات البريطانية على وشك القبض عليه، وأن الجهاز وضع خطة لهروبه خارج القطر، وعليه أن يستعد من الآن للسفر إلى إيطاليا، وقد تم الاتفاق مع رئيس الباخرة سردينيا «ألبرتو نسترومو» وأنه طلب مائة جنيه ذهبا لهذه العملية».

(٢٧)

ولا تخلو مذكرات إبراهيم عبد الهادى من إشارات ذات قيمة إلى دور الطوائف المختلفة فى ثورة ١٩١٩، ومن هذه الإشارات إشاراته التفصيلية إلى دور «عقيلات كبار رجال مصر» على حد تعبيره فى حث أزواجهن على التصدى لمحاولات الإنجليز شق صف الوحدة الوطنية، وذلك بتحذير هؤلاء من قبول تشكيل الوزارة، ومن الطريف أنه يذكر أن زوجتى إسماعيل صدقى وتوفيق نسيم شاركتا فى لقاء السيدات الحاث لزوجيهما على هذا السلوك الوطنى، وإن كنا نتحفظ على ما يرويه بالإشارة إلى أن زوجة محمد توفيق نسيم قد توفيت قبل وصوله إلى مثل هذا الموقع المتقدم ولعله يقصد شخصا آخر من طبقته!!

«ولما ظهر فى الأفق أن عبد الخالق ثروت باشا عزم على تأليف الوزارة، قابله وفد من عشرين سيدة من عقيلات كبار رجال مصر مستنكرين (مستنكرات) ما يشاع، فأكد لهن أن وطنيته تأبى عليه تشكيل وزارة فى الظروف الحاضرة ونفى تلك الإشاعة نفيًا باتًا قائلا: إنه ليس فى حاجة إلى الوزارة، وإنه يرفضها كما سبق أن رفضها عام ١٩١٩».

«ثم قابل نفس الوفد إسماعيل صدقى باشا، وكانت من بينهن حرمه، فأكد لهن بدوره بأنه لا يقبل أبدًا تشكيل وزارة فى الظروف الحاضرة».

«وكذلك قابلن توفيق نسيم باشا، وكانت حرمه من بينهن كذلك، فصرح لهن بأنه لم يُخاطب فى أمر تشكيل الوزارة، ولا ينتظر أن يُخاطب فيه».

(٢٨)

ونأتى إلى رابع الموضوعات المهمة التى يتناولها إبراهيم عبد الهادى فى مذكراته، وهو رأيه فى بعض أحداث النشاط السرى التى واكبت ثورة ١٩١٩ والفترة التالية لها، ومن المهم أن نشير إلى حقيقة أن بعض حوادث الاغتيال والنشاط السرى (مقتل قطبى الأحرار الدستوريين) تمت من خلال جماعات مرتبطة بالحزب الوطنى، ونسبت خطأ إلى التنظيمات الوفدية مع عدم علم الوفد بها ولا بمن وراءها، وإلى أن بعض حوادث الاغتيال والنشاط السرى (مقتل السردار) قد تمت فيما يبدو على مستويات قاعدية مشتركة من تنظيمات الحزب الوطنى، وتنظيمات الوفد، لكنها لم تحظ بموافقة القيادات المسئولة فى هذه التنظيمات المرتبطة بالوفد أو الحزب الوطنى. كما أن بعض الحوادث (محاولة اغتيال سعد زغلول نفسه) قد تمت على يد بعض المنتمين للحزب الوطنى وضد إرادة الوفد بالطبع، وإن لم يمنع هذا من تورط السراى أو الإنجليز، وهو ما ينسحب أيضًا على الحوادث الأخرى على نحو ما يوحى إبراهيم عبد الهادى فيما يرويه.

بيد أن مذكرات إبراهيم عبد الهادى لا تصل فى توجيه الاتهامات إلى الدرجة التى يصل إليها سيد باشا فى مذكراته، حيث يضع كما سنرى فى الباب الثانى من هذا الكتاب سيناريوهات كاملة لكل حادثة.

ومن المهم أن نتدارس آراء عبد الهادى فى بعض الحوادث التى تمثل هذه الأنماط الثلاثة من النشاط السرى.

يعلق إبراهيم عبد الهادى فى مذكراته على حادث مقتل قطبى الأحرار الدستوريين، فيقدم أحكامًا قاطعة بأن رجال العمل السرى الوطنى كانوا واضحين فى رؤيتهم للهدف

من عملياتهم السرية، فعلى حين كانوا يستهدفون قتل رجال الاحتلال فإنهم لم يكونوا يقصدون أكثر من إرهاب المصريين المتعاونين مع الاحتلال، ومع أنى لا أستسيغ إمكانية وجود مثل هذا الفارق فى العمل الفدائى الذى لا يمكن له أن يحسب حساب الهدف من العملية الفدائية على هذا النحو، إلا أنى أرى فيما يورده إبراهيم عبد الهادى دلالة واضحة على وعى مبكر بآليات العمل الفدائى ومخاطره، كما أننا نرى أسف إبراهيم عبد الهادى واضحًا لنتيجة هذه العملية الفدائية التى لم يكن له سيطرة عليها لا هو ولا زملاؤه من قادة التنظيم السرى المرتبط بالوفد، وهو ما أثبتته الأيام فيما بعد ذلك:

«. . . ووقع قبل استقالة الوزارة الثروتية وتولى الوزارة النسيمية الحكم حادث محزن مؤلم، يؤسف له كل الأسف، وهو قتل حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى عضوى حزب الأحرار الدستوريين، وقد أخطأ الفدائيون أكبر الخطأ بارتكاب هذا الحادث المشين، فبعد أن كان الرصاص يصوب إلى صدور الإنجليز أعداء الوطن، بدأ يصوب ضد الوطنيين من أبنائه».

«لقد كانت عمليات الفدائيين ضد رجال الحكم المصريين السابقة ـ كما أعلم يقينا ـ للإرهاب وليست للقتل، فقد كانت القنابل التى يجرى صنعها للاعتداء عليهم تصنع بطريقة تحدث فرقعة ودويًا هائلاً، لكنها لا تصيب مقتلاً، وذلك بقصد الإرهاب فقط، حتى لا يسيروا فى ركاب السياسة الإنجليزية».

«كان هذا حرص الفدائيين المصريين دائمًا بالنسبة لرجال مصر، ولم يكن يعلم هذا صانعو القنابل أنفسهم وقيادتهم».

«أما بالنسبة للإنجليز فلم يخطئ الهدف ضدهم مرة واحدة، سواء كان ضد الضباط والجنود الإنجليز، أم ضد كبار الموظفين الإنجليز أنفسهم، وقد قتل من الأخيرين فى شهرين ٢٧ موظفًا إنجليزيًا كبيرًا».

(٢٩)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يكرر نفى علمه بحادث مقتل قطبى الأحرار الدستوريين، وهو يصل فى هذا الأمر إلى نفى علمه حتى تاريخ كتابة مذكراته، وذلك

على الرغم من أن عبد الفتاح عنايت قد أشار فى مذكراته إلى مسئولية تنظيمه عن هذا الحادث على نحو ما أوردناه بالتفصيل فى كتابنا «فى ضوء القمر»، كذلك فإن عبد العزيز على وغيره أيدوا ما أشار إليه عبد الفتاح عنايت:

«ولا أدرى مَنْ الذى أوحى بهذا الحادث ونفذه!!»

«لقد كنت سجينًا فى ذلك الوقت ولا أعرف مَنْ أوحى به ونفذه حتى هذا التاريخ، ولقد فر الجناة ولم يقف لهم أحد على أثر».

(٣٠)

وعلى الرغم من نفى إبراهيم عبد الهادى لمعرفته بالذين خططوا لقتل قطبى الأحرار الدستوريين، فإنه يحاول تلمس الطريق إلى تحديد هوية هؤلاء ودوافعهم أو مَنْ كان وراءهم، وهو يتبنى رأى الدكتور هيكل القائل بأن السراى هى التى قامت بالعملية من أجل تعديل الدستور، ومع هذا فإنه يستعيد من ذاكرته ما كتبه توفيق دياب فى مقاله «أنتم قتلة الوطن»:

«... غير أن توفيق دياب كتب مقالة بعنوان« أنتم قتلة الوطن» حمل فيها حملة شعواء على الكتاب والسياسيين الذين يصفون بنى وطنهم كذبًا بالخيانة، ويحرضون الشباب الأغرار بذلك على ارتكاب الجرائم، ويحرمون الوطن رجالهم عماد الوطن ومصدر قوته».

«لقد كانت كلمة الدكتور هيكل توحى بأن السراى هى التى قامت بالعملية لتعديل الدستور بما يتفق ورغبات صاحب العظمة السلطانية، وهذا فيما أرجحه هو الرأى السليم».

(٣١)

يعبر إبراهيم عبد الهادى عن حيرته فيما يتعلق بحادث السردار، وهو يصل بالحيرة إلى حد أن يفكر فى أن المؤامرة التى دبرت هذا الحادث كانت ماهرة وخبيثة، وهو لا ينظر إلى الحادث إلا من زاوية ما ترتب عليه من إكراه سعد زغلول على ترك الحكم،

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يشير إلى أنه لم يشارك فى مقتل السردار، على الرغم من إيمانه بأن هذا شرف كبير يتمناه كل وطنى، وهو يستطرد إلى الحديث عن طبيعة دوره مشيراً إلى أن عبد الرحمن فهمى نفسه كان حريصًا على إبعاد مجموعة الخطباء وكتاب المنشورات عن العمل السرى:

«وكان هذا الحادث خطيراً على ما يبدو مدبراً بمهارة وخبث لإكراه سعد باشا على ترك الحكم، وفرض السيطرة الإنجليزية على البلاد».

. . . . . .

. . . . . .

«وأنا الآن وقد تجاوزت الثمانين من عمرى أعترف بأننى لم أشترك فى قتل السير لى ستاك ولا غيره، وإن كان هذا شرفًا كبيراً يود كل وطنى متحمس أن ينسب إليه مثل هذا العمل، لأنه قمة التضحية والفداء فى سبيل عزة الوطن ومجده».

«لقد اشتركت فى الخطابة والإثارة ضد الإنجليز، وفى تحرير المنشورات الثورية وتوزيعها مع الطلبة، وكان الإنجليز يعتبرون هذه المجموعة (مجموعة الخطباء وكتاب المنشورات) أشد خطراً عليهم من الفدائيين أنفسهم، لأننا المحرضون الفعليون للفدائيين».

«وكان عبد الرحمن بك فهمى حريصًا أن يبعدنا عن هذا الميدان كل البعد، وكان الجميع يطيع أوامره بدون مناقشة».

(٣٢)

يروى إبراهيم عبد الهادى فى مذكراته التى بين أيدينا موقفه من قصة اغتيال السردار وكيف قرر الاختفاء حتى تنجلى الأمور، ومع أنه ظل مختفيا لمدة شهرين فإنه اندفع إلى تسليم نفسه للنائب العمومى بعدما أعلن أن المحاكمة ستكون أمام محكمة مصرية لا أمام محكمة عسكرية إنجليزية، وهو حريص على الإشارة إلى أن أيامه فى هذه القضية كانت أسوأ أيام حياته بسبب ما لقيه من معاملة فى السجن على أيدى الكونستابلات الإنجليز:

«. . . بالاختصار لما قتل السردار وبدأوا يقبضون على بعضنا اختفيت حتى يقضى الله ما يريد، لأننى أخذت درسًا قاسيًا فى قضية المؤامرة الكبرى عام ١٩٢٠، فالذى اختفى منا نجا من الكارثة، والذين قبض عليهم بعضهم حكم عليه بالإعدام، والبعض الآخر حكم عليه بالسجن المؤبد، فقلت بينى وبين نفسى : استفد من الدرس السابق فى القضية الأولى».

«وبعد حوالى شهرين تقريبًا أعلن فى الصحف أن المحاكمة ستكون أمام محكمة الجنايات المصرية وليست أمام المحكمة العسكرية الإنجليزية كما حدث فى القضية الأولى، فذهبت بنفسى إلى النائب العمومى طاهر بك نور وقدمت نفسى فسجنت بالتخشيبة ٧٥ يومًا فى زنزانة منفردة كانت أسوأ أيام حياتى كلها».

«وكان السجانون كونستبلات إنجليز، وهم أصحاب الحول والطول فى السجن، وليس لمأمور السجن المصرى ولا لضباط مصر أية قيمة إلى جانب الكونستبلات الإنجليز».

«لقد قضيت بالسجن فى القضية الأولى أربع سنوات حتى أفرج سعد زغلول عن المسجونين السياسيين عام ١٩٢٤، وكان المفتشون الإنجليز يعرفونى معرفة تامة وأنا فى سجن طنطا، وأشهد أنهم كانوا ينظرون إلىّ نظرة تقدير واحترام، ويعاملوننى معاملة حسنة، وكان عمى قد خصص لى طباخًا يطهو لى الطعام ويحضره بنفسه إلى السجن كل يوم».

«أما فى سجن التخشيبة فقد عشت خمسة وسبعين يومًا أسوأ عيشة».

«وكان مسموحًا لى بساعة يوميًا أتجول فيها فى فناء السجن برفقة كونستابل وعسكرى».

(٣٣)

ويورد إبراهيم عبد الهادى قصة موقفين صادفاه فى أثناء سجنه على ذمة قضية اغتيال السردار، فى الموقف الأول يروى أن عبد الحميد عنايت نبهه إلى أنه بعيد عن التحقيق، وهو يستطرد إلى الثناء المستطاب على شخصية عبد الحميد عنايت، أما الموقف الثانى

فيروى فيه حوارات دارت بينه وبين كل من وكيل النائب العام وحكمدار العاصمة، وفى الحوارين ما يدل على ثقة إبراهيم عبد الهادى بنفسه، وعلى شخصيته القوية:

«. . . وذات يوم سمعت هاتفا يهمس اسمى فنظرت إلى مصدر الهمس فوجدت المرحوم عبد الحميد عنايت، كان شابًا صغير السن لم يطر شاربه، ولكنه كان ولدًا يوزن بالذهب، الله يرحمه، إنه ولاشك من الشهداء، كان عنده ١٦ سنة فقط، وكان يضرب ضحيته بالمسدس وهو راكب «البسكليت» مسرعًا ولا يخطئ الرماية إطلاقا. ضم عبد الحميد يديه على بعضهما وقال: لا تخف، أنت بعيد عن التحقيق، قالها همسًا ولم ينتبه الكونستبل ولا العسكرى لهذه الحركة الخاطفة».

«وقبل القبض علىّ كنت أديت امتحان الليسانس، وظهرت النتيجة ونجحت، وأصبح من حقى أن أقيد اسمى فى جدول المحامين، ولكن تم القبض (علىْ) ودخلت السجن وإذا بى أفاجأ بسيد مصطفى وكيل النائب العام قد حضر ومعه انجرام بك حكمدار العاصمة، ومعه شخص ثالث هو شاهد الإثبات الوحيد فى القضية لأعرض عليه، فوجهت كلامى إلى الأستاذ سيد مصطفى:

«يا أخى تعرض محامى فى قلب الزنزانة، أهذا هو القانون الذى تعلمناه؟ إنك لو أحضرت أبرأ الأبرياء وعرضته منفردا داخل الزنزانة سيقول الشاهد إنه هو».

«لكن الرجل كان صيدليًا صاحب ذمة قال: لا مش هو دا أبدا، القاتل كان طويلاً أسمر اللون وجهًا وبدين، لا ليس هو بكل تأكيد».

«وأصر على رأيه وكرره أكثر من مرة على مسمع من انجرام وسيد مصطفى».

«وكان الصيدلى يقصد إبراهيم موسى العامل بالعنابر، الذى حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه بسبب خيانة محمد نجيب الهلباوى «شاهد الملك» فى هذه القضية».

«وقلت لانجرام: هل التصرف بهذا الشكل تصرف عادل؟».

«فرد علىّ انجرام بغير حياء: هل قتل السردار كان تصرفا عادلاً. . إحنا لازم نأخذ مجموعة ظلم، مقابل قتله ظلم!».

(٣٤)

ويلقى إبراهيم عبد الهادى بعض الأضواء المهمة على حادث مقتل السردار، ومن هذه الأضواء ما يعتقده هو من أن سعد زغلول كان قد عين الخائن نجيب الهلباوى فى وظيفة تتناسب مع مؤهلاته، لكن المخابرات البريطانية كانت أسبق إلى تحويله إلى خائن، كما أنه يشير إلى أن عبد الفتاح عنايت كان هو الوحيد الذى اعترف على زملائه الذين شنقوا، وهو يقارن بينه وبين الدكتور نظير الذى اتهم فى جريمة قتل وأعدم وتقبل الإعدام الظالم مع أنه كان يعرف القاتل الحقيقى، وقد أشرنا فى كتابنا «فى ضوء القمر» إلى الروايات الأخرى المتاحة عن اتهام نظير وإعدامه.

كذلك ينتهز إبراهيم عبد الهادى فرصة الحديث عن حادث السردار ليثنى على كل من إبراهيم موسى ومحمود راشد ببعض ما يستحقانه من الثناء:

«... وكان محمد نجيب الهلباوى قد ألقى قنبلة على عربة السلطان حسين بالإسكندرية، وحكمت عليه المحكمة العسكرية الإنجليزية بالإعدام، ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد برجاء من السلطان حسين نفسه، وأفرج عنه سعد زغلول مع المسجونين السياسيين الآخرين عام ١٩٢٤، وعين فى وظيفة تتناسب مع مؤهلاته».

«واستطاعت المخابرات البريطانية أن تؤثر عليه، واستثارته وحولته إلى خائن بعد أن كان شابًا وطنيًا، قالوا له ماذا فعل لك سعد باشا؟ انظر إلى ما فعله للآخرين أمثال النقراشى وأحمد ماهر، لقد عين الأول وكيلاً للداخلية، وعين الثانى وزيراً للمعارف، أما أنت فموظف بسيط، لا هنا ولا هناك».

«كانت عملية دنيئة قذرة راح ضحيتها مجموعة من أخلص الشباب الوطنى: إبراهيم موسى العامل بالعنابر الذى ضرب السردار بالرصاص، ولما حاول عسكرى البوليس القريب من الحادث تتبعه ضربه بالرصاص، وشفيق منصور، ومحمود راشد، الأخير هذا.. هذا الرجل أعطى لمصر حياته فداءً لها أكثر من مرة، أعطاها كما أعلم عشرين مرة، وكان هذا الشاب عاملاً من جماعة المظاهرات التى تهتف «يحيا الوطن».

«جرت حوادث قتل كثيرة لم تجد فيها واحدا اتهم بالقتل واعترف على شريكه أبدا، إلا فى حالة وحيدة هى قتل السردار ، فقد اعترف عبد الفتاح عنايت على جميع المتهمين الذين شنقوا ومنهم شقيقه عبد الحميد، وأنا لا أحب أن أقسو على هذا الرجل وقد نالت منه الأيام كثيراً جداً، فلا أكون أنا والأيام ضده».

«ليس لى أن أقول: لقد اعترف تحت ظروف قاسية الله يسامحه ويعفو عنه ويرحمه فى الدنيا والآخرة».

«بهذه المناسبة أذكر أنه كان فى الحركة الوطنية شاباً من خلاصة المتحمسين لمصر ضد الإنجليز، هذا الشاب اسمه الدكتور نظير أتُهم فى جريمة قتل أحد الإنجليز وكان بريئا، وحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم، وكان يعرف القاتل شخصياً، كان عاملاً اسمه على محمد على، ولم يعترف عليه رغم معرفته التامة بأنه القاتل».

(٣٥)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على الإشارة إلى ما أحسه فى تحقيقات النيابة من دأب الإنجليز فى محاولة الوصول إلى خيط يمكنهم من الربط بين حادث مقتل السردار وبين أى توجيه به يكون قد صدر عن الزعيم سعد زغلول نفسه:

«لقد حاول الإنجليز جهدهم أن يلصقوا تهم التحريض بالقتل على سعد زغلول، فلم يجدوا واحداً أبداً يعترف بهذا».

«وفى التحقيق معى سألتنى النيابة:

«أنت حقيقة بتشوف سعد باشا؟».

«قلت: أجل».

«وأنت صحيح بتتغدى معاه؟».

«إذا جاء وقت الغداء ودعانى للغداء معه، أتغدى معه».

«طيب ألم يتحدث معك أبداً عن السردار؟».

«سردار إيه؟ لم يتحدث إطلاقًا».

«وهذا صحيح، لم يحدث أن تناول سعد سيرة السردار أمامى بخير أو شر، إنما كانوا يريدون أن يصلوا إلى شىء يربط سعد باشا بالتحريض على قتل السردار».

«لكنهم لم ينجحوا وباءوا بالفشل».

(٣٦)

وتتضمن مذكرات إبراهيم عبد الهادى تفصيلات مهمة عن جريمة أخرى سبقت قتل السردار، وهى محاولة اغتيال الزعيم سعد زغلول نفسه قبل سفره لإجراء المفاوضات مع الإنجليز، وهو يصف هذا الحادث بأنه كان نموذجًا للتلفيق على الطريقة الإنجليزية!! ويقول:

«اعتدى شاب قال فى التحقيق بعد القبض عليه إنه من أعداء المفاوضات، وأن سعدا صرح بأن الإنجليز شرفاء معقولون، ولذلك فإنه يستحق القتل».

«لقد أصابت الرصاصة سعدًا فى ساعده الأيمن ثم فى صدره، وحاول الجانى أن يطلق غيرها فلم تمكنه الجماهير المحتشدة لوداع سعد، وهموا بتمزيقه، لولا بعض مَنْ أحاطوا به من رجال البوليس».

«وقد اختفى المسدس المستخدم فى الجريمة عقب القبض على الجانى ولم يعثر له على أثر، وشهد محام كان على مقربة من الجانى بأنه رأى ضابطًا بريطانيًا من ضباط الشرطة يخفيه فى جيبه، وأنكر الضابط ذلك وقال: إن الذى أخفاه فى جيبه كان مقبض «منشته» التى كان يحملها وانكسرت فى الزحام».

«وأشرف على التحقيق مع الجانى بعض الوزراء، كما أشرف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وقتئذ، وهذا من الغرائب!!».

(٣٧)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على تحقيق مسألة مهمة هى الزج بصديقه الدكتور سيد محمد باشا فى الاتهام بقتل سعد زغلول. ومع أن إبراهيم عبد الهادى يستند فيما يورده

فى هذه المذكرات إلى ما رواه له الدكتور سيد باشا، فإنه فى بعض ما يرويه يختلف معه فى تفصيلات بعض الجزئيات التى أوردها سيد باشا نفسه فى مذكراته التى نشرها بعد وفاة إبراهيم عبد الهادى، وهى اختلافات مقبولة فى مثل هذه الروايات، و إن كانت رواية إبراهيم عبد الهادى لا تقل حبكة وفنية عن رواية سيد باشا نفسه، بل ربما فاقتها فى التركيز على مناطق الدراما فى الحدث.

لكن العجيب فيما يرويه إبراهيم عبد الهادى إذا صح أنه كان على هذا النحو أن نرى تورط حسن نشأت فى بناء مجده على ادعاء أنه هو الذى تمكن من طرد الخديو عباس من إيطاليا، بينما هو يلفق تهمة لصاحب الفضل فى هذا الطرد وهو الدكتور سيد باشا حتى لا ينال ما سرقه هو من مجد، ومع هذا فإن التلفيق ينطلى بل تتورط فيه أجهزة الدولة والإنجليز أيضًا.

ومع أن ما يرويه كل من إبراهيم عبد الهادى وسيد باشا عن هذه الوقائع قد يبدو صعب التصديق، فإن أجواء الدسائس كفيلة بما هو أكثر من ذلك من مفارقات وأكاذيب يلفقها أصحاب المصلحة، ويتعرض الوطنيون الشرفاء بسببها إلى المتاعب:

«. . . . والأغرب من هذا أنهم قبضوا بعد ذلك على الدكتور سيد محمد باشا أحد قادة الفدائيين فى ثورة ١٩١٩ بتهمة الاشتراك مع الجانى فى الاعتداء على سعد باشا لاغتياله، وتألمت كثيرًا وقلت أنتظر حتى ينتهى التحقيق وتعرف الحقيقة».

«كانت الخلايا السرية فى ثورة ١٩١٩ لا يعرف بعضها البعض، ولكننى كنت أعرف الدكتور سيد محمد باشا معرفة وثيقة، وأعرف شدة حبه لسعد باشا وإخلاصه التام له ولمبادئه، وتفانيه فى ذلك إلى حد التضحية بحياته».

«وانتهى التحقيق وأفرج عن الدكتور سيد محمد باشا فحمدت الله كثيرًا وقصدت إلى بيت الأمة وهنأت سعد باشا على هذا الإفراج، فابتسم ابتسامة هادئة، ولم يقل شيئًا».

«وعرفت بعدها أن الدكتور سيد محمد باشا عندما كان فى إيطاليا كان يرأس إحدى الجماعات السرية المؤلفة من الطلبة المصريين فى أوروبا، وأنه عندما ذهب للاشتراك فى مؤتمر جنوة، وكان على اتصال بالخديو عباس حلمى المخلوع، فعلم منه الخديو أنه

سيتقدم بمذكرة للمؤتمر عن مصر، فطلب منه الخديو أن يضمنها بأنه هو الحاكم الشرعى لمصر فرفض، فغضب عليه، فانصرف غير عابئ بغضبه».

«وبعد أيام اتصل به وزير المستعمرات الإيطالية ورئيس جمعية الشرق فى إيطاليا، وكان الدكتور سيد باشا أحد أعضائها البارزين، وتوطدت الصداقة بينه وبين رئيسها وزير المستعمرات فجاء الوزير وأبلغه أنه تلقى بلاغًا سريًا بأنه على اتصال وثيق بالثوار الليبيين، وأنه يكلف بتحقيق هذه التهمة فبدأ كلامه مع دكتور سيد باشا قائلا: «أنا أعلم أن ما جاء فى هذا البلاغ كله غير صحيح، فمن تشك فيمن أرسله فقال له:

«إنه ولاشك خديو مصر السابق، أوعز إلى أحد رجاله، وهو على ما أعتقد محمود لطفى، والخديو يقيم - كما تعلم - فى مدينة سالد ريمو على الحدود الإيطالية - السويسرية».

«فكلف وزير المستعمرات قلم المخابرات والبوليس الإيطالى بتفتيش مسكنه، فوجد فيه وثائق ومستندات تثبت أنه يعمل بوسائل مختلفة ليكون ملكًا على إحدى دول شمال إفريقيا إذا لم ينجح فى العودة إلى مصر ملكًا عليها، فأخذت المخابرات الإيطالية الوثائق وطردت الخديو السابق من الأراضى الإيطالية».

«وتصادف فى هذه الأثناء مرور حسن نشأت باشا بإيطاليا وإقامته فيها بضعة أيام، فلما وصل إلى مصر أفهم المسئولين بأنه هو الذى طرد الخديو عباس من إيطاليا بمساعيه الحميدة».

«ولما اعتدى على سعد زغلول أراد أن يثبت أن الدكتور سيد محمد باشا مشترك فى الحادث لأنه كان متعاونًا مع الخديو عباس لقلب نظام الحكم فى مصر، وقد وعده الخديو بأن أملاكه فى مصر (توضع) تحت تصرفه إذا قام بقتل الملك فؤاد، وأن قتل سعد باشا ما هو إلا مقدمة لقتل الملك فؤاد، وأنه شريك بالتأكيد مع المقبوض عليه فى محاولة اغتيال سعد باشا، فقبضوا عليه ووضعوه فى نيابة مصر لهذه التهمة، وقبل أن يبدأ التحقيق معه أمسك بالتليفون واتصل بالنقراشى وكان وكيل المحافظة وقال له:

«مش عيب يقبض علىّ بالاشتراك فى محاولة اغتيال الرئيس وأنت تعلم مدى حبى له وتعلقى به».

«فأجابه النقراشى بما يطمئنه بكلمة قصيرة وقفل التليفون لأن تليفون النقراشى كان تحت الرقابة».

«وجاء النائب العمومى محمد باشا إبراهيم وبعد الأسئلة التقليدية قال له:

«أنت تعرف سعد باشا؟».

«نعم أعرفه».

«هل أنت موافق على سياسته؟».

«نعم ومن كل قلبى».

«متى عرفته؟!».

«من أيام بدء الثورة».

«هل لك صلة بالاشتراك فى حادث الاعتداء عليه؟»

«طبعا لا».

«الأفضل أن تعترف».

«لا كلام عندى أكثر مما قلت».

«فقال خذوه إلى السجن».

«وبعد أسبوع استدعوه مرة ثانية للتحقيق».

«فقال محمد باشا إبراهيم:

«أنت متهم بتدبير مؤامرة لاغتيال الملك فؤاد فما هو ردك على هذا؟».

«غير صحيح».

«وأنت كنت على صلة وثيقة بالخديو السابق عباس حلمى».

«كنا تقابلنا فى الخارج ذات مرة وانقطعت كل صلة معه».

«ولاحظ الدكتور سيد أن النائب العمومى ينظر قبل أن يوجه له السؤال فى ورقة تحت الوراقة الموجودة أمامه على المكتب، والمفروض أن يلقى بالسؤال فيدونه الكاتب كما يدون الإجابة».

«فقال للنائب العمومى:

«المفروض أن تلقى السؤال فيدونه الكاتب، وكذلك الجواب».

«فرد عليه:

«مش شغلك!».

«فقال له: لا.. هذا شيء يخصنى.. وحياتى مرتبطة به، دول كاتبين لك الأسئلة وأنت ترددها».

«فقال لا: بلاش وقاحة، وبحركة لا إرادية وضع يديه بقوة على الوراقة!».

«فرد عليه: اسمع.. كلام كثير مش عاوز، أنت رجل ليس عندك ضمير ولن أرد على أى سؤال لك بعد هذا».

«فقال: ودوه السجن».

«وذهب إلى السجن ومكث به خمسة عشر يومًا».

«وبعدها طلبوه للتحقيق مرة أخرى، وكان الوقت ليلاً، فلما دخل غرفة التحقيق وجد بها عاطف بك بركات، والمستشار على بك سالم، ومحمد زكى الإبراشى، وحسن نشأت، فتوقع الشر من وجود الأخيرين، وإذا بعلى بك سالم يقول له: اتفضل اقعد يادكتور سيد.. ياعسكرى هات له فنجان قهوة».

«وسأل على بك سالم الدكتور سيد: لماذا رفضت التحقيق مع النائب العمومى؟ وأضاف: سعد باشا عرف الموضوع وأن هذه قضية لا يحققها إلا النائب العمومى بنفسه أو مَنْ فى درجته (لذا) ندبنى للتحقيق وأرجو أن تساعدنى وتقول لى الحقيقة، واصدقنى فى كل كلمة».

«قال له: أنا لا أقول إلا الصدق والله المستعان!».

«فقال الكاتب: اقرأ التهمة، وقرأها، لقد تقابل سيد محمد باشا مع الخديو السابق فى روما واتفق معه على قلب نظام الحكم وقتل الملك فؤاد، وأنه يضع أمواله ورجاله تحت تصرفه».

«وكانوا قد أحضروا سكرتير الخديو السابق من الآستانة ليكون «شاهد ملك» على أنه كان موجودًا فى أثناء مقابلاتى للخديو واتفاقى معه».

«قال: المسألة مسألة منطق.. إذا كان الخديو قال هذا الكلام يبقى مالوش قيمة.. لأنه إذا كان راجل بيفكر تفكير سليم، والخديو رجل معروف بالدهاء والذكاء، فلا يقول مثل هذا الكلام أمام سكرتيره ده اللى يتباع بعشرة قروش».

«لم يكد ينطق سيد باشا بهذه الكلمة حتى انفجر السكرتير وكأنه أصيب بلوثة: أنا ما قلتش الكلام ده أبدًا».

«فقال له على بك سالم: «أمال مين اللى كتب الكلام ده بخطه، دانت كاتبه بإيدك؟».

«قال: أبدًا أنا لم أكتبه، دول هما اللى كتبونى غصب عنى، يقصد حسن نشأت ورجال القصر».

«قال على بك سالم: يعنى الكلام اللى أنت كاتبه مش صحيح».

«قال: أبدًا مش صحيح ياسعادة البيه».

«فقال له على بك سالم: طيب.. يا ابنى قوم روح، دى أرواح ناس ومش سهلة للدرجة دى!».

«فاتنى أن أذكر مما رواه لى د. سيد محمد باشا أن النائب العام عندما طلبه مرة ثانية للتحقيق أرسله إليه ضابط بوليس اسمه عبد المحسن الشاذلى، أراد أن يضع الحديد فى يده، فصفعه على وجهه بكل قوته، فبهت الضابط ولم ينطق بكلمة واحدة أو يحاول رد الاعتداء وسحبه فى هدوء إلى مكان التحقيق!».

«فلما وقف أمام النائب العام قال له: إن شاء الله مزاجك النهارده يكون كويس وتجاوب على أسئلتى».

«فقال له: أيوه، بدليل إنك أمرت الضابط بوضع الكلابشات فى يدى».

«فقال الضابط: أبدا.. أبدا.. كفاية القلم اللى أخذته! وقبل أن يحضر النائب العام للتحقيق بوقت قصير قال كاتب التحقيق لسيد باشا: أنت قرأت الجرايد النهارده».

فقال له: ها أقرأها فين؟!».

«قال الكاتب : دا فيه جريدة أهية كتبت تقول إن جمعية من الفدائيين اتفقت على تهريبك واللى حيقاومها حتموته!».

«ومن هنا فهم سيد باشا اضطراب الضابط بعد أن صفعه بالقلم وسكوته عليه».

«استمر على سالم يحقق معه ثلاثة أشهر، مرة كل أسبوعين».

«وأخيراً.. انتهى التحقيق بالحفظ وأصدر سعد باشا قراراً بتعيين سيد محمد باشا بوزارة المعارف مشرفًا على المدارس الأجنبية».

(٣٨)

ويشير إبراهيم عبد الهادى إلى ما لم يشر إليه الدكتور سيد باشا نفسه من أنه، أى سيد باشا، استقال عقب اغتيال سردار الجيش المصرى فى السودان، وبعد أيام تلقى كتابًا من وزارة المعارف بفصله، فبحث عن عمل بالمدارس الحرة وعين وكيلاً لمدرسة الإعدادية الثانوية لمؤسسها المرحوم السيد فهمى الذى كان متهمًا مع المرحوم إبراهيم الوردانى بقتل بطرس باشا غالى، ثم ترك مدرسة الإعدادية الثانوية وافتتح مدرسة لحسابه هى «مدرسة النيل الثانوية» بشبرا بحارة «الدرمللى».

(٣٩)

ونأتى إلى خامس الموضوعات المهمة التى تتناولها هذه المذكرات، وهى بداية علاقة إبراهيم عبد الهادى بممارسة السياسة فى مستواها العالى من خلال علاقته اللصيقة بالزعيم سعد زغلول، واختياره زعيمًا لشباب الوفد، ثم من خلال آرائه فى أداء الوزارة الزيورية عقب حادث مقتل السردار:

يروى إبراهيم عبد الهادى كيف تنامت علاقته بالزعيم سعد زغلول بعد خروجه من السجن فى أثناء تولى سعد زغلول رياسة الوزارة، ونحن نفهم مما يرويه إبراهيم عبد الهادى أن هذا التنامى كان تعبيراً عن إعجاب سعد زغلول بما سمعه من قبل عن نشاط إبراهيم عبد الهادى وقدراته الخاصة، وهو ما جعله يقربه إليه بالتدريج حتى جعله مدعواً على مائدة غدائه باستمرار.

ونفهم أيضا مما يرويه إبراهيم عبد الهادى كيف قدر له أن يحل محل الزعيم الطلابى الوفدى الشهير حسن يس فى رياسة لجنة الطلبة، وهو ما لم يقابل من حسن يس بكثير من الارتياح، ومن الطريف أن حسن يس ظل زعيمًا لشباب الوفد حتى الوقت الذى وصل فيه إبراهيم عبد الهادى إلى رياسة الوزارة بعد أن ولى الوزارة ومسئوليات أخرى كثيرة، وهو ما يمثل الفارق بين نمطين من الزعامة، نمط يحافظ على موقع متقدم ومتميز كحسن يس، ونمط تتنامى به زعامته من موقع إلى آخر أعلى منه كإبراهيم عبد الهادى:

«تولى سعد باشا الحكم وأفرج عن جميع المسجونين السياسيين وكنت أحدهم، وقد توجهت رأسًا من السجن إلى بيت الأمة لمقابلة سعد زغلول، وكانت الساعة قد تجاوزت الثامنة مساء، والسبب فى تأخيرى إلى هذا الوقت أن عمى رحمة الله عليه أصر على أن يشترى لى بدلة جديدة من محل «شيكوريل»!».

«لم أكن رأيت سعد زغلول قبل ذلك وجهًا لوجه إلا مرة واحدة عام ١٩١٩، صحيح أننى كنت أذهب إلى بيت الأمة باستمرار مع زملائى طلبة مدرسة الحقوق لنستمع إلى سعد زغلول وهو يخطب، فلما التقينا معه بعد خروجنا من السجن لم يعرفنا، ولكنه كان يتذكر أسماءنا لكثرة ما نشر عنها بالصحف فى أثناء المحاكمة».

«وبعد خروجنا من السجن بأيام احتفى بنا إخواننا واتفقنا على أن نذهب للقاء سعد زغلول مرة أخرى ونشكره شكرًا خاصًا على قراره بالإفراج عنا».

«ونحن فى حضرته التفت إلى إخوانى وقالوا: اتكلم يا إبراهيم.. فشكرته ورددت قول الشاعر:

«وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا».

«وإذا به بالصدفة يقولها فى نفس اللحظة».

«ثم أقام لنا إخواننا وزملاؤنا الذين تخرجوا ونحن فى السجن حفلاً كريمًا بفندق الكونتنيتال، حضره سعد زغلول رحمة الله عليه، وجميع الوزراء وشيوخ الأمة ونوابها، ووضع شوقى بك قصيدة طويلة اختصنى فيها ـ الله يستره ـ بخمسة أبيات، وقد نشرت هذه القصيدة كاملة فى جريدة «الأهرام» فى اليوم التالى».

«وبعدها بعدة أيام أقام لنا طلبة المدارس العليا حفلة فى تياترو الأزبكية بعد أن أديت الامتحان ونقلت من السنة الثالثة إلى الرابعة، وحضرها أيضًا سعد زغلول».

«وفى هذه الحفلة اتفق الطلبة فيما بينهم أن أكون رئيسًا للجنة العليا للطلبة، وكان المرحوم حسن يس هو رئيس اللجنة وقتئذ فأبدى عدم رضائه عن ذلك، وتكلم سعد عنى كثيرًا، بعدها حرص سعد على أن أكون على مائدته كل يوم إلى أن جاء حادث قتل السردار، وهو الحادث الذى هز مصر هزة عنيفة وأطاح بوزارة الشعب الأولى».

(٤٠)

ويبدى إبراهيم عبد الهادى أسفه لغيوم الجو السياسى الذى سيطر على مصر فى أعقاب مقتل السردار، واضطرار سعد زغلول إلى الاستقالة، وتولى زيور الحكم لتنفيذ تعليمات الإنجليز.

وينتقد إبراهيم عبد الهادى حكومة زيور فى سلوكها تجاه اللورد جورج لويد، بدءًا من استقباله استقبالا لا يكون إلا لصاحب السلطان فى البلاد.

وهو يعبر عن اعتقاده بأن وزارة زيور ساعدت جورج لويد على أن يؤدى فى نجاح بالغ دورين متناقضين فى مصر: دور الحاكم المطلق، ودور المتظاهر بصداقة الشعب:

«. . . وسئمت إنجلترا وجه مندوبها السامى فى مصر اللورد اللنبى، فقررت تغييره بوجه جديد، هو جورج لويد الذى قام بدورين متناقضين فى أثناء وجوده فى مصر، دور الحاكم المطلق، ودور المتظاهر بصداقة الشعب، وكانت الوزارة الزيورية تقدم له ما يعينه على القيام بالدورين على أحسن وجه، وسبب جورج لويد المزيد من المتاعب لسعد زغلول».

«كان جورج لويد قبل أن يعين مندوبًا ساميًا فى مصر، حاكمًا للهند، وشخصية درست الشرق وطباع الشرقيين دراسة عميقة، ولهذا السبب طلب الإنعام عليه بلقب لورد قبل أن يصل إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢٥، لما يعلمه من تأثير الألقاب والمظاهر على الشعوب الشرقية».

«وعند وصوله أعدت له وزارة زيور استقبالا لا يكون لممثل دولة أجنبية، وإنما يكون لشخص ينظر إليه مستقبلوه على أنه صاحب السلطان فى البلاد».

«أعدت له قطارًا خاصًا، وفرشت له محطة السكة الحديد بالبسط الفاخرة، وفتحت له الباب الملكى، وفرشت الشوارع بالورود والرمل، واستقبله فى المحطة يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة، والوزراء، وكبار الموظفين وممثلو الدول الأجنبية».

«وبذلك خالفت الوزارة الزيورية التقاليد المرعية، كما كانت القواعد الدولية، وأخلت بواجبات وظيفتها وداست كرامتها فى مقابل استرضاء «العميد» الجديد حتى يطمئن على التربع فى كراسى الحكم الزائلة قريبًا أو بعيدًا، وهكذا أذل الحرص أعناق الرجال!!».

(٤١)

ويمضى إبراهيم عبد الهادى فى انتقاد سياسة الوزارة الزيورية تجاه اللورد جورج لويد، منبهًا إلى أن الشعب لم ينخدع بهذه السياسة، ولم يشارك فيها، بل ندد بها رجال الوفد والحزب الوطنى، وهو يندد أيضًا بسلوك بعض المنتفعين من أمثال محمد باشا الشريعى، وصالح باشا لملوم على حسب روايته:

«. . . وخرج اللورد المندوب السامى الجديد عن التقاليد الدبلوماسية فلم يقدم أوراق اعتماده للملك، وبعد أن استراح بضعة أيام طاف بالأقاليم بدعوى الوقوف على أحوال الأهالى، ودراسة شئونهم بنفسه كأنهم رعيته، (وقد) هيأت له الوزارة كل أسباب الراحة والمتعة فى سفره».

«وأقام له محمد باشا الشريعى، وصالح باشا لملوم حفل شاى بالكونتيننتال، دعى إليه عدد كبير من المصريين، ولكن المصريين اتخذوا من هذه المظاهر موقفًا طبيعيًا، هو موقف الرفض والتحدى».

«وأهاجت هذه التصرفات من جانب الوزارة وبعض المنتفعين نفوس الشعب، وعادت إلى الأذهان صورة الحماية البريطانية، وندد بها رجال الوفد، والحزب الوطنى، وشددوا على انتقادها فى صحفهم، لأن مثل هذا السلوك يهدر كرامة البلاد وسمعتها، ومع ذلك لم تر فيه الحكومة الزيورية حرجًا، بل شجعت عليه اعتقادًا من

رجالها بأن ذلك هو الطريق للبقاء فى الحكم، فتركته يمشى فى أرض مصر مرحًا لا يهمه أمر المصريين، وتساءلت الصحف عن سبب تأخير المندوب السامى فى تقديم أوراق اعتماده بعد هذه الرحلة، وعن السلطة التى تخول له التجول فى أنحاء مصر، وطوافه بالأقاليم على الصورة التى تمت بها».

(٤٢)

ويضيف إبراهيم عبد الهادى عنصرًا جديدًا من انتقاداته لسلوك اللورد جورج لويد، وأثرها السلبى على سعد زغلول والإجماع السياسى، وهو موقف القاضى الإنجليزى الذى أعلن أسرار المداولة فى قضية السردار، حيث أصر على أن يفصح عن معارضته فى تبرئة الدكتور أحمد ماهر وبعض زملائه، وإن كان صرح بأنه وافق على براءة اثنين آخرين هما النقراشى، وعبد الحليم البيلى لعدم كفاية الأدلة:

«. . . وتلقى سعد مفاجأة أخرى غير سارة بعد عدة أشهر من وصول اللورد جورج لويد، وكانت تراجع القاضى الإنجليزى عن الموقف المعلن من أحكام قضية السردار، وكان الحكم يقضى ببراءة الدكتور أحمد ماهر وزير المعارف فى وزارة سعد باشا، ومحمود النقراشى وكيل الداخلية، والأستاذ حسن كامل الشيشينى، وعبد الحليم بك البيلى، والحاج أحمد جاد الله، ومحمود أفندى عثمان مصطفى من التهمة التى نسبت إليهم والإفراج عنهم فورًا، إلا إذا كانوا محبوسين رهن قضايا أخرى، ولكن المستشار الإنجليزى كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين أصدروا الحكم قدم استقالته إلى وزير الحقانية وذكر فى هذه الاستقالة أسرار المداولة فى القضية، فكان عمله غير كريم قوبل باستياء شديد فى جميع الأوساط القضائية والسياسية.

ومما جاء فى كتاب استقالته قوله:

«آسف لاضطرارى إلى إبلاغ معاليكم أننى بعد مداولة مع زميلى خمسة أيام، أجدنى لا أستطيع الموافقة على الحكم الصادر فى قضية محمد فهمى على وآخرين إلا فيما يتعلق بمحمد فهمى على المحكوم بإعدامه، ومحمود فهمى النقراشى المحكوم ببراءته، وعبد الحليم البيلى المحكوم ببراءته فإن الأدلة على الاثنين الآخرين كانت غير كافية، أما باقى الحكم فهو لزميلى، وعندى أن حكم البراءة فى تهمة محمود عثمان

مصطفى والحاج أحمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى يناقض وزن الأدلة إلى حد الإخلال بتنفيذ العدالة، وقد بلغت خطورة هذا الإخلال فى رأيى، وخطورة النتائج التى تنجم عنه، حدًا جعلنى أعتبر أن من واجبى الخروج فى هذه الحالة على مبدأ المحافظة على سر المداولة، وتوجهت بعد إصدار الحكم إلى دار المندوب السامى فأطلعت فخامته على رأيى باعتباره حاميًا للأجانب».

«كان هذا التراجع من جانب كرشو موجهًا بالدرجة الأولى ضد الموقف الحازم الذى وقفه سعد فى مواجهة اللورد لويد، ويتعلق بنتائج الانتخابات القادمة».

(٤٣)

ونصل إلى سابع الموضوعات المهمة التى يتناولها إبراهيم عبد الهادى فى هذه المذكرات، وهو رأيه فى معاهدة ١٩٣٦ وما أعقبها من إلغاء الامتيازات الأجنبية.

يحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يلخص موقف الزعماء السياسيين من معاهدة ١٩٣٦، وهو حريص على أن يفعل هذا على الرغم من أنه كان ممثل الوفد فى الدفاع عن هذه المعاهدة فى مجلس النواب، لكنه مع هذا يعبر عما لابد من التعبير عنه من إحباطه المتكرر من رفض المفاوضين التالين لما توصل إليه مشروع معاهدة صدقى ـ بيفين من إنجازات، هذا فضلاً عن إحباطه فى مفاوضاته هو نفسه وهو رئيس للوزراء مع الإنجليز:

«... ولما عرضت المعاهدة على مجلس النواب اختارنى الوفد للدفاع عن المعاهدة، وقد عارضها عدد قليل فى المجلس فى مقدمتهم الدكتور بهى الدين بركات باشا، وقد فتح الله علىّ بما قلته عن مزاياها وأبرزها وأهمها إلغاء الامتيازات الأجنبية، وافق الأعضاء بأغلبية مطلقة عليها وكان النحاس باشا ومكرم باشا قد وصفاها بأنها معاهدة الشرف والاستقلال، وأدلى محمد محمود باشا برأيه بكل وضوح بأنها ليست استقلالاً تامًا، وعارضها فى مجلس الشيوخ حافظ باشا رمضان رئيس الحزب الوطنى كذلك، وحسن صبرى باشا الشيخ المستقل وآخرون فوصفوها بأنها لا تحقق الاستقلال التام، وإنما هى خطوة لا بأس بها نحو الاستقلال».

«وقال عنها الدكتور هيكل عضو المجلس بعد أن حلل جميع موادها إنها صورة محورة من مشروع ملنر، وأنها لا تحقق الاستقلال، وأنه يجب على كل عضو فى الشيوخ أن يصوت عليها عن علم بحقيقة مداها، فمن أراد الاستقلال أو نظامًا كنظام الدومنيون فليرفضها، ومن أرادها خطوة فى سبيل الاستقلال فليقبلها».

«ووافق مجلس الشيوخ فى النهاية على المعاهدة».

«وأشد من نقد المعاهدة كان الأستاذ عباس العقاد يكتب سلسلة مقالات كشفت ما فيها من عيوب كثيرة، وهاجم النحاس باشا ومكرم عبيد هجومًا قاسيًا لوصفها بأنها معاهدة الشرف والاستقلال».

(٤٤)

يعطى إبراهيم عبد الهادى أهمية كبيرة للخطوة التى تمت عقب معاهدة ١٩٣٦ بإلغاء الامتيازات الأجنبية من خلال معاهدة مونتريه، وهو حريص على الإشادة القصوى بزعيمه أحمد ماهر وبأدائه فى هذه المفاوضات، وهو أداء لقى إعجاب الجميع وتقديرهم، كما أنه يشيد أيضًا بعبد الحميد بدوى وجهده فى المفاوضات:

«واستطاع الوفد المصرى فى مؤتمر مونتريه أن يدير المناقشات إدارة موفقة بفضل الدكتور أحمد ماهر وعبد الحميد باشا بدوى، فقد كان الاثنان قوة هائلة فى أثناء المناقشات. كان أحمد ماهر بسرعة بديهته وقوة حجته فى دفع كل اعتراض يبدو من أحد الأعضاء الأجانب، سواء من الناحية التاريخية أو سواها».

«وقد اعترف بذلك أعضاء المؤتمر أنفسهم والمعلقون السياسيون ورجال الصحافة، حتى إنهم وصفوا الدكتور أحمد ماهر بردوده السريعة القوية المدعمة بالحجة الناصعة والدليل الواضح بالقذيفة التى تصيب الهدف ولا تخطئه أبدًا، وعبد الحميد باشا بدوى بقوة بحثه الفقهى، واستعداده المسبق للرد على كل أمر قانونى يثار، ونجح الوفد المصرى نجاحًا فاق كل تقدير».

«وألغيت الامتيازات الأجنبية بموافقة جميع الدول الأجنبية ورضاها، واتفق على موعد إلغاء المحاكم المختلطة، وبذلك يصبح القضاء مصريًا خالصًا، وزالت هذه

الوصمة التى أصابت مصر زمنًا طويلاً عانت منها ما عانت، وكلفت المصريين ثمنًا ضخمًا من أموالها الخاصة، واقتصادها القومى، وأصبحت مصر حرة فى سن القوانين وفرض الضرائب، يتساوى فيها المصريون والأجانب».

(٤٥)

وفيما بين إلغاء الامتيازات الأجنبية والمفاوضات التى توصلت إلى مشروع معاهدة صدقى ـ بيفن تأتى محاولات بعض زعماء الأحزاب فى مصر للوصول إلى الثلاثة الكبار حين اجتمعوا فى القاهرة قرب نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويتحدث إبراهيم عبد الهادى عن دوره فى المشاركة فى صياغة العريضة التى قدمتها الأحزاب المعارضة إلى مؤتمر الثلاثة الكبار الذى عقد مع وضع الحرب العالمية لأوزارها وتعطى المذكرات التى بين أيدينا دورًا بارزًا لمحررها محمد على أبو طالب فى هذه الواقعة:

«... عندئذ رأت المعارضة أن الفرصة سانحة لأن تتقدم بمذكرة إلى الثلاثة الكبار تتضمن وجوب جلاء القوات المتحالفة جميعها من مصر بعد أن ساهمت مساهمة فعالة فى كسب المعركة الحربية بين قوات الحلفاء وقوات المحور بوضعها الموانى والسكك الحديدية والطرق تحت تصرف القوات المتحالفة، وكذلك مواد التموين، وقد تنازلت عن جزء كبير منها لهذه القوات، كما تنازلت عن حريتها، وكان هذا توجيهًا من الملك لرجال المعارضة الذين أعدوا المذكرة بطريقة سرية، واشترك فى وضعها أحمد ماهر، ومكرم عبيد، والدكتور هيكل، وإسماعيل صدقى، وحافظ رمضان، وعبد الملك حمزة، وعهدوا بترجمتها إلى اللغة الإنجليزية إلى عبد الملك حمزة، وكتبها إسماعيل صدقى باللغة الفرنسية، وأوصلها عبد الملك بك حمزة ومعه الصحفى محمد على أبو طالب إلى مكرم باشا فى مكتبه بميدان مصطفى كامل للاطلاع عليها والاطمئنان على صحة الترجمة».

«ثم تولى محمد على أبو طالب طبع الأصل العربى بمطبعة جريدة الدستور التى يعمل بها، وطبع منها كمية كبيرة، وكان الأستاذ مصطفى المليجى الموظف ببنك مصر

هو الذى كتبها على الآلة الكاتبة، وأرسلوها إلى المجتمعين فى فندق مينا هاوس، وقد ضايق هذا التصرف الحكومة، وعاقبت بعض رجال البوليس السياسى لأنهم لم ينتبهوا إلى هذا العمل ويمنعوه».

(٤٦)

ويظهر إبراهيم عبد الهادى اعتزازًا كبيرًا بما تم إنجازه من مشروع معاهدة صدقى ـ بيفن، وهو يفخر بأنه كان وزير الخارجية الذى اشترك مع صدقى باشا فى إتمام مشروع هذه المعاهدة، وهو يلقى التبعة فى فشل مصر فى عقد هذه المعاهدة على عاتق مكرم عبيد الذى بدأ الهجوم على هذه المعاهدة واندفع فيه على عادته فى النظرة الحزبية الضيقة التى لا تراعى مصلحة كبرى، ويظهر إبراهيم عبد الهادى أسفه لأن ينضم رجال من وزن لطفى السيد إلى مكرم فى معارضته للمعاهدة، ثم يتعجب لموقف على ماهر وشريف صبرى وعلى الشمسى الذين عارضوا مشروع المعاهدة دون سبب جوهرى، وينتهى إلى أن حديث صدقى باشا لروز اليوسف عن المعاهدة كان خاتمة المطاف فى الإجهاز على مشروعها وضياع فائدته على مصر:

«. . . سافرت مع صدقى باشا رحمه الله، وفى اليوم التالى التقينا بمستر بيفن وزير الخارجية، ولاشك أنه كان عنصرًا نافعًا مقتنعًا بأن المصلحة فى إنهاء النزاع مع مصر بما يرضيها، ولذلك بذل جهودًا كبيرة لإنهاء الاتفاق، ولقى معارضة عنيفة فى مجلس الوزارة اضطرته أن يهدد بالاستقالة».

«كان أمامنا نقطتان هما الأساس:

«الأولى: الجلاء عن مصر جلاء تاما كاملا».

«الثانية: موضوع السودان».

«النقطة الأولى انتهينا منها وحددنا الجلاء كاملا نهائيا فى سبتمبر سنة ١٩٤٩».

. . . . . .

«هذه هى اتفاقية صدقى ـ بيفن التى لو تمت لأفادت مصر فوائد عظمى».

«ولكن المزايدات الوطنية والألاعيب البريطانية هى التى أجهضتها، فقد قمت بنفسى بعرض مشروع المعاهدة على أعضاء هيئة المفاوضات الأساسية وافق عليها لطفى السيد باشا، وشريف صبرى باشا، وحسين سرى باشا، وحتى عندما عرضتها على على الشمسى باشا قال لى: «والله لو أن غيرك الذى عرضها علىّ لما صدقته».

«إذن ما الذى جرى؟».

. . . . . .

«ما حدث أن مكرم عبيد باشا هاجم المعاهدة هجومًا عنيفًا فى جريدة «الكتلة» من ناحية الدفاع المشترك، والمعاهدات كلها تبرم على أساس التعاون فى الدفاع لو دخلت دولة فى حرب ضد دولة أخرى، ولست أدرى معنى الاعتراض من جانب مكرم باشا على الدفاع المشترك؟».

«دليلى على هذا أيضًا فى اتفاقية ١٩٥٤ التى تحدد فيها الجلاء فى يونيو سنة ١٩٥٦، وفيها أيضًا نفس النص».

«وقف مكرم باشا وقال ما شاء فى الدفاع المشترك، وأنا لا أنكر على مكرم باشا أنه اشتغل بالقضية الوطنية زمنًا طويلاً، ولكنه افتتن بحماية الوفد صاحب الغالبية الكبرى فى البلد قبل ذلك، وكان مما يؤخذ عليه أنه إذا خاصم لا يعرف فى الاتهام لخصمه حدودًا، وحسبى أن أذكر أنه عاش مع النحاس باشا باعتباره الصديق الأقرب طول مدة العمل فى السياسة حتى إذا اختلف معه لم يرع شيئًا من المجاملة حتى مع زوجته، وأخرج الكتاب الأسود طافحًا بما سجله فى العريضة التى قدم بها الكتاب إلى الملك».

«فعلى طريقته أخذ يهاجم الاتفاق كعادته من مصلحته الحزبية، التى هى كل شىء عنده، أن يطيح بالمشروع وبالهيئات التى تسنده أيضًا».

«ولطفى باشا الرجل المتقدم فى السن أستاذ الجيل صاحب التجارب والخبرة الطويلة انضم إلى جبهة الرفض فى آخر لحظة».

«على ماهر عندما أراد الأستاذ حسن يوسف وكيل الديوان الملكى أن يأخذ رأيه فكان جوابه غريبًا من رجل مثله قال: أنا مستعد للموافقة إذا طلب إليه الملك ذلك!».

«وكان على باشا ماهر منذ خرج من القصر والملك معه فى شبه قطيعة وإعراض،

وكان يحاول بكل وسيلة أن يستعيد علاقته بالملك، ولكنه لم ينجح والملك يرفض على طريقته فى العناد».

«شريف صبرى وعلى الشمسى كانا موافقين لما عرضت عليهما المشروع على انفراد، وحافظ باشا رمضان كان موافقًا، وفى النهاية ظهر أن غير الموافقين على المشروع يزيدون واحدًا، وأخذوا يدلون بأحاديث للصحفيين ضد المشروع، وكانت النهاية بالتصريحات التى نشرتها روز اليوسف ونسبتها إلى إسماعيل صدقى، وكان الاتفاق بين صدقى باشا وبينى وبين مستر يفين ألا ندلى بأى تصريحات طول مدة غيابه فى الولايات المتحدة ممثلا لبلاده فى هيئة الأمم المتحدة».

«وكان صدقى باشا مريضًا بمرض خطير فأصيب بخيبة أمل كبيرة بعد أن أدلى مستر اتلى بتصريح سيىء اتهم فيه صدقى باشا بالتضليل».

(٤٧)

ويكرر إبراهيم عبد الهادى فى مواضع مختلفة التعبير عن فكرة التحسر على معاهدة ١٩٤٦ ، ولهذه الحسرة مبرر قوى ذلك أنه هو نفسه كان بمثابة صاحب الفضل الثانى فى إتمامها (بعد إسماعيل صدقى باشا)، وهو ينسب إلى الأحزاب وبخاصة الوفد السبب فى عدم استفادة مصر من الفرصة التى أتاحتها هذه المعاهدة:

«لو أن رجال مصر المشتغلين بالسياسة وقفوا إلى جوار المفاوض المصرى فى مشروع صدقى - بيفن وأيدوه لتم الجلاء فى ١٩ سبتمبر من عام ١٩٤٩ ، ولربحت البلاد من وراء ذلك وكانت فى غنى عن التضحيات الكبيرة من الشباب والمال بعد ذلك، خصوصًا بعد أن أعلن النحاس باشا إلغاء المعاهدة فى عام ١٩٥١ من جانب واحد، ووقف الإنجليز من مصر ذلك الموقف الجائر الظالم، موقف القوى المغرور».

«وأنا أقرر وأسجل أن شباب مصر ورجالها قاموا بواجباتهم تمامًا بالرغم من عدم تكافؤ القوى بينهم وبين الإنجليز، ولكنهم على أية حال أزعجوا القوات البريطانية المعسكرة فى منطقة القناة، مما أهاج قائدهم «أرسكين» فارتكب بحماقته جرائم لا يغتفرها التاريخ الإنسانى».

«لقد وقفت الأحزاب المصرية من مشروع صدقى ـ بيفن موقف العناد لا لشىء إلا العناد، ورغبة الوفد بالذات أو قل رغبة النحاس باشا، رحمة الله عليه، الذى كان يرى أن أى اتفاق لا يعقده هو بالذات لا يرضى عنه مهما كانت الفوائد التى تحصل عليها مصر، ثم كيف يرضى عن اتفاق يعقده صدقى باشا الذى يرى أنه لا يمثل إلا نفسه، وإذن أين زعيم الأمة وممثلها؟».

«أليس إسماعيل صدقى مصريا صميما؟ لقد أحسست وأنا وزير خارجيته ومشاركه فى وضع الاتفاق أن الرجل كان يريد أن يختم حياته بعقد اتفاق مع بريطانيا يحقق الكثير من أمانى بنى وطنه، ويكفر فى الوقت نفسه عما فعله بالشعب أيام حكمه عام ١٩٣٠ من إلغاء الدستور، وتنكيل وتعذيب بعض المواطنين».

(٤٨)

ويعاود إبراهيم عبد الهادى الحديث عن ندمه الشديد على فقدان مصر تحقيق الاستفادة المرجوة من مشروع معاهدة ١٩٤٦ فيقول:

«. . . أقول إننا أضعنا بالعناد الكثير وأضعنا فرصا على مصر، وقد ضاعت علينا فرصة الخلاص من البريطانيين من ١٩٤٦ إلى ما بعد الثورة حتى عام ١٩٥٦ لو لم تتم المعارضة بالصورة التى قامت بها لكانت المعاهدة انتهت».

«لو رجع الناس إلى الأوراق الرسمية وإلى نصوص معاهدة ١٩٣٦ لوجدوا أن الإنجليز حددوا عشرين سنة للجلاء، فإذا جئنا للاتفاقية التى تمت عام ١٩٥٦ لوجدنا المدة ٢٠ سنة كاملة بعد أن ضاعت على مصر كل الجهود التى بذلت حتى انتهى الأمر بالحرب فى أكتوبر عام ١٩٥٦ وضاع ما ضاع فيها من أرواح ومن أرض».

(٤٩)

وفى موضع آخر يؤكد إبراهيم عبد الهادى على هذا المعنى مستنداً إلى عجز وزارة الوفد فى مفاوضاتها عن أن تصل إلى مثل ما وصلت إليه مصر فى معاهدة صدقى ـ بيفن:

«وها هى حكومة الأغلبية المطلقة التى أجرت مع الإنجليز المفاوضات، فماذا كانت النتيجة؟».

«الإخفاق التام مع الأسف!!».

«وأعدت حكومة الوفد الكتاب الأبيض عن سير المفاوضات، وفى هذا الكتاب يعرف الناس، إن أرادوا، كيف أن حكومة الأغلبية المطلقة انتهى بها الأمر أن طلبت من المفاوضين البريطانيين أن يوافقوا على مشروع صدقى - بيفن فلم يقبلوا».

(٥٠)

ونمضى مع مذكرات إبراهيم عبد الهادى إلى ما يرويه من تفصيلات مفاوضاته هو نفسه مع الجنرال البريطانى «سلم» فى أثناء رياسته للوزارة، وهى المفاوضات التى لم ينشر عنها الكثير، والسبب فى هذا تكتم إبراهيم عبد الهادى نفسه، ونحن نرى مما يرويه إبراهيم عبد الهادى أن الإنجليز كانوا لا يزالون حريصين على استبقاء قواتهم أو بعضها فى منطقة القناة، كما أنهم كانوا منذ البداية حريصين على اللجوء إلى السراى قبل الوزارة، وإلى إشراك الخبرات العسكرية بدلاً من السياسيين... إلخ، لكن إبراهيم عبد الهادى كان من الذكاء بحيث قفز على هذه التفصيلات ودخل إلى جوهر المفاوضة بأسرع ما يمكن، وسجل المواقف وانتهى إلى فهم استراتيجية البريطانيين على حقيقتها، وإن لم يوفق فى تحقيق أمله فى استخلاص حقوق بلاده:

«... فى هذه الفترة القاسية، حرب على الحدود، وحرب داخل الوطن من دعاة الفتنة المتربصين بالوطن، والحوادث تمسك برقبتى من كل ناحية، يجيئنى الأستاذ حسن يوسف وكيل الديوان الملكى إذ ذاك رسولاً من الملك يبلغنى أن المارشال «سلم» حضر إلى مصر للمفاوضة معى، فعجبت وسألت نفسى: وهل هذا هو الطريق السليم للمفاوضة؟ الحكومة البريطانية تتصل بالسراى أى بالملك والملك يتصل بى؟ أين إذن رئيس الوزراء؟».

«فى العادة يجرى هذا الاتصال عن طريق السفراء أولا، ثم الحكومة، فلا سفيرى

أبلغنى، ولا الخارجية المصرية تلقت رسالة منه ولا شيء من هذا، وجاءنى البلاغ من السراى».

«ومع ذلك قبلت لعلنى أستطيع أن أعمل عملا يفيد البلاد، وقلت لحسن يوسف يتفضل المارشال، وعملت عشاء بسيطًا فى سراى الزعفران لستة أشخاص فقط على قدر المدعوين مارشال سلم، والوزير المفوض بالسفارة، ووزير الخارجية، وحسن باشا يوسف، وحيدر باشا، وأنا».

«تقابلنا وتعارفنا، وبعد العشاء أبدى المارشال رغبته فى أن يجلس معى على انفراد، فدخلنا إحدى الحجرات وقال لى إنه جاء ليتفاهم معى على إنهاء الخلاف القائم بين إنجلترا ومصر ونتفق على وضع يؤمن علاقة بلدينا وسلامتهما».

«فقلت: كل تفاهم يحقق مصلحة مصر خير وبركة، ونبهته إذا لم يكن يذكر بأنى كنت وزيرا للخارجية عام ١٩٤٦ وسافرت إلى إنجلترا مع إسماعيل صدقى باشا رئيس الوزارة المصرية للمفاوضة مع الحكومة البريطانية فى شأن القضية المصرية، وكان يتولى المفاوضة معنا مستر بيفن وزير الخارجية الذى مازال متوليا منصبه».

«قال: أعلم!».

«قلت: وقد انتهينا إلى مشروع وقع بالإمضاءات الأولى!».

«قال: أعلم».

«قلت: من هنا نبدأ!!».

«قال: لقد تغيرت الظروف، ثم ناولنى مذكرة من صفحة ونصف..».

(٥١)

ونأتى إلى الفقرة التى يصور بها إبراهيم عبد الهادى نجاحه فى إجهاض محاولة الإنجليز، فى أثناء المفاوضات، العمل على إرهاب حكومة مصر بالروس والمد الشيوعى، وهى الدعوى التى كانت قد أخذت ترفع فى وجه مصر وغيرها منذ ذلك الوقت، ويظهر مما يرويه إبراهيم عبد الهادى أن الإنجليز لم يكونوا يملكون قدرة على

نقض تقدير الموقف الواقعى الذى كانت تتبناه مصر والذى عبر عنه إبراهيم عبد الهادى نفسه بوضوح :

«قلت له : المذكرة ليست طويلة من الممكن الانتظار دقائق حتى أقرأها ، فلما قرأتها وجدت بها أن الروس قد يهاجمون المنطقة ، وأن هذا الوضع لابد أن يدخل فى تفكير المصريين وفى تقديم الاحتياطات التى نترتب عليها وفقا لهذه الخطة» .

«فقلت : الروس هم الروس من سنة ١٩٤٦ وما قبل ١٩٤٦ وإلى الآن ، وفى المستقبل ، وخطرهم هو هو ، وأسأل جناب المارشال بوصفه من كبار العسكريين كم تقدر للروس من الوقت للوصول إلينا إذا زحفوا ، مع ملاحظة أن تركيا حليفة وفى طريقهم والالتحام مع قواتهم لابد واقع ، وقواتكم ، وقواعدكم منتشرة فى حوض البحر المتوسط؟» .

«فقال : ستة أشهر» .

«فقلت : ألا ترى أنه من الأفضل لكم ولنا أن تسحب الجيوش البريطانية من مصر كلية كما كان متفقا عليه فى عام ١٩٤٦ حتى إذا وجد خطر حقيقى من جانب الروس كما تقررون أمكن أن تعودوا إلى مصر لمساعدتها فى الموقف الطارئ ، وحيث يطمئن المصريون إلى أنكم جئتم لتساعدوا ضد الغزو الروسى ثم ترجعون؟ ولكن إذا بقيتم باستمرار فلا يمكن أن يطمئن مصرى إلى أن الاحتلال قد انتهى؟» .

«قال : أهذا رأيك؟» .

«قلت : نعم ، وهو رأى المصريين جميعًا وليس رأيى وحدى ، ولا عجب!» .

(٥٢)

ثم ننتقل مع المذكرات إلى محاورة إبراهيم عبد الهادى والمارشال سليم حول فكرة إشراك العسكريين فى تقدير الوقت اللازم للانسحاب ومحاولة البريطانيين إعطاء دور أكبر للعسكريين فى المفاوضات ، وانتباه إبراهيم عبد الهادى إلى خطورة الإقرار بمثل هذا الوضع :

«قال: لعلك لا تدرى حجم القوات البريطانية الموجودة فى مصر؟».

«قلت: نسأل المختصين؟».

«قال: لا أحد من رجال الجيش عندكم على الإطلاق يعرف ما هى ولاحجمها، ومن أجل أن يكون الحكم سليمًا لعلك لا ترى مانعًا من انتداب مندوبين من طرفكم يعاينونها حتى إذا تكلمنا عن الزمن اللازم لنقلها من مصر أو إعادتها إليه يكون على علم».

«قلت: لا مانع لدى، بل إنى أرحب به مادام الأمر كذلك».

«وعلى هذا اتفقنا على أن يكون من جانبه مندوبون إنجليز ومن جانبى مندوبون مصريون للاطلاع على مخازن الجيش البريطانى كلها السرية والعلنية، وتقدير الزمن الكافى لنقلها».

«فقال: ولم لا نعهد ضمنًا إلى العسكريين أن يفصلوا فى هذه النقطة المعلقة بيننا؟».

«فقلت له: من الخير ألا يدخل العسكريون فى السياسة، أو على الأقل من ناحيتنا، فلهم مهامهم ومسئولياتهم، أما المسئولية السياسية فعلى الوزارة، ومن هنا فكل طرف منا يعتمد على بيانات مندوبيه».

«فأصر على وجود مندوبين عسكريين لأن أغلب المهمات عسكرية».

فقلت: اتفقنا على أن يكون الرأى النهائى للسياسيين فوافق واختار الجنرال الذى كان يرافقه رئيسًا للمجموعة التى اختارها ضابط يمثل القوات الأرضية، وضابط يمثل سلاح الطيران، وضابط يمثل سلاح البحرية».

«واخترنا من جانبنا ثلاثة: القائمقام حمدى هيبة، وكان من أفاضل رجال الجيش، وإبراهيم جزارين رحمة الله عليه وكان من أفاضل رجال الجيش خبرة.. أمينا.. ذكيا.. يستحق كل ثقة وكل تقدير، والصاغ البحرى عز الدين عاطف وكان الياور البحرى لجلالة الملك فاروق».

(٥٣)

ويلخص إبراهيم عبد الهادى ما انتهى إليه تقدير خبرائنا العسكريين الثلاثة للقوات

والمخازن، وللمناقشات التى دارت حول هذه المعدات والأسلحة وفكرة ائتمان المصريين عليها أو استبقائها فى أيدى خبراء بريطانيين يلبسون ملابس مدنية:

«. . . واجتمعت اللجنة المشتركة وقامت بزيارات ميدانية لمخازن القوات البريطانية فى الإسماعيلية وفايد والتل الكبير، فإذا هى مدائن تحت الأرض تحوى معدات خيالية مدنية وعسكرية من إبرة الخياطة والدبابات والسيارات المصفحة والصواريخ ومعدات حربية إلكترونية لا تخطر على البال وقتها، ومن المواد الغذائية المحفوظة كميات ضخمة من اللحوم والسمك والمربى والجبن، كل شىء يمكن أن يمر على خيال المتخيل، وقد انكشفت هذه المعدات الهائلة عندما استولى عليها المصريون بعد حرب ١٩٥٦ واعتبروها غنيمة حرب».

«وحقيقة كانت معدات ومهمات عسكرية ومدنية تأخذ وقتًا غير قليل لتشوينها ونقلها».

«فعاطف قال: إن الجماعة بتوع البحرية يحتاجوا لأسبوعين فقط!».

«وجزارين قال: إن جماعة الطيران يحتاجون لمدة أقل أظنه قال عشرة أيام!».

«وأما هيبة قال: إن المعدات والمهمات الأخرى فإنها تحتاج إلى ستة أشهر».

«أما الجنرال البريطانى فإنه وضع برنامجًا زمنيًا وقال كلامًا مخالفًا لكل ما قاله خبراؤنا، كلام مَنْ يريد أن يماطل ومَنْ لا ينوى التحرك من مكانه!».

«وضع خبراؤنا تقريرهم وحددوا المدة التى أشرت إليها، ووضع الخبراء الإنجليز تقريرهم وهو يخالف تمام المخالفة تقرير خبرائنا».

«واجتمعت مع المارشال سليم للمناقشة لعلنا نصل إلى حل معقول، فأصر المارشال على رأى خبرائه».

«فقلت له: إحنا مش حنكون حلفاء؟».

«قال: نعم!!».

«قلت: طيب مادام الأمر كذلك ألا نؤتمن كحلفاء على هذه المعدات والمهمات؟».

«فقال: لا.. لابد من أن تكون فى أيدى خبرائنا العسكريين، لأن بها معدات إلكترونية معقدة وتحتاج إلى صيانة دائمة، ورجالكم لا يعرفون شيئًا عنها، ولا مانع لدينا أن يبقى هؤلاء العسكريون بملابس مدنية، كما أنه توجد أسلحة سرية لا يجب أن يطلع عليها أحد غيرنا حتى لا تعرف أسرارنا حتى لا تتسرب إلى الأعداء، وعاد وكرر قوله بأن يبقى خبراؤهم العسكريون فى مصر بالملابس المدنية».

«فقلت: هذا كلام فرغنا منه فى معاهدة ١٩٤٦ عندما وضعنا مشروع المعاهدة الجديد فى لندن ووقعه مستر بيفن وزير خارجيتكم، وأنا كنت مع رئيس الوزراء حينئذ».

«فعاد وقال: فيه أسلحة لا نأتمن عليها غير رجالنا».

«قلت: كيف نكون حلفاء ولا نؤتمن على هذه الأسلحة (التى) ستستخدم لصالحنا عند الخطر؟».

«ولما أصر على رأيه قلت: طيب انقلوا هذه الأسلحة وخلوا (اتركوا) الأسلحة والمعدات الأخرى».

«وفى هذه المحاورة والمناورة أيقنت تمامًا أنهم ينتهزون الفرصة، وقد جاءت الساعة المناسبة، اعتقدوا أننى رئيس وزراء متورط فى حرب فلسطين، وخايف على نفسى من القتل لأن الإخوان المسلمين يتربصون لى».

«فقالوا هذه هى الفرصة التى يمكن أن يوقع فيها المعاهدة التى نريدها ويسلم البضاعة».

«فكان ردى الوحيد بعد أن أحسست ذلك منهم ليس عندى حركة ولا كلام إلا ما ذكرت، أى على الأساس الذى قلته لكم، لا داعى لتضييع الوقت».

(٥٤)

ثم يلخص إبراهيم عبد الهادى وجهة نظره فى هذه المفاوضات مبديًا أسفه الشديد أنه لم يترك الصحف تتحدث بما فعل فى ذلك الحين، وذلك لأنه اكتشف الحقيقة بعد سنوات وهى أن أحدًا لم يعرف حقيقة الدور الذى قام به فى ذلك الوقت، وذلك

بسبب قسوته على نفسه فى إنكار الجهد الكبير الذى تولاه والذى لم يتحدث عنه، بل منع الحديث عنه من أجل الأمل فى الوصول إلى حل مشرف لمصر متأثرًا فى هذا بما تسببت عنه أحاديث الصحافة من فشل معاهدة صدقى ـ بيفن :

« . . . لقد جرى هذا الكلام ولم يظهر له أى أثر فى الصحافة، ولم يكتب صحفى واحد كلمة ! » .

«لقد كنا أشداء على أنفسنا، حرصنا على أموال البلد، كان فيه تجاوز كثير، أعترف بهذا الآن، كنت أكره الرشوة، الصحافة كانت مع الأسف لا تكتب شيئًا لله أبدًا» .

«قسوتنا على أنفسنا من ناحية الخلق كان صوابا، ولكن من الناحية السياسية كان خطأ، وخطأ فادحًا فادحًا ! » .

(٥٥)

ونصل إلى ثامن الموضوعات المهمة فى هذه المذكرات، وهو انشقاق السعديين على الوفد، ولا تتضمن مذكرات إبراهيم عبد الهادى كثيرًا من التفصيلات حول خلافات الوفد مع السعديين، ويبدو أنه لم يكن يؤمن بأن خصومة الفريقين تستحق ما استدعته من خلافات، وقد كان إبراهيم عبد الهادى أحد أقطاب هذا الانشقاق .

ومن العجيب أن إبراهيم عبد الهادى ينجو بنفسه عن أن يحصر نفسه ومكانته فى الحزب السعدى من خلال هذا الانشقاق، وإنما هو يتناوله تناولاً غير مباشر مركزًا على سياسات السعديين وتوجهاتهم فيما بعد هذا الانشقاق .

ويحرص إبراهيم عبد الهادى، وهذا من حقه بالطبع، على أن يصور أن انشقاق السعديين عن الوفد كان له أثر كبير على حزب الوفد نفسه وعلى شعبيته فى الشارع السياسى، وهو يدلل على وجهة نظره هذه بالحديث عن انفضاض فرق القمصان الزرقاء، وعن نجاح مرشح غير وفدى لمنصب نقيب المحامين فى أول استثناء للقاعدة التى جرت منذ ١٩٢١ :

« . . . وفى صبيحة اليوم التالى الذى تألفت فيه الوزارة لم يبق أثر لفرق القمصان الزرقاء التى ألفها الوفد استعدادًا ليوم الكريهة، وكأنها فص ملح وداب كما يقول المثل

العامى، وأصبحت الأماكن التى كانت تعسكر فيها وتتدرب قد زالت نهائيًا ولم يبق لهم أثر».

«وفى يوم الجمعة عقب تأليف الوزارة الجديدة مباشرة كان موعد اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين بدار محكمة الاستئناف بباب الخلق (ميدان أحمد ماهر حاليًا) لانتخاب أعضاء يحلون محل مَنْ انتهت مدتهم، ولانتخاب نقيب المحامين أيضًا».

«وحرص جميع المحامين بالقاهرة، وأنا من بينهم، على الذهاب إلى مقر الانتخاب، كما حرص أكثر محامى الأقاليم على الحضور كذلك فكانت معركة عنيفة، وتم الانتخاب ونجح محمد على علوبة باشا نقيبًا للمحامين».

«وكانت أول مرة فى تاريخ مصر، منذ نشب الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن عام ١٩٢١، ينجح مرشح للنقيب غير وفدى، فكان لهذه النتيجة أثر كبير إن دل على شىء فإنما يدل على انصراف الرأى العام عن الوفد إلى حد كبير، خصوصًا الطبقة المتعلمة والمثقفة، وقد جرت انتخابات المحامين فى نزاهة دون تدخل من أحد المسئولين فيها».

(٥٦)

ويتصل برأى إبراهيم عبد الهادى فى انشقاق السعديين رأيه فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، ولا يخرج رأى إبراهيم عبد الهادى فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ عن مجمل رأى المنصفين من الساسة المصريين، فهو يرى أن النحاس لم يصدر قراره إلا عن مشاورة لكبار الوفديين، كما أنه يسند التصرفات المتعددة التى قامت بها بعض الجماهير الوفدية إلى مسئولى اللجان الوفدية، ويجزم بأن النحاس كان مستاء لهذه التصرفات، لكن الأمر كان قد خرج من يده:

«. . . . أنا لم أشك أبدًا فى وطنية مصطفى النحاس باشا فى يوم من الأيام، ولكن الرجل قد أحاطت به مجموعة أثرت عليه وكان قد تجاوز السبعين من عمره، فأصبح سهل الانقياد، ومع ذلك جمع كبار الوفديين الذين سيختارهم وزراء معه وأبلغهم كل ما حدث وأنه على استعداد أن ينزل على رأيهم إذا رأوا اتجاهًا جديدًا غير ذلك يواجهون به الموقف».

«فرأى المتجمعون أن يتبادلوا مع السفارة البريطانية كتبًا (أى رسائل . . والمذكرات تستخدم اللفظ الصائب الذى لم يعد يحظى بالتكرار فى ظل طغيان اللفظ الذى يستخدم من باب التجاوز وهو الخطابات) يصرحون فيها بأن الإنجليز لا يتدخلون فى شئون مصر الداخلية، فاجتمع مكرم باشا بالسفير ووضعا صيغة خطابين اتفقا عليهما، وانتهى الأمر وتشكلت الوزارة من ثمانية وزراء».

«وذهب النحاس باشا إلى مكتبه برياسة الوزراء بلاظوغلى فاستقبلته المظاهرات أعظم استقبال، وكأن شيئًا مما حدث فى عابدين لم يحدث!!».

«وذهب السفير البريطانى ليهنئ رئيس الوزراء بمنصبه فحمله نفر من المتظاهرين الأشداء على أكتافهم، وكان السفير البريطانى ضخم الجثة، طويل القامة، ودخلوا به مجلس الوزراء على هذه الصورة المخزية».

«وتصادف أن كان النحاس باشا يخطب المظاهرات التى جاءت تحييه من شرفة مكتبه بالدور العلوى، فشاهد ما حدث، وقد علمت ممن لا أشك فى صدق قوله أنه استاء كثيرًا ولكنه ماذا يفعل مع الجماهير الغوغائية والهتافة المرتزقة المدفوعة بترتيب مسبق من لجان الوفد؟!».

«ولم يكتف المنظمون لهذه المظاهرات بتحيتهم للرئيس وحمل السفير على أكتافهم، بل وجهتهم إلى مناطق السفارات يهتفون بحياة النحاس باشا والسفير البريطانى، مما أثار دهشتهم وعجبهم من أن تنقلب المأساة عيدًا».

«وقد استاءت الجماهير الواعية وضباط الجيش من هذا التصرف الأحمق، حتى إن الضابط محمد نجيب الذى رأس أول جمهورية مصرية بعد حركة الجيش قدم استقالته احتجاجًا على تصرف الإنجليز».

(٥٧)

ومع ما أشرنا إليه من عدم اهتمام إبراهيم عبد الهادى بالحديث عن الخلافات بين الوفد والسعديين، فإننا نراه يروى باهتمام كبير قصة الخلاف الحاد الذى وقع حول

استقالة رئيس ديوان المحاسبة وما أدى إليه تتابع الأحداث بعد ذلك من إقالته هو نفسه من مجلس الشيوخ:

«. . . وتوقع بعض رجال المعارضة أن حكومة الوفد لن تبر بوعودها التى جاءت على لسانها فى خطاب العرش، وكنت واحداً منهم، وفعلا صدق ما توقعناه فوضع مجلس الوزراء مشروع قانون بإلغاء المرسوم بقانون الذى أصدرته حكومة الدكتور أحمد ماهر باشا فى سنة ١٩٤٥ وألغت به الاستثناءات التى أجراها النحاس باشا فى حكومة ٤ فبراير».

«وعندما عرض هذا المشروع وقدم إلى اللجنة المالية بمجلس الشيوخ اعترضت عليه لأن الاستثناء من حق مجلس الوزراء وليس من الناحية القانونية عرضه على البرلمان فاعتبرت الحكومة موقف اللجنة المالية تحدياً لها وبدأت الحكومة والمعارضة تقف كل منهما على حذر من الأخرى إلى أن استقال محمود محمد محمود من رئاسة ديوان المحاسبة، وعلى إثرها قدم الأستاذ مصطفى بك مرعى عضو الشيوخ سؤالاً إلى رئيس مجلس الوزراء يسأله عن سبب استقالة الأستاذ محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة، وأجاب رئيس الوزراء إجابة لم ترض هذه الإجابة مصطفى بك مرعى، فحول سؤاله إلى استجواب».

«ولما عرض الاستجواب تكلم مصطفى بك مرعى طويلاً بعرضه السليم ومنطقه الواضح، ولم يخل كلامه من العنف والشدة».

«وفى الجلسة التالية رد على الاستجواب فؤاد باشا سراج الدين نائباً عن رئيس الوزراء بعنف وقسوة، ودافع دفاعاً حاراً عن كريم ثابت وغيره من رجال السراى الذين تناولهم الاستجواب، وكان موقفاً سيئاً جداً من فؤاد سراج الدين».

«ولم يحضر مصطفى بك مرعى هذه الجلسة لأنه سافر إلى الإسكندرية ليبحر إلى أوروبا فى يوم السبت، وقد تبنى الاستجواب الدكتور إبراهيم بيومى مدكور رئيس المجمع اللغوى فيما بعد».

(٥٨)

ويلخص إبراهيم عبد الهادى بعض الآراء التى أبداها مصطفى مرعى فى استجوابه

وحذر فيها الحكومة من تجاوز ما أشار إليه تقرير ديوان المحاسبة ومن تجاوز الدور المهم الذى يقوم به ديوان المحاسبة من أجل الوطن، ومن أجل الحكومة نفسها:

«. . . وكلام الأستاذ مصطفى مرعى عن المخالفات التى جرت كان واضحًا كشف فيه النقاب عن فضائح يندى لها الجبين كاستيلاء كريم ثابت مستشار الملك الصحفى على خمسة آلاف جنيه عمولة من أموال جمعية المواساة بالإسكندرية، وتوريد أسلحة فاسدة للجيش عن طريق «رودى أبو رجيلة»، وصلته المشبوهة برجال السراى وادمون جهلان وغيرهما».

«وعلى الرغم من تأليف لجنة للتحقيق بناء على رغبة وكيل وزارة الحربية فى ذلك الحين لتحديد المسئولية فى المخالفات التى وقعت وأساءت إلى رجال القوات المسلحة أبلغ الإساءة، وتعقيب وكيل الوزارة على قرار مجلس التحقيق بأن المبررات التى استند إليها المجلس لا تعفى المسئولين من المؤاخذة».

«فقد أبلغ ديوان المحاسبة وزير الدفاع فى حكومة النحاس باشا فى أول حكمها بكتاب قال فيه: «ولعل معاليكم توافقوننا مبدئيًا على أن إجراءات تشكيل مجلس التحقيق لم تتم على الوجه الذى يلائم طبيعة مهمته، وكان محتملاً أن يمتد عمله إلى بحث موقف قائد عام السلاح نفسه فى الموضوع، وهو الاحتمال الذى ووجه به المجلس بالفعل، حيث جاء على لسان كبير مهندسى السلاح أنه لفت شفويًا، وفى الوقت المناسب، نظر القائد العام إلى تجاوز السلاح للاعتماد المخصص للإصلاحات دون الرجوع للوزارة أو لجنة الاحتياجات، كما أن الكثيرين ممن سمعوا فى التحقيق عزوا إلى القائد العام إصدار الأوامر المتعلقة بالمخالفات التى حققها المجلس».

«وقال مصطفى مرعى فى استجوابه: إن رئيس الديوان فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ثم فى ١٩ يناير سنة ١٩٥١ ثم فى ٤ مارس سنة ١٩٥١ يقول: «مكنونى من أن أرى التحقيق لأنهم قالوا إن هناك تحقيقًا أجرته الوزارة. إن رئيس الديوان يريد أن يطلع على التحقيق، ويهمه أن يطلع ليطمئن على الأقل، ولكن لا أثر لهذا التحقيق، فيرسل خطاب استعجال ويتبعه بآخر ثم ثالث إلى أن يستقيل الرجل ولا يُرسل إليه رد».

«إن أردتم يا حضرات الشيوخ أن يكون ديوان المحاسبة عينكم الساهرة على ميزانية الدولة دخلاً وصرفًا، فظاهروه وعضدوه وساندوه ولا تتركوا رؤساء هذا الديوان يتساقطون كما تتساقط أوراق الخريف واحدة تلو أخرى».

«قلت: إن مصطفى مرعى بعد أن عرض استجوابه سافر إلى الإسكندرية ليبحر منها إلى الخارج، والواقع أنه حدث كلام كثير ولغط أكثر حول سفر مصطفى مرعى قبل أن يباشر استجوابه والرد عليه، وقد كان لديه فسحة من الوقت للسفر الذى حدده يوم السبت».

«قيل إنه نما إليه بأنه قد يتعرض للاعتداء على حياته فى هذه الفترة من الحرس الحديدى أو غيره لهذا عجل بالسفر».

(٥٩)

كذلك يلخص إبراهيم عبد الهادى ما يصفه بأنه مغالطات ودفاع مرتب قام به فؤاد سراج الدين بالنيابة عن وزارة الوفد، وكان دافعه، فى ذلك، الحرص على بقاء وزارة الوفد فى الحكم بعدم إغضاب الملك والحاشية:

«... وفى اليوم التالى لسفر مصطفى بك مرعى رد فؤاد سراج الدين على الاستجواب بالنيابة عن رئيس الحكومة فدافع دفاعا حارا عن موضوع مستشفى المواساة خارجا عن الموضوع، وأن ما جرى حدث فى غير وزارة الوفد، بل جرى فى عهد الحكومات السابقة، وأن حكومة الوفد لم تكن هى المسئولة عن هذه التصرفات، وأنه توجد آلاف المكاتبات من ديوان المحاسبة لم يرد عليها رد من سنوات طويلة».

«وللأسف كان الرد كله مجموعة من المغالطات والدفاع المرتب عن أسلحة الجيش الفاسدة، وعن كريم ثابت المستشار الصحفى للملك السابق فاروق، لأن المسئولية تبدأ حين العلم بها».

«وليسأل سائل عن الأسباب التى أدت إلى أن تقوم الحكومة بهذا الدفاع ولا تقدم المرتكبين لها للتحقيق، فإن ظهرت براءتهم فيها ونعمت، وإن ثبتت الإدانة قدموا للمحاكمة، وتكون الحكومة قد أدت واجبها وكفى الله المؤمنين القتال».

«ولكن حكومة الوفد رأت أن هذا هو السبيل الوحيد لاستمرارها وتتجنب السوابق السابقة فى الإقالة من الحكم».

(٦٠)

ويصل إبراهيم عبد الهادى إلى تلخيص رد الدكتور إبراهيم مدكور وإلى بلورة ما انتهت إليه مناقشات الشيوخ من رفض فكرة الانتقال إلى جدول الأعمال والتفكير فى تشكيل لجنة للتحقيق، وهو ما صرح فؤاد سراج الدين برفضه، وتحول المناقشة إلى البحث فى دستورية تشكيل لجنة للتحقيق فى الموضوع.

ويبدو إبراهيم عبد الهادى فى كل ما يرويه أقرب إلى الحياد بحكم ثقته فى صواب حكمه هو والذين أبدوا ضجرهم من تصرفات كريم ثابت والحاشية:

«. . . وكان رد الدكتور إبراهيم مدكور على فؤاد باشا سراج الدين فى غاية السلامة والوضوح من أن الحكومة لو أنها أرادت أن تؤدى واجبها المفروض لأعلنت صراحة بأنها سوف تحقق هذه المخالفات الخطيرة وتقدم المسئولين، إن وجدت مسئولية، إلى المحاكمة، وبذلك تقطع الطريق على الدعايات الضارة التى تبلبل الأفكار، وتسمم الجو بما يترك أسوأ الآثار فى النفوس».

«وانتهى رأى مجلس الشيوخ بعد مناقشات طويلة أدلت المعارضة فيها برأيها وأدلت الحكومة وشيوخها المؤيدون لها برأيهم إلى تقديم اقتراحين أحدهما وهو الأول بتأليف لجنة من بعض الشيوخ للتحقيق، والثانى بالانتقال إلى جدول الأعمال وأخذ الرأى بالنداء بالاسم على الاقتراح الثانى، فوافق عليه ٢٨ عضواً ورفضه ٥٦ عضواً وامتنع اثنان عن إبداء رأيهما».

«ولكن فؤاد سراج الدين باشا عارض الرأى القائل بتأليف لجنة التحقيق وأبدى أسفه لأن العوامل الشخصية هى المسيطرة على سير المناقشات، وبذلك فقد الاستجواب عنصره الأساسى».

«وتساءل عن الغرض الذى يراد من هذه اللجنة؟ أهو التحقيق فى كيفية صرف مستشفى المواساة هذا المبلغ؟ وهل قدمت خدمات مقابل هذا المبلغ؟ وهل هذه الخدمات تعادل هذا المبلغ أو تزيد عليه أو تقل عنه؟؟».

«وكذلك البحث فى نفقات حملة فلسطين بصفة عامة لمعرفة مدى احترام القائمين عليها للوائح الحكومة وقوانينها، و أصول الصرف، وأفاض فؤاد باشا فى شرح

وجهة نظره هذه، وهى لا تخرج عن أن تأليف لجنة للتحقيق تصرف غير دستورى وغير لائق بالعرف والتقاليد، وأن القصد منها أنها مناورة مكشوفة مفضوحة من المعارضة».

«وجرى حديث طويل حول إحالة الاقتراح بتأليف لجنة للتحقيق إلى لجنة الشئون الدستورية لتنظره على وجه الاستعجال، فوافق مَنْ وافق وعارض مَنْ عارض، وقد كنت من الذين وافقوا على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الشئون الدستورية».

(٦١)

ويلقى إبراهيم عبد الهادى بعض الضوء على ما تنامى إلى سمعه عن الترتيب للانقلاب الدستورى الذى حدث عقب هذه الأزمة ؟ واقتضى تعديل نسب الأحزاب فى مجلس الشيوخ عن طريق إخراج الشيوخ الذين عينوا بمرسوم يناير ١٩٤٥ وتعيين شيوخ آخرين مكانهم، وقد كانت هذه الحلقة هى آخر ملفات المعركة التى دارت سجالا حول هذا التعيين، وأشرنا إليها أكثر من موضع من كتبنا والمذكرات التى تدارسناها:

«. . . . ولم تمض أيام قلائل حتى فوجئت البلاد بأخطر انقلاب دستورى يواجه حياتها ويهز كيانها، فقد استصدرت الحكومة مرسومًا بإخراج الشيوخ الذين عينوا بمرسوم يناير سنة ١٩٤٥، ومرسومًا آخر بتعيين على زكى العرابى باشا رئيسًا للشيوخ، ومرسومًا ثالثًا بتعيين شيوخ جدد مكان الذين أخرجوا».

«وقد علمت بأن اجتماعًا عقد بالمعادى حضره ادجار جلاد وكريم ثابت وآخرون وتحدثوا فيه عن المراسيم الثلاثة قبل صدورها، وأنها ستصدر بعد أيام قلائل بإخراج إبراهيم عبد الهادى والدكتور محمد حسين هيكل باشا وآخرين من المجلس والقضاء على مستقبلهم السياسى».

«وبدأت مع مجموعة من زملائى نفكر فيما ينبغى أن نقوم به إزاء هذا العمل، فالسكوت عليه يعد جريمة وطنية، بل أكثر من هذا فهو خيانة للوطن».

(٦٢)

ويشير إبراهيم عبد الهادى باعتزاز إلى الدور الذى لعبه هو ورئيسا الحزبين الدستورى والوطنى: هيكل باشا وحافظ رمضان باشا من أجل محاولة إبطال هذه المراسيم، وكيف باءت محاولتهم هذه بالفشل بسبب أداء وكيل مجلس الشيوخ حسين الجندى بصوته الجهورى وحرصه على مقاطعة المتحدثين:

«. . . تداولت مع هيكل باشا رئيس الأحرار الدستوريين والتقينا بعدد من رجال المعارضة واستعرضنا الكثير من الحلول التى ينبغى علينا عملها، واستقر الرأى على أن نقدم مشروع قرار بعدم دستورية المراسيم الثلاثة، وأن نطلب مناقشته فوراً فى الجلسة التى يقدم فيها».

«ونزولاً على نصوص اللائحة الداخلية للمجلس قدم حافظ رمضان باشا مشروع القرار، وتقدم عشرة من الأعضاء بمناقشته فوراً فى الجلسة، وأرسل مشروع القرار زكى العزبى باشا رئيس المجلس بحكم المراسيم الثلاثة، واستعد حافظ رمضان باشا ليشرح فكرتنا فى بطلان المراسيم الثلاثة مستمداً حجيته من الدستور ومن رأى زكى العرابى باشا السابق بأن مثل هذه المراسيم مهزلة».

«وجاءت الجلسة ودخلنا قاعتها فإذا الذى يتولى رياسة الجلسة الأستاذ حسين الجندى وكيل المجلس وصاحب الفتوى الشهيرة بأن الملكة نازلى والدة الملك فاروق من نسل النبى صلى الله عليه وسلم، وهو رجل لا يمكن وصفه إلا بما يتفق مع هذه الفتوى الشاذة».

«ووجدنا على زكى العرابى باشا يجلس مع الوزراء حتى يتحاشى ما يثار حول هذه المسألة الدستورية الخطيرة التى سبق أن وصفها برأى مسجل، وهو رجل قانونى، بأنها مهزلة دستورية».

«واستطاع الأستاذ حسين الجندى بصوته الجهورى أن يصيح ولا يسمح لأحد بأن يقول كلمة واحدة، وشاركه فى هذه الجريمة الأعضاء الوفديون الذين كانوا بالمجلس، مما استحال على حافظ باشا رمضان أو أى أحد من رجال المعارضة أن يقول كلمة يمكن إثباتها فى مضبطة المجلس».

«وأرسلنا خطابًا إلى رئيس الجلسة أثبتنا فيه تصرفه وتصرف أعضاء الحكومة والشيوخ الوفديين الحاضرين، وطلبنا إثباته فى المضبطة فرفض بحجة أنه لا يثبت بالمضبطة إلا ما قيل فى الجلسة، ولكن الصحف جميعها نشرت خطابنا وعلقت عليه».

(٦٣)

ونأتى إلى الموضوع التاسع من الموضوعات التى تتناولها هذه المذكرات بتجويد وتعمق، وهو أداء الزعامات الحزبية فى الحقبة الليبرالية، وطبيعة ممارسة السياسيين الكبار لأدوارهم فى الحقبة الليبرالية قبل الثورة، وكيف كان الزعماء السياسيون ملتزمين بدرجات عليا من الأخلاق المتينة، وعزة النفس:

وعلى سبيل المثال فإن إبراهيم عبد الهادى يحرص على أن يقدم تفصيلات دقيقة عن الخلاف الذى نشب فى أثناء وزارة محمد محمود بين أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدى، وبين سابا حبشى باشا الوزير السعدى، وكيف كان أحمد ماهر حريصًا على الديمقراطية الحقة فى إدارته لهذا الخلاف، وذلك على الرغم من استهجان محمد محمود رئيس الوزراء لسلوك سابا حبشى، والخلاف مشهور فى الأدبيات التى تتحدث عن تاريخ هذه الفترة، ويعود سببه إلى رغبة أحمد ماهر فى دعم شركة «البوستة الخديوية» من موازنة الدولة، على حين كان سابا حبشى يعارض فى هذا الدعم، ويبدو إبراهيم عبد الهادى حريصًا على أن ينقل تفصيلات هذا الخلاف مما رواه الدكتور هيكل باشا فى مذكراته، ومعه حق كبير فى هذا، فقد كان الدكتور هيكل أحد شهود هذه الوقائع، وقد صاغ روايتها بطريقة دقيقة وجذابة:

«. . . وعرض الدكتور أحمد ماهر وزير المالية منح شركة البوستة الخديوية إعانة مالية قدرها ١٠٠ ألف جنيه باعتبارها شركة مصرية، فاعترض بعض الوزراء بأنها شركة ليست مصرية، وإنما هى شركة إنجليزية بالفعل تتستر وراء اسم عبود باشا، وإن كانت مصرية قانونًا، فدافع أحمد ماهر على هذا الاعتراض بأن هذه الشركة تمصرت بالفعل، كما أنها مصرية بالقانون».

«وحتى تظهر الحقيقة كاملة عهد مجلس الوزراء إلى الأستاذ سابا حبشى بك وزير التجارة والصناعة أن يبحث الموضوع ويعرض النتيجة على المجلس، فنفذ ما طلب منه وعرض النتيجة على المجلس، وفيها أن الشركة ليست مصرية وإن اتسمت بظاهر مصريتها وأنها لذلك لا تستحق المعاونة، فرد عليه الدكتور أحمد ماهر يفند حججه ويؤيد مصرية الشركة».

«واشترك بعض الوزراء فى المناقشة، ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت فحاز الدكتور ماهر رأى الأغلبية فقام سابا بك (وهو وزير سعدى) وقدم استقالته إلى رئيس الوزارة على ورقة صغيرة، فقال محمد محمود باشا فى دهشة واضحة: «سابا بك يقدم استقالته من الوزارة!».

«فأسرع الدكتور أحمد ماهر وطلب تأجيل الموضوع حتى يعيد سابا بك دراسته للموضوع من جديد على ضوء الحجج التى أبديت ويزنها فى هدوء».

««فأجل المجلس نظر الموضوع لأن صاحبه هو الذى طلب ذلك».

«وسافر الدكتور هيكل بعدها إلى أسوان، كما سافر سابا بك كذلك، وفى أثناء لقائهما تحدثا فى موضوع إعانة شركة البوستة الخديوية فقال الدكتور هيكل لسابا بك: «رأيتك متحمسًا لرأيك إلى حد الاستقالة، والدكتور ماهر متحمس لرأيه كذلك، فما قولك أن يقرر مجلس الوزراء إحالة الموضوع إلى لجنة القضايا لتدرسه وتشير برأيها على المجلس، فإن أيدت رأيك رفضت الإعانة، وإن أيدت رأى الدكتور ماهر منحناها ثم لا يكون عليك ولا عليه غضاضة، ولا يتعرض مجلس الوزراء لقالة المتقولين عند الرأى العام؟» فوافق».

«فلما عاد هيكل باشا إلى مصر ذهب إلى رياسة مجلس الوزراء وتحدث إلى محمد محمود باشا فيما اتفق عليه مع سابا بك، فإذا كانت مسألة الإعانة ستنظر غدا أمام مجلس الوزراء طلب إلى المجلس إحالة الموضوع إلى رئيس لجنة القضايا عبد الحميد باشا بدوى، فأجاب محمد باشا متجهمًا كما ذكر هيكل باشا وقال: «كلا لابد من الفصل فى الموضوع، وليفعل سابا بك ما يشاء، إننى لا أقر طريقته فى الجلسة الماضية بحال».

«فقال الدكتور هيكل: ولكن الأمر هذا بينه وبين رئيس حزبه الدكتور أحمد ماهر باشا».

«قال: «ولو.. إذ ما كان له أن يواجه ماهر باشا بمثل ما واجهه به، فالدكتور ماهر ليس رئيس حزبه وكفى، بل هو رجل تفاخر به أية أمة يكون وزيرًا فيها، وعلى أية حال لابد من الفصل فى الموضوع غدًا».

«وفى أثناء هذا الحديث حضر الدكتور أحمد ماهر، فقال محمد محمود باشا: قل له ياهيكل باشا ما جئت تعرضه علىّ.. فقال هيكل: إنه اتفق مع وزير التجارة على إحالة إعانة البوستة الخديوية على بدوى باشا، ورد أحمد ماهر باشا: «هذا أحسن حل للموضوع، وأنا موافق عليه تمام الموافقة».

«وقال محمد باشا: «مادام الأمر كذلك فسنحيل الموضوع غدًا إلى رئيس قلم القضايا».

«وأحيل الموضوع إلى بدوى باشا وبقى عنده إلى أن استقالت الوزارة».

. . . . . .

ثم يعقب إبراهيم عبد الهادى على هذه القصة تعقيبًا طبيعيًا وذا مغزى، وهو يقول:

«... من هنا تبين للقارئ أن مجلس الوزراء فى الماضى لم يكن مجلس «طراطير»، وإنما كانوا رجالاً مخلصين فى خدمة بلادهم، ينظرون إلى المصلحة العامة ولا يتقيدون برأى فيه مجاملة لأحد منهم على أساس أن يجامل أحدهم مرة فيرد الآخر له لجميل فى مناسبة أخرى..... وهكذا».

(٦٤)

ويقدم إبراهيم عبد الهادى فى هذه المذكرات نموذجًا فريدًا يبين عن مدى قدرة الوزير السياسى ورئيس الوزراء على مواجهة المشكلات المفتعلة التى يدبرها بعض رجال الأعمال ويلوون بها ذراع الحكومات المتعاقبة، ونحن نرى فيما يرويه إبراهيم

عبدالهادى مثلاً حيًا على الدور الحاكم والذكى الذى يمكن للوزراء الأذكياء أن يلعبوه بالحسم والوضوح واستغلال سلطاتهم من أجل مصلحة الجماهير :

« . . . سألنى الكثيرون عن موقف عبود باشا منى وسعيه للإطاحة بحكمى، وأنه دفع مبلغ مليون جنيه بمعاونة إلياس أندراوس باشا وكريم ثابت باشا للملك فاروق للإطاحة بى» .

«ورددت على ذلك أنه لم تكن لدى بيانات رسمية ولكن لا يوجد دخان بغير نار كما يقول المثل، وقد قيل كلام كثير فى هذا الموضوع يؤكد هذا المعنى، المهم أنه فى أيامى لا كان يوجد عبود أو غير عبود يستطيع أن يحقق شيئًا لحسابه على حساب الوطن، ولو كان عبد الحميد عبد الحق حيًا لروى لكم ما حدث عندما أراد عبود باشا أن يحقق أغراضه» .

«وقد حدث أن شح السكر فى البلاد وفى القاهرة بالذات، ورتب الوفديون مظاهرة ضد عبد الحميد عبد الحق وزير التموين عندما ذهب لمشاهدة أحد الأفلام المصرية فى سينما ستوديو مصر وأعلن عن ذهاب الوزير قبلها بيوم أو يومين، فلما ذهب عبد الحميد باشا رحمة الله عليه إلى السينما واجهه المتظاهرون بالهتاف : أين السكر ياوزير التموين؟» .

«واستمر الهتاف العدائى داخل السينما وخارجها، فخرج عبد الحميد باشا من السينما وذهب إلى وزارة التموين واستدعى محمود زكى وكيل الوزارة ومدير مكتبه وكبار الموظفين من منازلهم، وطلب منهم استدعاء عبود باشا فورًا فوجدوه فى كلوب محمد على بالإسكندرية، فلما طالبوه بالحضور فورًا اعتذر لعدم وجود طائرة فى ذلك الوقت، فاتفق معه على أن يكون بالقاهرة فى مكتب الوزير الساعة الثامنة صباحًا على الأكثر» .

«حضر عبود الساعة التاسعة صباحًا وقابل عبد الحميد باشا الذى سأله : إزاى دا يحصل، إنه لا يوجد سكر فى القاهرة وفى غيرها؟ هو ما فيش سكر؟!» .

«قال عبود : السكر موجود كثيرًا، لكن أعمل إيه؟ فقال له عبد الحميد : إذا لم

ينزل السكر فى القاهرة وفى جميع أنحاء البلاد حالاً فسأسجنك . . . أنت فاهم، ولا مناقشة، امشى اخرج بره وإلا أمرت بالقبض عليك».

«جاءنى عبود باشا فى الحال ودخل مكتبى والدموع فى عينيه، قلت له: خيراً».

«قال: يرضيك أن عبد الحميد عبد الحق يطردنى من مكتبه ويهددنى بالقبض علىّ ويسجنى؟!».

«وما السبب الذى من أجله قال لك هذا؟!».

«بسبب عدم وجود سكر بالقاهرة والأقاليم، وما ذنبى فى هذا والسكر مشون بالأطنان فى المصانع ولا نجد قطارات تنقله، والسبب فى ذلك مصلحة السكك الحديدية؟!».

«فاتصلت فى الحال بعبد الحميد باشا بدر الله يرحمه ورويت له ما سمعت من عبود، فدهش وقال: ليس عندى خبر بهذا، وسأصدر الأمر فى الحال بتدبير أكبر عدد من القطارات بحيث ينقل السكر ويغمر الأسواق فى خلال ٢٤ ساعة، وسوف أحقق مع المتسببين فى هذا، فشكرته».

«واتصلت بعبد الحميد باشا (عبد الحق) وسألته عما جرى بينه وبين عبود باشا فقال لى: هو عندك شوف ياباشا إذا لم تنفذ الإجراءات التى وضعتها فسأستقيل فى الحال وأصدر بيانا بذلك للناس أوضح فيه الموقف!! لقد وضعت مشروع قرار بالاستيلاء على شركة السكر!!».

«قلت له: وأنا سأستقيلُ معك، لكن أحب أن تسمعنى، لقد قال عبود (إن) سبب عدم وجود السكر بالأسواق هو السكك الحديدية، وقد اتفقت مع عبد المجيد بدر على تدبير القطارات ووعد بأن يتم غمر الأسواق بالسكر فى مدى ٢٤ ساعة على الأكثر، والتحقيق مع المتسببين فى ذلك».

«فقال: إذن المسألة مدبرة لإحراج الوزارة . . . طيب خلاص».

«وفى اليوم التالى كانت الأسواق مغمورة بالسكر، حتى إنه كان يباع على عربات الكارو فى الشوارع».

(٦٥)

وفى موضع ثالث من المذكرات يحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يذكر حقيقة قصة خروج عبد المجيد بدر من منصب وزير المالية فى وزارة النقراشى باشا الثانية وتعيينه مديراً للسكك الحديدية، وهو يحمل نفسه المسئولية عن هذه الخطوة/ الحل، ونحن نعرف أن مذكرات كريم ثابت، وهو كما نعرف رجل مشبوه، أشارت إلى هذه الواقعة فى إطار أن الملك فاروق كان قد فوجئ فى أثناء دخوله أحد الملاهى الليلية بعبد المجيد بدر وأحمد عطية (وزير الدفاع)، لما لم ينصرفا صمم الملك فاروق على إقالتهما، لكن إبراهيم عبد الهادى يقدم رواية غير هذه الرواية الشائعة فيذكر أن هذه الاستقالة حدثت لسبب مشرف جداً لعبد المجيد بدر، وهو أنه لم يستجب لرغبة الملك فى الحصول على دولارات مقابل قطن الخاصة الملكية، والواقع أن رواية إبراهيم عبد الهادى تنسب هذا الرفض إلى النقراشى (رئيس الوزراء)، وإليه هو نفسه (وقد كان رئيساً للديوان)، ولعلنا نعلق على ما يرويه إبراهيم عبد الهادى بما لم يذكره هو مما أشار إليه كريم ثابت من أن وجود عبد المجيد بدر فى الحلمية بالاس نفسه كان بمثابة صفعة للملك، فقد ظل فى جلسته دون أن يأبه لوجود الملك:

«. . . عبد المجيد بدر زميل قديم من ثورة ١٩١٩ إلى اليوم، عين وزيراً للمالية فى وزارة النقراشى باشا ورفض تنفيذ رغبة الملك فى طلبه بيع قطن الخاصة الملكية بالعملة الصعبة وحفظها للملك بالبنوك الأجنبية خارج مصر، وقد اتصل بى نجيب باشا سالم ناظر الخاصة وأنا رئيس الديوان وقال لى: إنه يريد بيع قطن الخاصة بالدولارات».

«فقلت له: أنا ليس عندى دولارات، فدهش لإجابتى، وقال: كل ما نريده أن ترجو النقراشى باشا وأنتم من حزب واحد ليأمر عبد المجيد بدر وزير المالية بتلبية هذا الطلب».

«فقلت له: أولا أنا خلعت رداء الحزبية من يوم أن توليت هذا المنصب مع كل الأحزاب المصرية، وثانيا أن هذا الطلب صعب علىّ أن أحادث فيه النقراشى باشا، ولكم أن تتصلوا به شخصيا، فانصرف واتصلت فورا بالنقراشى باشا وعرضت عليه الموضوع وأنا أعرف سلفا أن النقراشى لا يمكن أن يستجيب لهذا الطلب بحال».

«غضب الملك على عبد المجيد بدر غضبًا شديدًا وأخذ يشهر به فى كل مكان، ومن هذا التشهير أنه انتهز فرصة وجود عبد المجيد بدر وأحمد باشا عطية وزير الحربية وقتئذ فى كازينو حلمية بالاس يشربان فأخذ يشهر بهما ولاسيما أنهما استمرا فى جلستهما يشربان والملك جالس بالقرب منهما».

«لاحظت ذلك وأدركت أن الملك يريد أن يظفر به بأى سبب، فلفت نظر النقراشى باشا إلى هذا فأكد لى أنه منتبه لذلك».

«فقلت له: أرى من المصلحة إبعاد عبد المجيد بدر باشا عن وزارة المالية وأن تتولاها أنت بنفسك، ففهمت منه أنه موافق».

«وجاءت الفرصة لذلك حين جاءنى المرحوم محمود شاكر باشا مدير السكك الحديدية يريد أن أبلغ للملك رغبته فى الاستقالة من منصبه، وكان مديرًا مرموقًا للسكك الحديدية والمصلحة ماشية فى أيامه بصورة عادية، ولم أسمع أن الملك غير مستريح له، وهذا ما يزال سرًا علىّ حتى الآن».

«قلت له: لا توجد مصلحة بتركك السكك الحديدية».

«فقال: أرجو أن تساعدنى فى تنفيذ رغبتى وتستأذن الملك فى هذا، فأعدت عليه قولى السابق وزدت عليه بأن السكك الحديدية جانب من جوانب الأمن فى البلاد، ولم يحدث حتى وقتنا الحاضر ما أخل بهذا الأمن! فقال: أنا مصر، وكلمت الملك، فقال ليس لدى مانع».

«كلمت النقراشى باشا وأبلغته أن شاكر باشا سيستقيل وأنه مصر على الاستقالة، وعرضت الأمر على الملك فوافق».

«وأدركت أن الفرصة مواتية لنقل عبد المجيد بدر مديرًا للسكك الحديدية، فنقلت للنقراشى باشا رغبتى وقلت له: ليس هذا أول وزير تولى أمر السكك الحديدية، وقد تولاها من قبل شفيق باشا، وعبد الحميد سليمان باشا، وليس من الخير أن يبقى عبد المجيد باشا وزيرًا للمالية، وعبد المجيد بدر على درجة عالية من الكفاية لإدارة هذا المرفق بنجاح، وتم ذلك بغير ضجة وكان موضع رضا أكثر الناس إن لم يكن جميعهم، لما عرف عن عبد المجيد بدر من دماثة الخلق، فضلا عن وطنيته».

«وتولى النقراشى باشا وزارة المالية إلى جانب منصبه كوزير للداخلية».

. . . . . .

ثم يصل إبراهيم عبد الهادى إلى موضوع الوزير الآخر فيشير إلى ما ينبغى الإشارة إليه دون أن يقدم تفصيلات أو تبريرات أخرى:

«أما أحمد باشا عطية، وكان يمثل الأحرار الدستوريين، فلم يجر فى شأنه كلام وضغط من الملك على النقراشى باشا ليغيره».

(٦٦)

ونأتى إلى عاشر الموضوعات المهمة التى تتناولها المذكرات وهو حرص إبراهيم عبد الهادى على الدفاع عن وجهة نظر السعديين فى ضرورة اشتراك مصر فى الحرب العالمية الثانية، وهو يحرص على أن يفيض فى الحديث عن هذا الرأى الذى ظل على الإيمان به حتى عندما كتب مذكراته عن تلك الفترة التى مضى عليها أكثر من أربعين عامًا، وهو يبرر وجهة نظره بالحديث عما كان يعتقد فيه من أن الاشتراك فى هذه الحرب كان بمثابة فرصة لمصر فى تسليح الجيش المصرى، وفرصة أخرى من أجل إشراك الجيش المصرى فى حرب حقيقية، وهو يشيد بجوهر الاتفاق الذى كان على ماهر قد وصل إليه مع الجيش البريطانى:

«. . . وكان مما اتفقنا عليه اتفاقًا قاطعًا ضرورة الاشتراك فى الحرب حين يعتدى على حدود مصر تنفيذًا للمعاهدة، معاهدة ١٩٣٦، وأولاً وأخيرًا للحفاظ على كرامة مصر وشرف مصر».

«وكان رأينا بالإجماع على هذا، وفى مقدمتنا السيد على ماهر باشا الله يرحمه، بل كان أكثرنا تحمسًا!!».

«وكانت هذه هى فرصة الجيش المصرى للتسليح، والتسليح الصحيح بمقتضى قانون الإعارة والتأجير الذى أعلنته أمريكا، وترمى بعد كده بنادق الغفر بتاع زمان».

«وفيما أذكر وأذكر جيداً أن على ماهر قال إنه اشترط على الإنجليز عندما تحدثوا معه فى هذا الشأن أن الفرقة المصرية من الجيش المصرى أو الجيش المصرى كله إذا اشترك فى الحرب، وأنا أتكلم بألفاظه التى كنت أعرفها من قبل، يبقى فيه «بلاتون» مصرى، و«بلاتون» إنجليزى متجاورين فى نفس الخط، وإذا قلت إنجليزى يعنى إنجليزى لحمًا ودمًا، وليس من جنود المستعمرات الخليط، وهذا أولاً».

«وثانيًا: أن لا يجازف قائد من القواد الإنجليز أبدًا بمجموعة مصرية صرف فى الهجوم».

«ثالثًا: أن يندمج الجنود الإنجليز بالجنود المصريين لكى يتعودوا الاختلاط ويكونوا أصدقاء بحيث لا يشعر المصرى بشعور النقص أو التبعية للإنجليز».

«رابعًا: أن يأكلوا مثلاً مع بعض، لا تفرقة فى أنواع الطعام إلا فيما حرم الله على المسلمين».

«هذه كانت اشتراطات أو شروط على ماهر مع الإنجليز وقد قبلوها جميعًا».

«ونحن السعديين كان هذا رأينا وسرنا عليه وأيدناه فى أول الحرب وفى أثناء الحرب والإنجليز يهزمون فى كل المعارك، فإن المرحوم أحمد ماهر كان مقتعنًا بل مؤمنًا بأن الحلفاء هم الذين سيكسبون الحرب فى النهاية، وقد حسبها حساب الأستاذ والمعلم والخبير، ولم يكن ذلك منه خبط عشواء، فلما شرح لنا وجهة نظره وافقناه وأيدناه تأييداً تامًا، هذا من الناحية العسكرية».

«ومن الناحية الوطنية والشرف والكرامة كان من المحتم علينا أن نشترك فى الحرب للدفاع عن بلادنا عندما يبدأ الاعتداء على حدودنا وتدخل القوات المعتدية أراضينا تدنس شرفها، وحتى لا تعتبر نفسها كما اعتبرت بعد الحرب العالمية الأولى بأنها صاحبة القدح المعلى فى الحرب، وفى الدبلوماسية العالمية فى حماية مصر من الغزو الأجنبى التركى والألمانى على مصر، وأنه لولاها لدخل الأتراك والألمان إلى مصر وحكموها حكمًا رجعيًا عنيفًا فى رجعيته، وأعادوا السخرة والكرباج وأشباههما التى كانت سائدة منذ دخل الأتراك مصر فى أوائل القرن السادس عشر حتى احتل الإنجليز مصر عام ١٨٨٢».

(٦٧)

ويعاود إبراهيم عبد الهادى الحديث عن وجهة النظر هذه فيقول:

«كان أحمد ماهر وجميع السعديين مقدرين كل هذه الظروف فوضعوا قرارهم بالاشتراك فى الحرب ولم يتزحزحوا عنه رغم الخسائر والكوارث التى منى بها الحلفاء فى السنوات الأولى من الحرب، ولما تقدمت جيوش المحور فى أوروبا واستولت على دول كثيرة منها وجرى الحديث فى موضوع اشتراك مصر فى الحرب بدأ عبد الرحمن عزام رحمه الله يقول: «ياناس أنتم مستعجلين على إيه فلننتظر».

«قلنا طيب وإلى متى نظل منتظرين؟».

«وانتهينا جميعًا على أن ننتظر حتى تهاجم القوات الإيطالية أراضينا».

(٦٨)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يشير إلى المراحل المختلفة التى شهدت تشبث السعديين برأيهم فى ضرورة إعلان مصر الحرب إلى جانب الحلفاء:

«... فهجمت جيوشه بقيادة جراتسيانى على ما أذكر، فاجتمع مجلس الوزراء، وقلنا: لقد حان الوقت الذى نشترك فيه فى الحرب أو نسلم بأن الذى يحمى بلادنا هم الإنجليز؟ لكن المعارضة بدأت تتطور تطورًا مخيفًا ضد هذه الفكرة، خصوصًا بعد سقوط باريس، وبدأ الرأى العام يتحدث بها فى كل مكان، والراديو قلب الموازين كما قلب أدمغة الناس».

«وفى مجلس الوزراء تكلم عزام باشا وعارض فكرة اشتراك مصر فى الحرب، وانضم إليه مصطفى الشوربجى بك، وصالح حرب باشا، والفريق ياور الملك حيدر باشا».

. . . . . .

ربما نتوقف هنا لنشير إلى أن الفريق حيدر لم يكن عضوًا فى مجلس الوزراء فى ذلك الوقت!! وإنما كان ياور الملك فحسب!

. . . . . .

«وليسمح لى القارئ أن أقول كلمة عن الفريق حيدر هنا: الرجل لم يكن له رأى أبدًا يضعه الإنسان فى اعتباره، ولذلك لم يكن فى العير ولا فى النفير، إنما الموجة كده وأصبحت زفة ومولاه قد تغير فلابد من أن يتغير!».

«أما عبد الرحمن عزام باشا فهو رجل له منطقه، وله ملاحة فى تكييف رأيه، فلما عارض الفكرة قال له على ماهر باشا: طيب وما العمل فى موقفنا مع الإنجليز؟».

«فرد على رئيس الوزراء بقوله: أنا كفيل بإقناع الإنجليز بوجهة نظرى، لأنه ليس من مصلحتهم أن تدخل مصر الحرب فتصبح الموانى والمطارات تحت رحمة غارات المحور».

(٦٩)

ويتحدث إبراهيم عبد الهادى عن حوار تليفونى دار بين الملك وبين على ماهر، وعقب عليه ماهر بالقول بأن الشيخ المراغى انحاز كلية للإيطاليين، وقد كان من نتائج هذا أن صمم الإنجليز على إخراج السفير الإيطالى فى مصر، فلما سوّف على ماهر فى الاستجابة لهذه الخطوة أخرجوه هو نفسه:

«. . . . وفى يوم ونحن فى مجلس الوزراء وإذا بالتليفون يرن، مَنْ على الخط؟ جلالة الملك والذى أعلن أنه جلالة الملك على باشا (ماهر) بنفسه، وإن كنا فهمنا ضمنا أنه الملك من رد على باشا، حاضر ياأفندم. . طيب ياأفندم. . وتكرار هذه العبارة طوال مدة المكالمة!».

«وأنا جالس إلى جواره حدث الآتى والله على ما أقول شهيد، وأنا لا أملك دليلاً على ما أقول».

«قال بعد أن وضع سماعة التليفون: «الطلاينة اشتروا الشيخ المراغى».

«وجمنا من هذا الكلام الخطير ولم يتكلم أحد، واستأنف على باشا حديثه: «أهه يبقى الكام عسكرى اللى لنا على حدودنا الغربية يتفضلوا ويتراجعوا ونبتدى نلايمها حبتين مع الطلاينة!!».

«هذا حصل حرفيًا والله».

«الإنجليز صمموا على إخراج ماتزولينى من مصر، سوّف على ماهر.. ألح الإنجليز وأخيراً صمموا على إخراج على ماهر من الوزارة فأخرجوه وألقى على ماهر بياناً عنيفاً فى البرلمان اتهمهم فيه بالاعتداء على مصر والتدخل فى شئونها بما لا يتفق مع استقلالها... إلخ».

. . . . . .

ويردف إبراهيم عبد الهادى بما ينفرد بالإشارة إليه من تقدير البريطانيين الشديد، فى وقت من الأوقات بالطبع، لعلى ماهر:

«وعلى فكرة.. على باشا ماهر كان عنده شهادة من الإنجليز لم يظفر بها رئيس وزارة مصرية من قبل بأنه كان أنشط مَنْ عاونهم فى تنفيذ رغباتهم الخاصة بالحرب فى مصر، وأن الجنرال هنرى ميتلاند ولسون قائد القوات البريطانية فى مصر أرسل خطاباً إلى على باشا يذكر له فيه هذه المعاونات الصادقة التى أداها لهم ويعتذر عن التصادم الذى حدث بينه وبين السفير البريطانى مايلز لامبسون».

(٧٠)

وواقع الأمر أن إبراهيم عبد الهادى ظل على اعتقاده الراسخ فى صواب الرأى الذى تبناه السعديون بضرورة دخول مصر الحرب العالمية الثانية كيما يستفيد جيشها من هذه التجربة، وهو يضرب المثل على هذا بما حدث مع الهنود حين استفادوا من دخولهم الحرب العالمية الثانية:

«... وللناس أن تتصور كيف كان موقف الهنود فى الحرب العالمية الأولى، وكيف كان موقفهم فى الحرب العالمية الثانية؟».

«كان الإنجليز فى الحرب الأولى يزجون بالقوات الهندية بالملايين أمام مدافع العدو تحصدهم كالذباب، ولما تسلحوا فى هذه الحرب وأصبحوا خبراء فى القتال تغير موقفهم وأصبحوا أنداداً يقفون إلى جوار القوات البريطانية والنيوزيلندية والأسترالية والكندية جنباً إلى جنب، ويعاملونهم معاملة إخوان السلاح لا معاملة العبيد».

«وهذا ما كان يريده أحمد ماهر لوطنه».

(٧١)

ويقدم إبراهيم عبد الهادى تلخيصًا للآراء المعارضة لرأى السعديين الداعى إلى إعلان مصر الحرب، وقد كان فى مقدمة هذه الآراء رأى رئيس الوزراء حسن صبرى نفسه، ويشير إبراهيم عبد الهادى إلى ما هو معروف من أن الإنجليز أنفسهم قد تغير رأيهم ولم يعودوا يطلبون أن تشترك مصر فى الحرب معهم، وهو يقدم ما يعتقد أنه كان بمثابة مبررات لهذا التبدل فى الموقف الإنجليزى، وبعضها مبررات غير مقنعة فى نظرنا، فلم يكن الإنجليز ليحسبوا حساب وفائهم بالعهد، ولا مجرد التفكير فى هذا الوفاء إذا كان فى وسعهم أن يفيدوا من إمكانات غيرهم إلى أقصى حد ممكن:

«. . . . . كان رأينا نحن السعديين واضحًا فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعًا عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها بحوالى مائتى كيلومتر، فقال حسن صبرى باشا: ولكننى لا أرى أن تعلن مصر الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة، فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا إنجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين، وإيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر، وقد تحدثت إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين واتفقنا على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أنفع لإنجلترا من إعلانها الحرب على إيطاليا وألمانيا، ومادام الأمر كذلك فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا، وكل اعتبار لا يمكن أن يكون له تقدير أو وزن إلى جانب هذا الاعتبار».

«والواقع أن الإنجليز قد تغير موقفهم فعلاً وأصبحوا يرون ألا تشترك مصر فى الحرب معهم لأنهم أصبحوا فى مركز القوة بعد أن تلقوا إمدادات هائلة من الرجال والعتاد الحربى والطائرات المقاتلة، وأن أسطولهم فى البحر الأبيض المتوسط أصبح سيسيطر على أكثر مياهه، وأن دخول مصر الحرب إلى جانبها سيرتب لها حقوقًا والتزامات بعد الحرب لابد أن تفى بها، وهى تنوى عدم تنفيذها كما ثبت بعد ذلك».

«ومع هذا الرأى الذى أعلنه حسن صبرى فى اجتماع مجلس الوزراء فإن هذا الرجل لم يفقد احترامه ولا تقديره ولا وطنيته عندى لأنى مؤمن بأنه كان مطمئنًا له إلى أنه يتصرف لصالح مصر».

(٧٢)

ويشير إبراهيم عبد الهادى بعد هذا إلى تشبث السعديين بموقفهم إلى حد أنهم قدموا استقالاتهم من وزارة حسن صبرى.

وفى لفظ عفيف يصف إبراهيم عبد الهادى بيان حسن صبرى فى الهجوم على السعديين نتيجة استقالاتهم بأنه كان بيانًا ظريفًا:

«... تشبثنا بموقفنا ودافعنا عنه بحرارة وعن إيمان بأن كرامة مصر تأتبى عليها أن تطأ أرضها قوات أجنبية ولا تدافع عن نفسها».

«ثم عرض رئيس الوزراء الأمر للتصويت فأصررنا على موقفنا وانسحبنا من المجلس وقدمنا استقالاتنا بعد قليل فقبلها حسن صبرى باشا واستصدر مرسومًا ملكيًا بإحلال وزراء آخرين محل الوزراء السعديين، وأصدر بيانًا ظريفًا قال فيه: ما كانت أمور الدولة العليا تؤخذ بمثل هذه الخفة والتطير».

(٧٣)

ويواصل إبراهيم عبد الهادى دفاعه عن منطق السعديين فيما يتعلق بدخول الحرب إلى جانب الإنجليز وإعلان الحرب على المحور، وهو فى هذا الإطار يفخر بموقف السعديين حين رفضوا الاشتراك فى وزارة حسين سرى عقب وفاة حسن صبرى، ويقرن هذا الفخر بالحديث عما ينبغى التحلى به من شعور الكرامة، لكنه سرعان ما يجد نفسه أمام موقف السعديين أنفسهم وقد تغير بقبول الدخول فى وزارة حسين سرى الثانية، وعندئذ يقدم تبريراته لقبول السعديين الاشتراك فى الوزارة، وهى تبريرات تتراوح ما بين الضعف الغالب والقوة البسيطة:

«ولكن السعديين تشبثوا بموقفهم ورفضوا الاشتراك مع سرى باشا فى الوزارة ودافعوا عن موقفهم دفاعًا عنيفًا لأن كرامة مصر تنزل إلى الحضيض وتمرغ فى الوحل إذا وطئت أرضها قوات أجنبية ولا تدافع عن نفسها، وعلى هذا الأساس لم يشترك السعديون فى الحكم مع سرى باشا عندما عرضه عليهم فى بدء تشكيل الوزارة، وربما يسأل سائل ولماذا رضى السعديون بالاشتراك مع سرى باشا فيما بعد؟».

«وردى على ذلك أن الرأى العـام آمن بنظرية تجنيب البـلاد ويلات الحـرب كل الإيمان، وكان ينظر بعين الشك إلى الدعوة لإعلان مصر الحرب على المحور، فإن دفعناه إلى الحرب وحالته المعنوية كما وصفت تكون الطامة الكبرى، لأنه قد ألف الوقوف من الحرب موقف المتفرج وليست له أهداف قومية ولا وطنية سامية يسعى إلى تحقيقها».

. . . . . .

«ولهذه الأسباب مجتمعة اشتركنا فى الوزارة على أمل أن تكون لنا يد فى تهيئة الجو المناسب لتسير دفة الحكم فى طريقها السوى، خصوصًا بعد حادث فرار عزيز المصرى بطائرة ومعه ضابطان من سلاح الطيران إلى جهة غير معلومة خوفًا من أن يدفع هذا الأمر وغيره الإنجليز إلى ارتكاب حماقات تضر بالبلاد وتصيبها بنكبات لا يعلم مداها إلا علام الغيوب».

«اشتركنا فى الحكم مع سرى باشا ونحن على حذر نراقبه فى كل تصرفاته، وكان يخشى السعديين بصفة خاصة لكثرتهم البرلمانية وشدة تأثيرهم فى البرلمان، ورئيسه أحمد ماهر وله ما له من المكانة فى نفوس أعضائه جميعًا، خصوصًا الأحرار الدستوريين».

(٧٤)

ونأتى إلى الموضوع الحادى عشر من الموضوعات المهمة التى تتناولها هذه المذكرات، وهو ما تتضمنه المذكرات من حديث عن علاقة إبراهيم عبد الهادى بالإخوان المسلمين، وهى علاقة شائكة إلى أبعد الحدود، ونبدأ بأن نورد بعض ما يلخص به إبراهيم عبد الهادى فى وسط مذكراته رأيه فى الإخوان المسلمين، ومن العجيب أننا نراه ينتصر لفكرة أن الإخوان طائفتان، طائفة أخيار مخلصون لله وللدين، وطائفة أخرى قتلة هم أعضاء التنظيم السرى:

. . . . . .

«أشهد الله على أنى ما حملت لهذه الجماعة المسماة «الإخوان المسلمون» غلاً أو حقدًا، أو سعيت للانتقام من أحد منهم، وأقول إن فيهم أناسًا أطهارًا دخلوا الدعوة مخلصين لله ولدينهم، وقد عرفت بعضهم واحترمتهم وكانوا يزورونني من وقت لآخر، ولكن المجموعة الأخرى مجموعة الجهاز السرى، مجموعة القتلة، فهؤلاء ليسوا أعدائى وحدى، وإنما أعداء الملة الإسلامية، وأعداء الوطن».

«مَنْ الذى يقول فى الدنيا إن الإنجليز ظلوا يجرون وراء أحمد ماهر والنقراشى ليظفروا برأسيهما فلم ينجحوا، وبعدئذ تأتى مجموعة تدعى نصرة الإسلام وتقتلهم غيلة؟».

«هل هذا هو الإسلام؟».

«هل هذه هى الوطنية؟».

«هل هذا هو المثل الأعلى الذى يضرب للناشئة؟».

«. . . . . يقتل أمام منزله وزوجته وأولاده. . وأى قاض».

«القاضى العف النزيه الذى لم يعرف عنه سيئة فى سلوكه العام، أو سلوكه الشخصى، يقتل لأنه أصدر حكمًا لم يعجب الجماعة».

«لما أكون رئيس وزارة وأرى أمامى قاضيًا يقتل ورجلين من أفضل (مَنْ) أنجبت مصر استقامة ووطنية وخلقًا يغتالان وأمسى وأصبح وأنزل من بيتى أجد كتف عسكرى دورية لازق فى الحيط وجثته ملقاة على الأرض».

«أرى رجل الأمن الساهر لصيانة الأرواح والأموال وقد مزق جسده شر تمزيق وأسكت».

«سيارة جيب مليئة بمفرقعات وديناميت وأسلحة يقودها واحد منهم ومعه واحد آخر قصدوا إلى محكمة الاستئناف بباب الخلق، محكمة كبيرة جدًا وراءها سجن الاستئناف وإلى جوارها محافظة مصر وأمامها الكتبخانة ودار الأوبرا العربية، وكل هذه الأماكن تضم أعدادًا هائلة حصرها صعب، من خلق الله سكان باب الخلق،

حركة مرور ضخمة رايحة وجاية، منهم صاحب العربة الكارو، وعربة الكشرى. المنطقة التى يتمثل فيها المجتمع المصرى بشحمه ولحمه، أيام الجلسات بمحكمة مصر التى مثل يوم القيامة من جمهور المتقاضين والمحامين ووكلائهم والقضاة ورؤساء النيابة ووكلائهم والموظفين بها من الدرجة الثامنة حتى الدرجة الأولى».

«أمن أجل مستندات قضية لهم فى هذه المحكمة يحل لهم أن ينسفوا المحكمة بمن فيها من مستشارين وقضاة ورؤساء نيابة ووكلائهم ومتقاضين، وامرأة مسكينة «ساحبة» ابنها أو ابنتها تجرى وراء حقها، وعابر سبيل ومنشآت مهمة تجاور المحكمة بمن فيها من موظفين وسعاة وفراشين؟!».

«هل هذا يحدث؟».

«هل هذه هى رحمة الإسلام؟».

«هل هذا شرف الرجال؟».

«ماذا أعمل ؟»

. . . . . .

«ومَنْ الذى قبض على هذه السيارة وسائقها، ومَنْ كان معه حين حاول الهرب؟».

«المارة. . المارة وليس البوليس ورجل الأمن؟!».

«شفيق أنس الطالب بكلية الحقوق وقتئذ كان يقودها، هو الآن بالكويت مع والده ووالدته وإخوته الذين هاجروا من مصر بعد الحادث، وربنا فتح عليهم وأصبحوا عال العال، وقد علمت أن أباه ووالدته كانا من الناس الطيبين، لم يحتمل أبوه الصدمة ولم يجد له وجها يرى الناس أو يراه الناس فترك وطنه وهاجر».

«يقول شفيق أنس: خدعونى. . كذبوا علىّ. . كان الشيخ سيد سابق يجتمع معنا فى زاوية بالناصرية حتى مطلع الفجر، ويملأ آذاننا بالشهادة فى سبيل الله بقتل الكفرة، آدى الدعوة. . هل هذه هى الدعوة الإسلامية؟».

«عندما أقاوم هذا الضلال أبقى كفرت يا أيها الناس».

(٧٥)

وهذا نموذج لحديث إبراهيم عبد الهادى عن بعض الإخوان المسلمين الذين يثنى عليهم:

«. . . وبمناسبة ذكر الأستاذ كمال عبد النبى أذكر أنه كان سفيراً لمصر فى عام ١٩٥٦، ورفض استلام الإنذار الفرنسى من الحكومة الفرنسية يومئذ، وأسجل أن هذا الرجل كان والده - رحمه الله - عضواً بالوفد المصرى، وأضاع نصف ثروته فى سبيل القضية الوطنية، هكذا كان شأن المجاهدين الأبرار، وبعد ذلك يفاجئنا مَنْ يسخر من أعمال الوطنيين، ويقول: إيه يعنى جماعة «يحيا الوطن».

(٧٦)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يسرد كثيراً من الوقائع التى يرى أنها أوحت إليه بالشك المبكر فى سلوك الإخوان وتوجهاتهم، وهو يسرد واقعة التحقيق مع عبد الحكيم عابدين فى تجاوز خلقى وما أسفرت عنه تلك التحقيقات من استقالة وكيلى الجماعة:

«. . . كان هذا خيالى وفكرى عنهم، ولم أتصل بأحد من قياداتهم إلى أن جاءنى فى يوم ثلاثة منهم هم الدكتور إبراهيم حسن رحمة الله عليه، وأحمد السكرى، والسفير السابق فى فرنسا كمال عبد النبى، ومعهم ملف كبير يقولون إنه ملف خاص بتحقيق مع واحد من قادة الإخوان المسلمين اسمه عبد الحكيم عابدين، وقد أدانه التحقيق فيما حقق معه ولكن لم يتخذ إجراء معه فى المخالفات التى نسبت إليه وهى خطيرة وذكروها لى لأنه صهر الشيخ حسن البنا، وقد استقال الدكتور إبراهيم حسن وأحمد السكرى وهما الوكيلان للجماعة لهذا السبب».

«هذا ما عرفنى به الأستاذ كمال عبد النبى لمعرفتى به ومعرفتى بوالده رحمة الله عليه، لأنه كان عضواً بارزاً فى الوفد، وقد لاحظت حالاً من الرعب قد استولى على الدكتور إبراهيم حسن والأستاذ أحمد السكرى فطمأنتهما».

(٧٧)

وفى موضع تال من مذكراته يشن إبراهيم عبد الهادى كثيراً من الهجوم الشخصى الذى يرد به على الهجوم الذى تعرض له من قبل بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وعلى سبيل المثال فإنه يتصدى لعبد الحكيم عابدين مذكراً بما حدث منه من جرم خلقى استتبع محاكمته فى مكتب الإرشاد، فلما ثبت عليه الخطأ وصدر الحكم مخففاً استقال بعض أعضاء مكتب الإرشاد وذهبوا إلى إبراهيم عبد الهادى يطلبون تأمين أرواحهم:

«. . . . . وعندما جرت المقادير وجاءت ثورة ٢٣ يوليو كتب أحد قادة الإخوان المسلمين فى الصحف كلاماً تكذبه الطبيعة، والواقع، اتهمنى فيه ظلما بأننى جبان، قال: إننى أسكن فى المعادى، وطريقى إلى القاهرة طريق واحد هو الطريق الزراعى، لأن طريق الكورنيش لم يكن أنشئ، ولكى أؤمن حياتى أمرت بتقطيع الشجر الضخم القائم على جانبى الطريق. . لماذا أقطعه؟!!».

«قال عبد الحكيم عابدين إننى أمرت بذلك لأنى خائف على حياتى من الإخوان المسلمين حتى لا يركبوا الشجر ويختبئوا فى أعجازه الضخمة ويضربونى بالقنابل أو الطبنجات».

«وللسيد عبد الحكيم عابدين وكيل جماعة الإخوان قصة أرويها وأنا حزين، أرويها ليكتشف الشباب المضلل من أى المصادر يستقون معلوماتهم، كان عبد الحكيم عابدين وكيلاً لإحدى الأخوات المسلمات فى زواجها، وزوجها أيضاً كان من الإخوان، وبحكم هذه الصلة كان عبد الحكيم عابدين يتردد عليها كثيراً فى منزل الزوجية وعندما تحين الصلاة يتوضأ ليصلى».

«وفى إحدى المرات أمسك بالسيدة الطاهرة وأراد أن يضمها ويقبلها، فصفعته على وجهه، ولما جاء زوجها أبلغته بما حدث فتقدم الزوج بشكوى إلى مكتب الإرشاد الذى يرأسه الشيخ حسن البنا، وكان من بين أعضائه الذين عرفتهم الدكتور عبد الرحمن حسن، وحسين عبد الرازق، وكمال عبد النبى، وأحمد السكرى».

«وقدم مكتب الإرشاد السيد عبد الحكيم عابدين للمحاكمة، وظل المكتب يجرى المحاكمة ثلاثة أيام بلياليها، وفى النهاية انتهى إلى الإدانة، ولكنه اعتبر الجرم الذى

ارتكبه السيد عبد الحكيم عابدين صهر الشيخ حسن البنا من اللمم «أى الذنب البسيط»، فاستقال بعض أعضاء مكتب الإرشاد، وفى مقدمتهم الدكتور عبد الرحمن حسن، والأستاذ كمال عبد النبى، وكان ذلك قبل قرار حل جماعة الإخوان المسلمين ربما بأكثر من سنة ونصف (السنة)».

«وجاءنى الدكتور عبد الرحمن حسن، والأستاذ كمال عبد النبى، والشيخ أحمد السكرى، ولم أكن قد توليت رئاسة الوزارة، وتكلم الأستاذ كمال عبد النبى وذكر لى تفاصيل الموضوع، وأنهم يخشون على حياتهم».

«قلت لهم: وماذا تريدون منى؟».

«وقال الدكتور عبد الرحمن حسن: نريد حراسة على منازلنا، فأجبتهم بما أراحهم وشربوا القهوة وانصرفوا».

«أما ما ادعاه علىّ عبد الحكيم عابدين من تقطيع أشجار طريق المعادى، فليذهب أى مواطن ويسير فى هذا الطريق الذى يمر منه الألوف يوميًا ويجدون الشجر الضخم مازال قائمًا، شجر عمره أكثر من ستين سنة ليس مزروعًا من عام أو عامين».

(٧٨)

ويروى إبراهيم عبد الهادى موقف الجماعة وصحفها من أحمد عبد الغفار باشا، وكيف شنت عليه حملة ابتزاز على الرغم من أنه كان قد قدم للجماعة خدمات كثيرة، وكيف تمكن هذا الرجل من إجهاض محاولة الإضراب التى دعمتها الجماعة فى تفتيش سخا بشمال الدلتا:

«..... وكانت هذه الجماعة قد أصدرت صحيفة يومية وأخرى أسبوعية وابتدأت أسمع أن كثيرين من أهل الرأى ومن الوزراء السابقين وغيرهم قد انضموا إلى هذه الجماعة، ومن بينهم بعض إخواننا الأقباط وفى مقدمتهم وهيب بك دوس».

«وفى يوم من الأيام جاءنى المرحوم أحمد باشا عبد الغفار وهو فى أشد حالات الضيق، وحدثنى أن الشيخ حسن البنا الله يرحمه كثيرًا ما سعى لديه فى شأن تعيين

رجل مستحق ونقل موظف من مكان إلى مكان، وأنه يجاريه ما استطاع إرضاء له لأنه رجل طيب قريب من الله».

«وفى يوم تأخر فى تنفيذ بعض ما طلبه فضيلة الشيخ وإذا بحملة عنيفة يتعرض لها فى صحيفة الإخوان اليومية، فلما عتب على الشيخ أنكر اطلاعه عليها وأبدى أسفه».

«وفى اليوم التالى تكرر ما اعتذر عنه وزاد عليه، ثم بعد أيام أضرب عمال الزراعة بتفتيش سخا بشمال الدلتا وهو يتبع وزارة الزراعة، كانت الحكومة قد خصصته لاستخلاص البذور النقية لزراعة القطن».

«وعلم أحمد باشا عبد الغفار بأن الداعى إلى هذا الإضراب هم جماعة الإخوان المسلمين، وقد عرفت أنه منع الإدارة من اتخاذ أى إجراء ضدهم وذهب بنفسه إلى هناك وكل ما صنع أنه نادى العمال الزراعيين بأنهم إذا هم رفضوا العمل فالوزارة فى حل بإعطاء «البرسيم» الذى يحصلون عليه من التفتيش لمن تشاء، ولهم أن يفتشوا لمواشيهم عن برسيم فى جهة أخرى، وكان هذا كافيا بأن يعرفوا أن العملية ستكلفهم تضحيات، وأن التفاهم مع الوزارة خير، وبذلك انتهت المسألة إلى تفاهم وود ولم تتكرر بعدها أبدًا، ولكن بدا أن الجماعة، وقد استشعرت قوتها، (رأت) أن تضغط على المجاميع العمالية ما أمكنها».

(٧٩)

كذلك يروى إبراهيم عبد الهادى قصة لقاء له بالشيخ حسن البنا حين كان هو رئيسًا للديوان الملكى، وكيف أنه حاول فى هذا اللقاء تعديل فكر حسن البنا بما يتفق مع الواقع ومع طبائع الأشياء فى السياسة، لكنه أدرك من مناقشته معه أنه متعجل للوصول إلى الحكم:

«. . . جاءنى الشيخ حسن البنا مرشد الجماعة وأنا رئيس ديوان وكنت قد تعرفت به فى المملكة العربية السعودية وأنا أمير الحج وأعجبتنى فصاحته، وزلاقة لسانه، وقوة حجته فى الإقناع عندما كان يخطب الجماهير».

«جاءنى الشيخ حسن ومعه عريضة مرفوعة إلى الملك، فى حديثى معه أراد أن يشكرنى أولاً على حسن لقائى، ثم قال: إن لديه علما بحرج وزارة النقراشى وأنها فى طريقها إلى الاستقالة، فأكدت له أن الخبر غير صحيح».

«وأراد إفهامى بأن الدنيا قد تغيرت وأن مَنْ كانوا أهلاً للاستشارة عند تغيير الوزارات قد زاد عليهم جديد، وهو يشير بهذا إلى نفسه وإلى جماعته، فعدت وأكدت له مرة أخرى أن الوزارة ثابتة، وبالتالى لا محل لبحث ما سيترتب على ذلك».

«وطلب إلىّ أن أقرأ العريضة فقرأتها ووجدت كلماتها غير عادية، وغير مألوفة، ولما ناقشته فى بعض ما جاء بها ألح علىّ أن أرفعها إلى الملك».

«وكانت القاعدة عندى أن أرسل إلى الملك يوميًا كل ما يصلنى من شكاوى أو عرائض مهما كانت وعلى أية صورة، فأرسلتها مع بقية الأوراق».

«وتحدثنا قليلاً وقلت له فيما أذكره أن ما تشير به على ما أعتقد سابق لأوانه، وأننا لما بدأنا العمل فى الحركة الوطنية والسير فى طريقها الخطير لم يفكر واحد فى أن يكون وزيراً أو يسند إليه عمل رسمى بحكم الظروف. عمر ما فكر شاب فى التعليم العالى أو فى غيره فى هذا مطلقًا، فالعجلة ليست السبيل إلى الحكم، وإنما السبيل إليه الخدمة والوقت بطبعه يحقق آمال الناس الذين صارت لهم تجربة وممارسة وصار قدرهم ووضعهم إلى هذا، وشأنك وشأن كل وطنى هو هذا، ولم أر الشيخ بعد هذه المقابلة ولا تحدثت معه بعد أن أكدت له أننى سأرفع العريضة إلى الملك ورفعتها فعلا».

(٨٠)

وينفرد إبراهيم عبد الهادى فى روايته لقصة حل جماعة الإخوان المسلمين على يد النقراشى بالإشارة إلى أن عبد الرحمن عمار وكيل الداخلية حذر النقراشى من إصدار هذا القرار، وذلك خلافًا للشائع فى الأدبيات التاريخية من أن عبد الرحمن عمار هو الذى كتب مذكرة حل الجماعة.

ويذكر إبراهيم عبد الهادى تفصيلات مهمة لا تختلف عن الرواية المتواترة بأن النقراشى هو الذى شطب بنفسه اسم قاتله من قائمة المعتقلين.

كما يذكر تفصيلات مهمة عن قتل الشرطة للضابط الذى تولى تدبير تفصيل وارتداء زى الشرطة لقاتل النقراشى، وهى تفصيلات غير شائعة فى الأدبيات المتاحة.

كما يورد تفصيلات أخرى عن دور الشيخ سيد سابق فى عملية الاغتيال، ويصل إبراهيم عبد الهادى إلى أن يورد فى روايته أن رئيس المحكمة قال للشيخ سابق إنه لم يبرأ إلا لعدم كفاية الأدلة.

ويصف صاحب المذكرات هذا الموقف بأنه ذروة من ذرى العدالة:

«. . . . . لما تأكد النقراشى باشا رحمة الله عليه أن هذه العمليات عمليات جماعة وليست عملية أفراد، وأنها من تدبير الإخوان قرر حلها، وقد اتخذ هذا القرار بنفسه رغم تحذير وكيل الداخلية له المرحوم عبد الرحمن عمار، فقد رجا النقراشى باشا رجاء حارًا بأن يؤجل هذا القرار أو يمتنع عنه نهائيًا، مؤكدا له أنه سيدفع ثمنه حياته، فرفض رفضًا قاطعًا وقال له: هذا واجبى والحياة والموت بيد الله».

«وكان ما توقعه عبد الرحمن عمار عرض على النقراشى باشا قبل موته بأيام كشف الشبان الخطرين من الإخوان المسلمين، وكان الذى أعد الكشف اللواء أحمد طلعت وكيل حكمدارية القاهرة قبلها بأسبوعين، وفى صدر الكشف محمود عبد المجيد قاتل النقراشى، وكان طالبا بالسنة النهائية فى كلية الطب البيطرى وألح بضرورة التحفظ على هؤلاء».

«وبالقلم الأحمر شطب النقراشى بيده اسم قاتله، ولما ألح عليه أحمد طلعت قال: حرام أن أؤخر دخوله امتحان الدبلوم، هذا كابنى تمامًا، وشاءت المقادير القاسية وقتل النقراشى بيد هذا الابن العاق».

«وهذا القاتل هو الذى أرشد عن زملائه ومحرضيه والمفتى الشرعى للجماعة الذى كان يسهر معه الليالى ومع غيره من الشباب الساذج لإقناعهم بأن قتل المسلم الخارج على الدعوة حلال، وسبق فى الإسلام أن قتل النبى عليه الصلاة والسلام بيده، وجاءه المفتى الشيخ سيد سابق بكتاب مخطوط. . . وفيه ما يؤكد أن النبى قتل بيده الطاهرة الشريفة».

«كما دل القاتل على الضابط من الإخوان المسلمين الذى أخذه إلى ترزى فى السيدة زينب وفصل له بدلة ضابط ليدخل بها وزارة الداخلية حتى لا يشتبه فيه أحد ويتمكن من ضرب النقراشى بالرصاص».

«اعترف الترزى وأرسل البوليس فى استحضار الضابط من بنها، فلما قُبض عليه، رجا الضابط رئيس القوة أن (يمهله) حتى يغير ملابسه فلما تركه قفز مسرعًا وركب سيارة بوليس حاول الفرار بها فتتبعه الضابط رئيس القوة بسيارته، وجرى خلفه ولحق به فقفز مسرعًا وألقى بنفسه فى ترعة مجاورة للسكة الحديد ودخل المزارع فتعقبه أحد الجنود وضربه بالرصاص فأصابه ومات».

«وقدم القاتل إلى المحاكمة مع بقية الشركاء المتهمين ورأس المحكمة قاض من خيرة قضاة مصر نزاهة واستقامة هو المرحوم مختار عبد الله، فحكم على القاتل بالإعدام، وعلى شركائه الذين كانوا واقفين يراقبون العملية بالسجن، وبرأ الشيخ سيد سابق معلنا: يا أستاذ أنت برئت لعدم كفاية الأدلة فقط!».

«للناس أن تتصور من هذا الحكم كيف كانت العدالة فى أرفع ذراها».

«القاضى يعلن: يا أستاذ برئت لعدم كفاية الأدلة».

«والقرائن كلها تشير بأنه المفتى الذى أفتى بقتل النقراشى».

(٨١)

ولا يفوّت إبراهيم عبد الهادى الفرصة فى مذكراته ليحدد من وجهة نظره موقف الإنجليز من الإخوان المسلمين، وهو يمضى فى طريق اتهام الإخوان بالعلاقة بالبريطانيين:

«. . . . . قالوا السفير البريطانى اجتمع مع النقراشى وأحمد ماهر واتفقوا على حل الإخوان المسلمين، وفاتهم أن أحمد ماهر قتل من ثلاث سنوات!!».

«سفير مين الذى يريد حل الإخوان المسلمين؟ إن أسعد أيام الإنجليز أن تخرب مصر بيد أبنائها، وكانت أسعد أيامهم وأمانيهم أن توجد هيئة مثل هذه تقتل النقراشى، وأحمد ماهر وغيرهما وتشيع الإرهاب».

«لقد ثبت أن الجاسوسة الإنجليزية الخطيرة فريا ستارك التى خلفت لورانس الإنجليزى فى عمله بالشرق، وكانت رئيسة جماعة «أنصار الحرية» فى مصر ومركزها حى السيدة زينب بالقاهرة، ثبت أنها كانت على صلة بالإخوان المسلمين، وأنها أعطتهم معونات بلغت ٥٠٠٠٠ (خمسون ألف جنيه)».

«هل يقتل أحمد ماهر والنقراشى ياناس.. الرجلان اللذان خدما مصر بأقصى ما يستطيعان خدمتها.. بحياتهما.. لقد لفق لهما الإنجليز القضايا ليقتلا ويخلصوا منهما فينجيهما الله، فنأتى نحن المصريين أبناء البلد نقتلهما ونقدم للإنجليز رأسيهما هدية!!».

(٨٢)

ويستطرد إبراهيم عبد الهادى فى حديثه عن علاقته بالإخوان المسلمين إلى المقارنة بين موقفه منهم وموقف مَنْ تلوه فيقول بكل صراحة:

«... طلقة واحدة لم تصب أحداً بسوء إلا رجلاً واحداً فى ساقه [هو يلمح إلى عهد الثورة] فيحشد الآلاف بسببها فى السجون والمعتقلات، ويحكم على أعداد منهم بالإعدام وينفذ الحكم وبدون تحقيق ولا شىء من هذا».

«أنا لا أعرض بحكم أحد أبدا، وإنما أروى للتاريخ وللعبرة، وأسجل معنى المسئولية فى الحكم».

«أنا لم أشنق أحداً أبدا، وأنا لم أحفر فى الأرض وأقتل معتقلاً حيًا وأئد وأدا جاهليًا، لم أعمل والحمد لله شيئًا من هذا مدة حكمى».

«توجد صحيفة الآن بدأ يكتب فيها رجل مثقف قارئ رأى الدنيا تمامًا كما يجب أن ترى بين الصفوة من الأدباء، إنه يكتب صفحة بإمضاء مجهول».

(٨٣)

ويتساءل إبراهيم عبد الهادى عما كان مطلوبًا منه بعدما تم الوصول إلى الكشف الذى يضم أعضاء الجهاز السرى للإخوان فى أثناء ضبط السيارة الجيب؟

وهو يضمن مذكراته مونولوجًا طويلاً من أسئلة التعجب عما كان مطلوبًا منه فى مواجهة ما تم اكتشافه من تورط التنظيم السرى للإخوان فيما يهدد أمن مصر ومستقبلها:

«. . . . لقد ضبط البوليس فى سيارة الجيب كشفًا يتضمن أسماء أعضاء الجهاز السرى القتلة، وثبت فى محاضر تحقيق النيابة كل أعضاء الجهاز السرى، كنت أسيبهم مطلقى السراح».

«أنا رئيس حكومة ومسئول عن أمن الناس وحياتهم، سياسى، ابن مصر مسئول عن مصر، إحنا لسنا مرتزقة ولا دلاديل لحد، دا أنا رئيس وزراء مصر، مسئول عن أمن مصر، يجب أن أتعرض لقدرى بما ينبغى لرجل ورجل مسئول بحق، الكشف قدمناه للنيابة، حققت النيابة والتحقيق موجود فى النيابة يمكن الاطلاع عليه لم نأت بأحد من برة».

«وفى التحقيق كان يتعرف الواحد منهم على عشرة وعشرين، (كان) عندهم اليقين بأنه كلما كثر عدد المتهمين كلما خفت العقوبة. . لماذا؟».

«كان عندهم الإيمان القاطع بأنهم سائرون إلى الحكم، أو على حد تعبيرهم هم فالحكم هو الذى يسعى إليهم ويقدم لهم على صينية من فضة فى ظرف خمس سنوات على الأكثر».

«اعترافات. . مفرقعات. . ديناميت. . جلجانيت، ملو شنط، وملو عربة جيب. . البوليس ضبط شنطتين مليانين مفرقعات فى حى شبرا بملتقى شارع شبرا بشارع روض الفرج على محطة الترام، لو انفجرت الشنطتان بما فيهما من مواد ناسفة كم يكون عدد الضحايا فى هذا الحى المزدحم بالسكان وأكثرهم من إخواننا الأقباط؟!».

«لو انفجرت الشنط دى كان حيجرى إيه، يتعقب البوليس واحدًا من الحائزين لهذه الشنط وحين يقترب منه ويصبح وشيكا من القبض عليه يقوم مفرغ الرصاص من طبنجتين كانتا معه».

«وبعد هذا يقولوا بيقبض على الإخوان المسلمين، أيوه ياسيدى قبضت على

الإخوان المسلمين بس مش بالآلاف، لا هما بالآلاف ولا حتى ألفين، كل اللى قبضنا عليهم كانوا ستمائة فقط».

«ويقولوا بعد هذا إننى بألفق التهم، أنا لا يمكن أن ألفق لمواطن ولا لغير مواطن لأنى ذقت مرارة التلفيق وطعم الظلم بما لم يذوقوه أبدًا، أنا أظلم. . أنا أجيب شنط وأملاها جلجانيت لألفق التهم!».

«أنا الذى جبت الولد اللى مسكه البوليس واديته الطبنجتين وقلت له اضرب البوليس لما ييجى يقبض عليك؟ كلالا يصدقه عقل إنسان!!».

«هل كنت أترك أعضاء الجهاز السرى هذا يعيث فى البلاد فسادًا يقتل وينسف وقد جمع من المتفجرات ما ينسف به أحياء كاملة بمدينة القاهرة؟».

«هل كنت لا أفتش منازلهم وأتركهم بمتفجراتهم وأسلحتهم، أو أؤدى واجبى كرئيس حكومة؟».

«لقد أمرت بمسح محافظة البحيرة، والناس تعلم مدى اتساع هذه المحافظة، فى ليلة واحدة، وكذلك الجزر المنتشرة بالنيل من أسوان حتى إسكندرية للقبض على أحد أعضاء الجهاز السرى الخطرين هو محمد مالك، وقد علمت أخيرًا أن هذا الشاب تاب وأناب وابتعد عن الجماعة وربنا هداه، وهو الآن موظف ومتزوج وعنده أولاد».

(٨٤)

وفى وسط كل هذا الحديث يورد إبراهيم عبد الهادى تفصيلات حوار دار بينه وبين أحد أبرز علماء الدين وهو العلامة الشيخ عبد الجليل عيسى، وقد حاول الرجل أن يثنى إبراهيم عبد الهادى عما شاع من تعقبه للإخوان المسلمين وأسرهم، وهو يصل فيما يرويه إلى أنه استطاع إقناع الشيخ عبد الجليل عيسى بوجهة نظره، وأنه نزع الغطاء عن كثير من الأكاذيب التى نسبت إليه.

وربما يجعلنا هذا نتساءل عن شعور إبراهيم عبد الهادى فى مواجهة سوء الفهم الذى كان يفرض نفسه على الروايات المتواترة عن موقفه من الإخوان المسلمين ومن عدائه

السافر لهم، وربما يجعلنا هذا أيضًا ندرك حقيقة أن إبراهيم عبد الهادى تصدى وهو رئيس للوزراء لمهمة هى من صميم اختصاصات رئيس الدولة، ولهذا فإنه لم يلق التقدير على ما بذل من جهد فيها، بل إن رئيس الدولة نفسه [الذى هو الملك] سرعان ما تخلص منه بعد شهور معدودة، وتظاهر بأن هذا التخلص عنصر من عناصر إرضاء الإخوان، وهكذا تحمل إبراهيم عبد الهادى وحده المسئولية، ونسبت كل الأخطاء إليه، بينما كان الأمر مختلفًا فى العهد التالى، أى عهد الثورة، حين تولى رئيس الدولة الأمر بنفسه فنال مزاياه وتجنب كل ما تعرض له إبراهيم عبد الهادى من نقد وهجوم.

وربما كان هذا الموقف أحد دروس التاريخ فى مثل هذه القضية الشائكة:

«. . . . . جاءنى صاحب الفضيلة الشيخ عبد الجليل عيسى، وهو رجل عالم فاضل أعتبره خليفة الأستاذ الإمام محمد عبده أدعو الله أن يشفيه من مرضه ويمد فى عمره، جاءنى هذا العالم الجليل وقابلنى فى رياسة مجلس الوزراء وهو غاضب وقال لى: ما هذا الذى تعمله يا رجل فى الإخوان المسلمين؟».

«قلت له: أعمل ماذا؟!».

«قال: عمال تقبض عليهم بالجملة وترميهم فى السجون وتقطع عن أهلهم مرتباتهم!!».

«قلت: وإيه تانى يا شيخ عبد الجليل؟».

«قال: أظن كفاية كده. . هو دا شوية».

«قلت: طيب اهدأ قليلا يا شيخ عبد الجليل وستعرف الحقيقة. . اشرب القهوة أولاً وبعدين نتكلم!».

«قلت: إن ما بلغك على هذه الصورة غير صحيح، أنا لم أقبض إلا على أعضاء الجهاز السرى، القتلة. . المجرمين. . واعتقلت بعض الإخوان المشتبه فيهم للتحفظ فقط، وهم يعيشون فى المعتقل مرتاحين ٢٤ قيراطًا، رفضوا الأكل الذى عيناه لهم قلت طيب شوفوهم عاوزين إيه!».

«قالوا عاوزين ناكل من «الكانتين» فأمرت بصرف ١٥ قرشًا لكل واحد منهم، وهم مرتاحين وبيلعبوا «بنج بونج وكوتشينة وشطرنج وطاولة»، وشكلت لجنة من الأساتذة مصطفى بك مرعى وزكى باشا على ومصطفى أمين لبحث حالة كل منهم، ومَنْ يثبت أنه ليس من الجهاز السرى يفرج عنهم فورًا، وأما أعضاء الجهاز السرى فيقدمون للمحاكمة العلنية ومَنْ تثبت براءته يفرج عنه، وعدد المقبوض عليهم ستمائة وليسوا آلافًا كما يذيع المغرضون».

«أحب أطمئنك أكثر يا شيخ عبد الجليل».

«أنا لى أخ ربنا فتح عليه ويملك أرضًا زراعية واسعة فى الفيوم وفى الزرقا، وبيربى ماشية وبيبيعها، حالته عال العال، وزوجته من الإخوان المسلمين، وله بنت وحيدة، ولك أن تتصور مدى حبه وتعلقه بهذه البنت».

«جاءنى صديق وقال لى يا أخى هل أنت عارف إن زوجة أخيك تمد الإخوان المسلمين بالأموال والملابس والطعام؟».

«قلت: عارف كل حاجة، دى أرسلت لهم فى الشهر الماضى ٥٠٠ حذاء جديد من مختلف المقاسات، وملابس كثيرة، وأطعمة محفوظة بكميات كبيرة».

«أنا أفهم يا شيخ عبد الجليل أنها تبعث لهم أكل، إنما أحذية وملابس دا شىء كثير، يا خويا لحقوا يتعروا وتبلى ملابسهم وأحذيتهم.. لكن أعمل لها إيه!».

«فقال الشيخ عبد الجليل: دا حصل».

«قلت: والله العظيم دا حصل كله يا شيخ عبد الجليل!».

«فقال الشيخ عبد الجليل: الآن أرحت نفسى».

(٨٥)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى فى موضع سابق من مذكراته على أن يشير إلى حجم التأييد الذى حصل عليه فى البرلمان عندما حاول البعض إثارة الحديث عن تجاوزاته فى التعامل مع الإخوان المسلمين، وهو يشير إلى أن من حقه أن يفخر بأنه كان قادرًا

بصرامته وجديته على إعادة الأمن إلى ربوع البلاد، وأن واحدًا من أبرز رجال الوفد هو صلاح بك الشواربى شهد بذلك فى وجه وزير الداخلية فؤاد سراج الدين فى عهد سطوة سراج الدين نفسه:

«. . . الذين أيدونى بما يشبه الإجماع فى كل إجراءاتى كانوا أعضاء فى مجلس الشيوخ، منهم مَنْ كان رئيسًا سابقًا للوزارة، ومنهم مَنْ كان وزيرًا، ومنهم رؤساء محاكم ومستشارون، ومنهم عيان سادات فى قومهم وبين أهلهم أهل كبرياء «مش كبر»، لا كبرياء ناس يعيروا إذا أثبتوا الباطل وعملوا الدنية».

«أريد أن أقول (إن) مجلس الشيوخ هذا كان مجموعة رجال من أصحاب أهل الفكر والرأى فى مصر ومجلس النواب مثله، ومضابط المجلسين تحت أيدى مَنْ يريد الاطلاع عليها فى مجلس الشعب الحالى وفيه الحقائق كاملة. . أيدونى فى كل خطوتى».

. . . . . .

. . . . . .

«فيه راجل من أعز رجال الوفد وقف فى مجلس الشيوخ فى وجه فؤاد باشا سراج الدين، وقد كان فؤاد سراج الدين هو الوفد وقتئذ عندما عارض مد الأحكام العرفية لمدة عام، وقف فى وجهه يصرخ: حرام عليك يا راجل، إحنا كنا بنخاف نمشى فى الشوارع، إحنا قعدنا فى بيوتنا مثل الحريم، الآن كذا وكذا وكذا ثابت فى مضبطة مجلس الشيوخ».

«هذا الرجل الذى وقف صارخًا فى وجه فؤاد باشا سراج الدين اسمه صلاح بك الشواربى، راجل كبير عظيم من الأعيان الطيبين، قال لهم: اختشوا حرام عليكم، إحنا كنا بنتدارى فى بيوتنا خوفًا وهلعًا على حياتنا من القتل، وييجى راجل يحكمنا ويعرض صدره للقتل فى أية لحظة نيجى نقف فى طريقه ونحاسبه ونقول له أنت بتعمل كده ليه؟ أمال عاوزينه يعمل إيه؟ يسيب المخربين يخربوا البلد!!».

«هذا الرجل لم يكن من حزبى وإنما كان من حزب الوفد الذى يعارضنى، بل يخاصمنى بعبارة أصح، كل الذى أريده من هذا الكلام أن يتعظ الناس بالماضى

ويبعدوا عنهم وعن الناس وعن الشباب، بخاصة أهل السوء الذين يريدون مذابح لأبناء الوطن كل يوم».

(٨٦)

وفى موضع آخر يستطرد إبراهيم عبد الهادى إلى تأكيد حرصه على صورته فى مواجهة ما أذاعه الإخوان عنه فيما يتعلق بمقتل الشيخ حسن البنا فيقول:

«لقد قالوا وأذاعوا بكل وسائلهم أنى قتلت حسن البنا.. أنا أقتل حسن البنا، هو أنا رئيس دولة والا رئيس عصابة، أنا ذمتى وشرفى يرضيان أن أقتل مواطنًا دمه فى رقبتى وفى حراستى، يساوى إيه عندى حسن البنا أو غير حسن البنا حتى أقتله، دا أنا رئيس وزارة قاعد خمسة أشهر.. سنة.. سنتين وماشى.. حاعمل مثل الفلاحين الجهلة الأغبياء لما واحد يقتل واحد منهم يروح أهل القتيل ويقتلوا قاتل ابنهم أو أخيهم لكى يقولوا دول رجاله أخذوا تارهم».

«أحمد ماهر قتل لم نأخذ تاره.. لكن تقول إيه!! الزفة ماشية.. النقراشى قتل وقدم القاتل والذين اشتركوا معه إلى المحاكمة.. أقوم أقتل حسن البنا».

«وأنا الذى قتلت عبد القادر طه؟».

(٨٧)

ثم يقدم إبراهيم عبد الهادى بعض الأدلة القاطعة على عدم تورطه فيما اتهمته به هذه الأقوال المرسلة التى لم تثبت صحتها رغم تحقيقها قضائيًا مرة بعد أخرى:

«حسين سرى جاء الحكم بعدى.. وأظن حسين سرى لو وجد أى شبهة نحوى لما تركها تمر، وجاء الوفد والعلاقة السياسية بين السعديين والوفد سيئة جدا، وفُتح ملف القضية وحقق فى الأمر ولم يظهر ما يمسنى من قريب أو بعيد».

«وجاءت الثورة وفتح ملف قضية حسن البنا من جديد واختير أحد القضاة لبحث القضية ونظرها، استبعدوه بحجة أنه كان طالبًا معى فى كلية الحقوق.. جابوا قاضى تانى وحقق القضية لم يجد شيئًا».

«أكثر من هذا استدعى الأستاذ مرسى فرحات المستشار وأصدر قرارًا بأن لا صلة لإبراهيم عبد الهادى بحادث قتل المرحوم حسن البنا، وأعطى مهلة ثمانية عشر يومًا لمن لديه أدلة أو اعتراض فليتقدم به فى خلال تلك المدة وإلا أصبح حكمًا نهائيًا، فلم يتقدم أحد لا من الإخوان المسلمين ولا حتى من أقرباء الشيخ حسن».

(٨٨)

وفى أثناء حديثه المطول عن محاكمته أمام محكمة الثورة يعطى إبراهيم عبد الهادى أهمية خاصة لحرصه على تبرئة نفسه مما أشيع فى حقه من أنه كان المسئول عن اغتيال الإمام الشهيد حسن البنا، وهو يقدم أسانيده التاريخية والقضائية فى هذه القضية على نحو مسلسل ويقول:

«. . . . ثبت من جميع التحقيقات التى أجريت فى عهد ما قبل الثورة وفى عهد الثورة أن لا صلة لى بمقتل حسن البنا».

«لقد قُدمت القضية أمام المستشار حسين طنطاوى فى عهد الثورة فلم يعجبهم حسين طنطاوى فحولت إلى القاضى الأستاذ كامل أحمد ثابت فحقق القضية وكذلك قضية مقتل عبد القادر طه».

«وقبل الحكم فى القضية بأيام قليلة رفعت القضية من كامل أحمد ثابت دون أن يعرف لذلك سببا، وقيل بعدها إن كامل أحمد ثابت كان طالبا بمدرسة الحقوق أيام أن كنت طالبا بها».

«وبعدين جاءوا بقاض آخر هو الأستاذ محمود عبد الرازق، لا هو كان من زملائى ولا من أصدقائى، ولا فيه حتى معرفة شخصية بينه وبينى، وحكم بأن لا شىء يمسنى فيها أبدًا، وقد اختاروا بعض المستشارين لكى يعملوا تحقيقًا جانبيًا فعملوا التحقيق، وقدم التحقيق إلى محكمة الاستئناف برياسة المستشار مرسى فرحات الذى كان وزيرًا وفديًا، ولما ترك الوزارة عينوه رئيسا لمحكة الاستئناف، وهذا لم يكن معى ولا من أصدقائى، ولا كان زميلى فى الدراسة».

«ووالله ما كنت أعلم شيئًا، وإنما فى يوم من الأيام دعانى المستشار محمد على جمال الدين فى دار القضاء العالى وسألنى عدة أسئلة فى موضوع قتل حسن البنا».

«سأل: هل أنت ذهبت إلى قصر العينى لتتأكد أنه مات».

«قلت: لا يا سيدى هذا غير معقول، والذى أبلغنى الخبر وكنت بمنزلى الأستاذ صابر طنطاوى الموظف بوزارة الخارجية بإدارة الأمن العام».

«قلت له: يا صابر استميت فى القبض على القاتل! كيف أذهب إلى قصر العينى لأتأكد من أن الشيخ حسن البنا مات أم لايزال على قيد الحياة، هل جننت حتى أفعل هذا؟!».

«لم يحصل أبدًا والله!».

«ثبت أن الذى قتل الشيخ حسن البنا الضابط محمد وصفى، وكان له صلة وثيقة بالسراى، وفى يوم من الأيام بالإسكندرية فى الصيف وإذا بصحيفة «أخبار اليوم» تنشر أن الدائرة التى يرأسها المستشار مرسى فرحات أصدرت حكما بأن لا صلة لى ولا لعبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية بقتل الشيخ حسن البنا، وأنه إذا لم يطعن أحد فى هذا الحكم أمام محكمة النقض فى خلال ١٨ يومًا يعتبر حكما نهائيًا».

«ومضت الثمانية عشر يومًا ولم يطعن فى الحكم أحد، وإذا بشىء جديد وتشريع جديد اسمه تشريع محكمة الثورة، وقانون محكمة الثورة، وإجراءات محكمة الثورة لتحكم بغير قانون ولا نظام، وتنطق بأحكامها ولا تكتب لها أسبابًا، ولا تعلن لها أسبابًا».

(٨٩)

بقى أن نشير إلى ما ذكره إبراهيم عبد الهادى (ولا نقول اعترف به) من أنه هو وليس النقراشى باشا هو الذى تولى التحقيق فى وقائع تدريب الإخوان للشبان على السلاح، فقد بدأ هذا التدريب يأخذ صورة شبه علنية عند قيام حرب فلسطين، ورأى النقراشى أن يتغاضى عنه باعتباره من الأعمال الوطنية، لكن إبراهيم عبد الهادى حسب روايته

هو نفسه أمر ببعث الملفات من مرقدها حين بدأت الاعتداءات تترى على رجال البوليس ورجال الحراسة الليلية.

وهو حريص على أن يلفت النظر إلى حقيقة أن الاعتداءات استهدفت مصريين بسطاء لأن اليهود الذين قيل إن الاعتداءات تستهدفهم فى مؤسساتهم كانوا يعملون فى الصباح بينما كانت الاعتداءات تتم فى المساء والمؤسسات خالية من موظفيها:

«... ووجد الإخوان المسلمين هذه الفرصة لتدريب الشبان على السلاح، وضبطت وقائع كثيرة لذلك فى حلوان وفى الجبل بالقرب من القلعة، ولكن النقراشى رحمة الله عليه، بعد أن ضبطها البوليس وبدأت النيابة التحقيق، أمر بتجاوزها وغلق ملفات التحقيق فيها باعتبار أن ذلك من الأعمال الوطنية، وبقيت دوسيهات هذه التحقيقات مكمورة إلى أن قتل النقراشى وعهد إلىّ بالحكم، والحوادث على أشدها عدوانًا على بعض الشركات والمؤسسات، وفتكا بجنود البوليس فى دورياتهم الليلية كما حدث فى شركة الإعلانات الشرقية على اعتبار أنها مؤسسة يهودية ويديرها موظفون يهود، مع أن الاعتداء كان يجرى ليلاً أو فى الفجر ولا يوجد موظف يهودى واحد فيها أو فى غيرها من المحلات التجارية اليهودية فى ذلك الوقت كشكوريل وأركو مثلاً، وكان الضحايا كلهم من جنود الحراسة، أو من صغار العاملين بتلك المؤسسات».

«أمرت ببعث هذه الدوسيهات من مرقدها ووفقنى الله فى ضبط كشوف الجهاز السرى فى حادث سيارة الجيب بميدان باب الخلق وقد أعدها ذلك الجهاز السرى لنسف محكمة استئناف القاهرة».

(٩٠)

ونأتى إلى الموضوع الثانى عشر من الموضوعات المهمة التى تتناولها هذه المذكرات، وهو ما يتعلق بمصر وجيشها فى حرب ١٩٤٨ بدءًا من قرار دخول الحرب، ثم سير المعارك، ثم عقد الهدنة، ثم الاحتكاكات بالأردنيين وباعتراضات العراقيين، ودوره فى دعم مجهودات الكفاح الوطنى فى هذه الحرب.

والواقع أن مذكرات إبراهيم عبد الهادى لا تخلو من بعض أسرار حرب فلسطين، وهو على سبيل المثال يشير إلى امتعاضه الشديد من أن يكون حيدر باشا هو العسكرى الأول على رأس الجيش فى حرب فلسطين، وهو الذى كان ملازم أول يطارد شباب ثورة ١٩١٩(!!) كما أنه يجزم بأن النقراشى لم يكن موافقًا على دخول الحرب:

«. . . وقد يسأل سائل: هل كان يصح أن يدخل الجيش الحرب وهو غير مستعد لها كما حدث فى تلك الحرب، وليست لديه ذخيرة، ومناوراته وضباطه لم يكونوا على مستوى المسئولية؟».

«وجوابى أنه من غير المعقول أن يكون رئيس الجيش وقتها ملازم أول كانت مؤهلاته مطاردة ثوار سنة ١٩١٩، وأنه لما أراد الإنجليز إبعاده من سلك البوليس عينوه وكيل محافظة وبعد هذا يجعلوه رئيس الجيش ويلبسوه بدلة قائد الجيش، أنا من جانبى لا أدرى، بل كنت فى حيرة من أمرى».

«ويفاجأ الناس بدخول الجيش والرأى العام مشبع بهذه العملية فهلل وكبر مطمئنا إلى أن الجيش قادر على محو العصابات الصهيونية».

«فهل يجوز أن يكون الجيش فى الميدان وأتركه وأقوم بأى حركة تهزه وتضيع معنوياته؟!».

«إذا كان العسكرى الأول وزير الحربية المسئول أكد فى مجلس الشيوخ أن الجيش قادر تمامًا على أداء مهمته، أنا شخصيًا (فوجئت) فى الصباح بأن الجيش دخل فلسطين وعلى رأسه القائد الأعلى (أى الملك) ومحمد حيدر باشا وزير الدفاع (و) أن رئيس الوزراء ما كان يملك أبدًا أن يعارض الرأى العام وقتئذ».

(٩١)

ويلخص إبراهيم عبد الهادى نتيجة حرب ١٩٤٨ من وجهة نظره هو، بما فى ذلك الوصول إلى اتفاقات الهدنة على يديه، وهو يجاهر بالقول بأن الجيش المصرى لم ينهزم فى هذه الحرب حتى لو أنه لم ينتصر، وهو يرى فى القول بانهزام الجيش نوعًا من أنواع التجنى، ويكفى، فى نظره، أن الجيش المصرى رغم ظروفه تمكن من أن يحرم إسرائيل

من الوصول إلى السويس، وهو يلفت النظر إلى أن بسالة الضباط والجنود المصريين عوضت جزئيًا ضعف التسلح الذى يصفه بأنه كان من بنادق الغفر، وهو يستشهد بالفريق محمد نجيب الذى خاض المعركة بنفسه، مع أن قواعد الجيش تحظر هذا كما يلفت النظر إلى ما أحرزته مصر من خلال محكمة الغنائم عن طريق القانون الدولى.

والواقع أن فقرة إبراهيم عبد الهادى تحفل بكثير من الأفكار الاستراتيجية المهمة والقابلة للنقاش:

«وأنا أعتبر هذه الهدنة التى اتهمنا بسببها بالخيانة أنها كانت عملاً موفقًا كل التوفيق، لم نفرط فى شىء من حق مصر، مصر فى موقفها وحالة الحرب قائمة، إسرائيل محرومة من المرور فى قناة السويس، محرومة من المرور فى خليج العقبة، ومصر تتحكم فى مدخله».

«هنا موقف قانونى عالمى لم تستطع دولة الاعتراض عليه طبقا للقانون الدولى، بل أقامت مصر محكمة للغنائم رأسها أحمد صفوت باشا ومن بعده رأسها المرحوم محمد عبد الخبير».

«وللناس أن تسأل كم صادرت الحكومة المصرية بحكم القانون الدولى عن طريق محكمة الغنائم من متعلقات إسرائيل العسكرية والمدنية، وهى تقدر بعشرات الملايين من الجنيهات، وأنا لا أملك إلا أن أسأل نفسى وأسأل مواطنى أى عيب فى موقف مصر إلى هذا اليوم؟».

«هل ضيع قطعة من أرض الوطن؟».

«هل وقف موقفًا مخزيًا فى حرب ١٩٤٨ وما بعدها وسلاحه كما يعلم الجميع من الضعف؟ لماذا يقال إن الجيش المصرى هزم فى تلك الحرب وكان الجيش يسد عجز الأسلحة بقوة الإيمان والشجاعة؟».

«لماذا يقال هزمنا؟ أى هزيمة فى هذا بعد قيام الجيش بواجبه فى تلك الظروف القاسية؟».

«قد يقال إننا لم ننتصر أو ما يشبه هذا المعنى، ولا ضير فى هذا، لكن يقال إننا هزمنا هذا ظلم بل هو بهتان أيضًا!!».

«ليقولوا إن الجيش دخل المعركة بغير استعداد مثلاً، وهذا صحيح، كان معه بنادق الغفر، نعم!!».

«ولكن لا يقال إنه انهزم... أبداً لم ينهزم».

«وها هو اللواء محمد نجيب أول رئيس جمهورية لمصر كان ضابطًا كبيرًا فى موقعة «التبة ٨٦»، ترك مركزه وحمل بندقيته وتقدم مع جنوده مع أن لوائح الجيش على مدى علمى المحدود فى هذا الشأن لا تطالبه بذلك، بل تمنعه، ولكن الإيمان والشجاعة والحرص الشديد على وطنه، كل ذلك دفعه للخروج على كل القواعد واللوائح والقوانين وقاتل مع جنوده ببسالة، وكم قدمنا فى معارك فلسطين من ضحايا ضباطًا وجنودًا؟!».

«أنا لا أسمح لنفسى أن أقول ولا أقبل أن يقال إن الجيش المصرى هزم فى عام ١٩٤٨، وأقل ما فيها أنه حرم إسرائيل من الوصول إلى قناة السويس».

(٩٢)

وينفرد إبراهيم عبد الهادى بالإشارة السريعة إلى بعض التفصيلات العسكرية فى حرب ١٩٤٨، ومن الطريف (وربما المذهل فى نظر البعض) أن نرى الإسرائيليين قد سبقونا فى ١٩٤٨ إلى إبرام ما يناظر صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة، وذلك حين حصلوا على بعض الطائرات من تشيكوسلوفاكيا عن طريق السوفييت على حد تعبير إبراهيم عبد الهادى، وربما يقصد أن يقول من السوفييت عن طريق تشيكوسلوفاكيا، ومن الطريف أن الشائع فى وصف صفقة الأسلحة التشيكية فى عهد الثورة أنها جاءت من السوفييت عن طريق تشيكوسلوفاكيا.

وهو يرى أن هذه الأسلحة هى التى رجحت كفتهم ومكنتهم من فتح ثغرة فى الخط الشمالى لجيشنا، ويبدو إبراهيم عبد الهادى وكأنه متأثر بما شاع فى أدبيات حرب أكتوبر ١٩٧٣ من حديث عن الثغرة التى لم تتحقق إلا بعد وصول أسلحة متطورة للعدو:

«..... وكان الجيش المصرى فى ذلك الوقت مشتبكًا مع اليهود فى هذه الأيام الذين أمكنهم أن يحصلوا على بعض طائرات علمت أنها جاءتهم من تشيكوسلوفاكيا

عن طريق السوفييت، وبعض دبابات قليلة رجحت كفتهم، واستطاعوا أن يصيبوا بعض الطائرات المصرية القليلة التى كنا نملكها، وأن يفتحوا ثغرة فى الخط الشمالى لجيشنا فيما فهمت وقتها من القيادة، واندفع من خلال هذه الثغرة بعض مصفحاتهم التى حصلوا عليها من الروس فى اتجاههم إلى العريش».

(٩٣)

ونأتى إلى أخطر فقرة فى حديث إبراهيم عبد الهادى عن حرب فلسطين وهو حديثه عن الهدنة، وهو يدلى بمعلومتين تبدوان متناقضتين إلى درجة كبيرة، لكنهما فى الحقيقة تصدران عن نفس المنطق، إذ يقول ما نفهم منه أن النقراشى كان يتحرق شوقًا إلى فرصة للهدنة وهذا صحيح، كما يقول فيما يرويه على لسان النقراشى ردا على سؤال منه إن الإنجليز والأمريكيين هددوا النقراشى بقطع السولار عن مصر إذا لم يستجب لقرار الهدنة! وهكذا اجتمع الأمران اللذان يبدوان متناقضين حتى جعلا النقراشى يقبل الهدنة الأولى:

«. . . والذى أعرفه أن النقراشى كان فى منتهى الضيق، ولذلك فقد قبل النقراشى أول فرصة أمامه للهدنة. . . قبلها فورًا».

«وقد قبلت أنا الهدنة التى قررها مجلس الأمن وبدأت مفاوضات فى «رودس» لخروج الجيش المحاصر فى الفالوجة برجاله وأسلحته سليمة».

«كنت أود أن أستشهد بوزراء النقراشى باشا عن موقفه من هذه الحرب، ولكنهم جميعًا انتقلوا إلى رحمة الله، ولما سألته لماذا قبلت الهدنة؟ قال: يا إبراهيم الإنجليز هددونى بقطع السولار عن البلد وهم يملكون مصادره، ويستطيعون وقفه فى الحال، وتصور أننى أصبح ألاقى مافيش فرن شغال فى البلد، لقد هددت من الإنجليز والإمريكان كذلك».

(٩٤)

ويشير إبراهيم عبد الهادى فى فقرات متعددة بكل وضوح إلى أن الرجل العسكرى

الأول(!!) الفريق محمد حيدر وزير الدفاع كان يلح عليه فى الوصول إلى حل سياسى بأسرع وقت، وتمثل هذه الفقرات أهمية بالغة لأنها تصدر عن رئيس الوزراء الذى تولى بنفسه العمل من أجل عقد وتوقيع اتفاقية رودس، ومع أنه من السهل أن نلقى بصفة التبرير على ما يتحدث به إبراهيم عبد الهادى من مقدمات الهدنة، إلا أننا لابد أن نعترف للرجل بشجاعته فى تحمل المسئولية والحديث عنها بهذا الصدق بعيداً عن الشعارات أو عن إلقاء التبعة على الآخرين، وبخاصة ونحن نراه يردف حديثه عن رأى وزير الدفاع بالاعتراف بأنه هو نفسه كان مؤمنًا بفكرة وزير الدفاع فى ضرورة الحل السياسى.

والواقع أن إبراهيم عبد الهادى كان، كما يروى، يحرص على اقتناص لحظة تساعده فى المفاوضات من موقف أقوى، وهو فى هذا الصدد يعترف بالفضل للواء فؤاد صادق الذى كان قمة فى الإيمان وعدم الحرص على الحياة والدفع إلى الصمود:

«... فى هذه الفترة وأنا أستقبل هذه الأيام وهذه الحوادث الجسيمة الخطيرة فى الداخل وفى جبهة القتال، والتى يمكن أن تقضى على كيان البلاد ومستقبلها لعشرات السنين، أقول فى هذه الأيام العصيبة القاسية كان يصحبنى كل يوم بمكتبى فى الوزارة الفريق محمد حيدر باشا وزير الدفاع طالبًا إلىّ بإلحاح شديد أن أعمل على وجود حل سياسى بأسرع وقت حفاظًا على سلامة الجيش والبلاد».

«وكانت حامية الفالوجا بكامل أسلحتها محاصرة، وكان المعروف يومئذ أن سلاح الفالوجا هو خير أسلحة الجيش، وكنت مؤمنًا بفكرة وزير الدفاع فى ضرورة الحل السياسى، ولكنى كنت أطمئنه وأقول له شيئًا من الصبر لعل الله يرسل نصره فى لحظة اليأس ويوفقنى فيما نريده جميعًا، ولكنه لم يكن يرحمنى من تكرار هذا الطلب صباحًا ومساء، ولو كان الصاغ إبراهيم جزارين حيا لأمكن سؤاله، فقد كان إبراهيم جزارين مدير مكتب حيدر يومئذ ورسوله فى أغلب الأحوال لى، وأشهد أنه كان ضابطًا كفئا خبرته فى مفاوضاتى مع المارشال سلم».

«وكان حيدر باشا يحتج ببعض برقيات تصله من وقت لآخر من قائد الفالوجا توحى بقرب نفاد الذخيرة والمؤن، وأن الموقف يدعو للتفكير فى التسليم، وأشهد الله أن اللواء فؤاد صادق (كان) بإيمانه وعسكريته وعدم حرصه على الحياة أكبر عون على

الثبات والصمود، وبرقياته التى كان يوجهها إلى قائد الفالوجا، وأعتقد أنها موجودة فى ملفات الجيش، تؤكد الصفات التى كان يتحلى بها اللواء فؤاد صادق».

«كان (الضمير يعود على اللواء فؤاد صادق) ينادى قائد الفالوجا المسمى ضبع الفالوجا توسلا: «اثبت يا ابن الخال» إشارة إلى أن الاثنين سودانيان، ثم برقياته إلى حيدر باشا التى يطلب إليه فيها أن يستجيب له باعتباره قائد الجيش وصاحب الموقع والمسئول عنه، وكان اللواء الرحمانى الذى عينته الثورة سفيراً فيما بعد كان رئيس الأركان للواء فؤاد صادق وصديقه والملازم له دائما، وكان الرحمانى معروفًا فى الجيش بكفايته وخبرته وخلقه أيضًا، فرجال الجيش يعرفونه تمامًا وليس فى حاجة إلى تزكية منى».

(٩٥)

ويشير إبراهيم عبد الهادى إلى أن الله سبحانه وتعالى هيأ له اللحظة التى كان يتمناها حين أسقطت القوات الإسرائيلية، عن طريق الخطأ، بعض الطائرات البريطانية التى جاءت للاستطلاع وظنها الإسرائيليون قد جاءت لمساعدة المصريين، مما أصاب الإنجليز بالجنون وجعلهم يهاجمون الإسرائيليين.

هكذا انتهز إبراهيم عبد الهادى الفرصة بأسرع ما يمكن وحدد موعدا للقاء الوزير البريطانى فى منزله على الرغم من أن هذا الرجل كان قد تجاهل البروتوكول ولم يقم بزيارته، ونحن نراه حاسمًا فى ردوده على الوزير البريطانى الذى أراد أن يحصل منه على اعتراف بجميل لم يقصد إليه البريطانيون:

«. . . . . فى هذا الحال والموقف كما وصفت أراد الإنجليز أن يعرفوا حقيقة الموقعة وموقف الجيش المصرى منها، فبعثوا ببعض طائراتهم الاستطلاعية وحلق طياروهم فوق الموقع ولكن اليهود ظنوا أن الطائرات البريطانية إنما جاءت لمعاونتنا فاندفعوا بطائراتهم نحوها وأسقطوا منها ثلاثًا أو خمسًا لا أذكر عددها بالتحديد، فكانت فرصة التقط فيها قادة الجيش أنفاسهم، فقد كانت ساعة من ساعات الصبر والنجدة التى يرسلها القدر للمؤمنين على غير انتظار!».

«. . . جن جنون الإنجليز وقامت طائراتهم المقاتلة بحملة انتقام على الطائرات اليهودية وأسقطوا عددًا منها لا يقل عما أسقط اليهود من طائراتهم، وربما زيادة، ولما وصلنى الخبر هدأت نفسى، وارتاح بالى كثيرا».

«ونحن على هذا الحال طلب تشابمان اندروز الوزير المفوض بالسفارة البريطانية مقابلتى، فحددت له الموعد فى منزلى وقابلته بعد الظهر علمًا بأنه لم يكن زارنى كرئيس للوزارة حتى ذلك الوقت كما يقضى البروتوكول».

«بدأ الوزير البريطانى بالسؤال عن حالة الجيوش فى الميدان فقلت له: جيشنا مازال فى المعركة ولم تفصل الحوادث بعد بيننا وبين اليهود! فأشار إلى ما صنعه الطيران البريطانى بالطيران اليهودى لأفهم بصورة ما أن ما وقع أعطى الفرصة للجيش المصرى أن يحفظ توازنه، وأن الإنجليز فعلوا هذا قصدا لمعونتنا بناء على طلب منى حمله إليهم حيدر باشا، فأجبته فورًا أننى لم أكلف حيدر باشا بشىء من هذا أبدًا، ولا يمكن أن أتصور أن الطيران البريطانى فعل هذا قاصدًا به معونتنا، وإلا فقد كانت الفرصة قبل ذلك واسعة ومتاحة فلم يفعل، وأنا أفهم أنه انتقم من اليهود على جرأة طيرانهم ولا أنكر أننا استفدنا من هذا».

(٩٦)

وينتقل إبراهيم عبد الهادى إلى الحديث عن تفصيلات حوار استراتيجى دقيق دار بينه وبين الوزير المفوض البريطانى، ويظهر من هذا الحديث قيمة وجدوى وجود رجال دولة من طبقة إبراهيم عبد الهادى يتمتعون بالقدرة على الإلمام بالتاريخ، وتفصيلات العلاقات الخارجية، وحقوق وطنهم فى مقابل حقوق الآخرين.

كما نرى حرص إبراهيم عبد الهادى على ألا ينتقص من المواقف التى أحرزها أسلافه من السياسيين المصريين من حزبه أو من غير حزبه، وهو يقول:

«وعلى كل حال فإذا كان الجيش الإنجليزى مستعدًا لإعطائنا حقنا فقط أكون شاكرًا».

«فسأل بشيء من العجب: أى حق لكم تطلبونه قبله؟ فقلت: كمية السلاح الصغيرة التى كنتم قدمتموها للجيش المصرى قبل الحرب العالمية الأخيرة بقليل وقبضتم ثمنها ثم استوليتم عليها سلفة يوم لم تكن معداتكم الثقيلة قد وصلت إليكم فى هذا الميدان. لقد حصل هذا فى وزارة على ماهر الأخيرة، هذا السلاح ينفعنا الآن ولا يكلفكم شيئا».

«فاعتذر بأن الأمم المتحدة يمنع ميثاقها مساعدة أحد الطرفين المتقاتلين بسلاح!».

«قلت له: هذا سلاحنا أخذتموه أمانة فى أيديكم يجب رده، لا مساعدة منكم ولامؤاخذة من هيئة الأمم المتحدة فى رده، بل هو حق وواجب».

«فكرر الاعتذار وبادر فقال: أنا تحت أمرك أعطيك من السلاح ما تشاء بمقتضى معاهدة ١٩٣٦».

«قلت له: أنت تعلم أن مصر اعتبرت معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ولم يعد لها وجود بمقتضى ميثاق هيئة الأمم نفسه».

«وأضفت بأن كل الجهد الآن قائم على الاعتراف من جانبكم بهذا! وليس من المستحسن انتهاز مثل هذه الفرصة لانتزاع اعتراف منى لا فائدة من الحصول عليه أصلا، ويجب أن يسود الوفاق العلاقات بين الدولتين لأن هذا أفضل لكم ولنا».

«وإلى هنا انتهى الحديث وفشلت محاولته، ولكن الموضوع كله، موضوع القتال مع إسرائيل كان مطروحًا أمام مجلس الأمن وبفارغ الصبر كنا ننتظر قراره».

(٩٧)

هكذا انتهى إبراهيم عبد الهادى إلى بناء موقف صلب فى مواجهة ألاعيب البريطانيين ومحاولتهم المن على مصر بموقف من مواقف حرب ١٩٤٨، بينما هم يقيدون أيديها حتى عن أن تنتفع بما تملك من سلاح أعارته للبريطانيين، وقد كان هذا الموقف وطبيعة العلاقات الدولية فى ذلك الوقت مشجعًا للأمريكيين على أن يأخذوا دورهم الذى كانوا يتطلعون إليه على نحو ما نراه من رواية إبراهيم عبد الهادى.

ومن الجدير بالنظر أن نرى إبراهيم عبد الهادى رجل دولة قادرًا على أن يأخذ قراره وأن يحصل لهذا القرار على موافقة مجلس الوزراء قبل أن ينهى تفصيلات كل هذا إلى الملك فاروق، ومن الجدير بالنظر أن نرى أيضًا أن إبراهيم عبد الهادى ينص على أنه أبلغ القرار إلى الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش لا بوصفه الملك:

«. . . . . وكان القائم بأعمال السفارة الأمريكية يومئذ كثير التردد علىّ بسبب وبغير سبب فى البيت وفى الوزارة».

«وفى آخر لقاء معه فهم منى أنه يستطيع مقابلة وزير الخارجية فيما يريده مادام لا يحمل إلىّ رسالة من حكومته».

«وفى حوار بسيط فهمت منه أنهم يلقون علينا ببعض اللوم فى عدم الاستجابة لأى اقتراح من جانبهم».

«مضى على هذا الحديث يوم واحد، ومن حسن الحظ كان مجلس الأمن قد انتهى فى اليوم التالى إلى قرار بوقف القتال، فجاءنى القائم بالأعمال الأمريكى بتلغراف من حكومته يقرؤه علىّ ويسألنى إذا كانت الحكومة المصرية تقبل وقف القتال، فلم أتردد لحظة وأجبته فورًا أن يبلغ حكومته بأن الحكومة المصرية تراعى دائمًا المحافظة على قرارات هيئة الأمم وتنفيذ ميثاقها، وأن الحكومة المصرية بمقتضى ذلك تقبل وقف القتال».

«ولما انتهيت من عملى دعوت مجلس الوزراء للاجتماع فى منزلى واجتمع المجلس فى الساعة الرابعة بعد الظهر وأحطته علمًا بما تم فوافق عليه راضيًا بالإجماع، ثم أبلغت الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش بذلك فوافق».

(٩٨)

ويورد إبراهيم عبد الهادى بعض تفصيلات مهمة عن اتفاقيات الهدنة التى تمت بين مصر وإسرائيل فى عهده، وهو يعترف بأن الجزء الأكبر فى الفضل فى إتمام هذه الاتفاقيات يعود إلى مسئول الأمم المتحدة، كما يعترف بأن طريقة الانتقال بين أطراف النزاع تجنبًا لالتقائهم مع بعض كانت شيئًا مضحكًا.

ومن الطريف أن نلاحظ أن كاتب مذكرات إبراهيم عبد الهادى كان حريصًا على التقليل من قدر محمود رياض حين يذكر أنه كان يوصف بحامل الحقيبة، وإنى أستبعد أن يكون إبراهيم عبد الهادى يقصد المعنى الظاهر لهذه العبارة التى أوردها كاتب المذكرات، ذلك أن إبراهيم عبد الهادى كان وزيرًا للخارجية من قبل ويعرف أن اصطلاح «حامل الحقيبة» اصطلاح يطلق على مهمة يقوم بها دبلوماسى وليس اللفظ دليلاً على وظيفة دائمة أو صفة دائمة:

«. . . . . وبدأ العمل على ترتيب الأمور التى تنشأ عن هذا وانتدبت الأمم المتحدة مستر رالف بانش ليكون وسيطًا فى التفاهم بيننا وبين اليهود، لأن الجانب المصرى يصر على ألا يلتقى اليهود لقاء مباشرا فى غرفة واحدة، فاخترنا وفدنا برياسة ضابط كفء ومتواضع وحسن السمعة والتقدير بين رجال الجيش وهو اللواء سيف الدين، واللواء الرحمانى، وإسماعيل شيرين، وكلا الاثنين له قدرة وكفايته العقلية، كما أن إسماعيل شيرين يجيد عدة لغات إجادة تامة، وكان وأخذ معاه محمود رياض الذى صار وزيراً للخارجية وأميناً عامًا للجامعة العربية فيما بعد، وكانوا يصفونه بحامل الحقيبة، وكان الوفد المصرى يقيم فى دور بالفندق والوفد الإسرائيلى يقيم فى دور آخر، وينتقل رالف بانش بين الوفدين حاملا مقترحات كل منهما والرد عليها، والواقع أنه كان موقفًا مضحكا لأنه كثيرا ما كان يلتقى الوفدان على غداء أو عشاء بينهما، وقد بذل بانش جهودا عظيمة للوصول إلى الاتفاق».

«وفقت جهود المتفاوضين إلى فك الحصار عن قوات جيشنا فى الفالوجا، ولكن اليهود اشترطوا أن يسلم جيشنا كل أسحتنا لهم ويخرج الجيش المصرى بدون سلاح، فرفض وفدنا وأصر اليهود على رأيهم، وجاءنى الرحمانى بك وإسماعيل شيرين وعرضا علىّ سير المفاوضات، ولما جاء ذكر خروج الجيش من الفالوجا بغير سلاح قلت لهم: هذه مسألة لا مناقشة فيها إطلاقا، إما أن يخرج جيشنا بسلاحه كاملاً، أو يجرى ما يجرى ولو كان أسوأ الشرور، فهو عار سيبقى أبد الدهر لا يمكن أن يحتمله وطنى مدنى أو عسكرى بحال!!».

«فقال: وهذا رأينا جميعا قد سجلناه».

«وفعلا نجح الوفد وكان لبانش أثر كبير فى هذا النجاح، وقد بذل فيه جهدًا كبيرًا أذكره له بالخير».

«وخرج الجيش من الفالوجا بأسلحته ومعداته كاملة، وعاد إلى مصر واستقبل بكل تكريم استقبالاً رسميًا اشترك فيه الملك السابق فاروق، وطاف بنفسه على سيارة جيب مع قائد الفالوجا المسمى ضبع الفالوجا».

(٩٩)

ويشير إبراهيم عبد الهادى إلى الحل الذكى الذى استطاع أن ينتهجه للقضاء على مشكلة طارئة نشأت عن الاحتكاك بين الجنود المصريين والأردنيين فى منطقة الخليل، ويبدو فيما يرويه إبراهيم عبد الهادى مدى قدرة رجال الدولة المتميزين من أمثاله على إجهاض كثير من المشكلات الطارئة، ووضع الإطار القانونى والقانون الدولى الذى يتصدى للأقاويل والافتراءات مبكرًا:

«. . . فى هذه الأثناء كان موقع الخليل فى يد الجيش المصرى، وجاءنى حيدر باشا يشكو كعادته من أن جنود شرق الأردن بدءوا يحتكون فى الخليل بالجنود المصريين احتكاكا فيه شىء من معنى الإهمال والتحدى وعدم الاكتراث».

«فكرت فى الأمر واهتديت إلى استدعاء توفيق باشا «أبو الهدى» رئيس وزراء الأردن للحديث معه فى هذا الموضوع، وكان رجلاً عاقلاً، واسع الفكر والثقافة، وصاحب تجربة، فلم يضيع وقتا وجاءنى مسرعًا، وتكلمنا كالعادة عمومًا فى الوضع وما تم فيه وقلت له: مادامت الهدنة أصبحت مقررة فمن حق الجيش المصرى أن يعطى فرصة للراحة بعد أن قام بواجبه كما تعلم، وأن يقوم مقامهم فى واجباته الجيش الأردنى مؤقتا، فتقبل الرجل الفكر مرحبًا وتبادلنا فى هذا الشأن خطابين هو من جانبه يشكر للجيش المصرى جهده وعمله وما نهض به من مهام، وأنا من جانبى رددت عليه شاكرًا وأننا جميعًا والجيوش العربية كلها تعمل لغاية واحدة، وحين يخرج الجيش المصرى من الخليل فإنه يترك مواقعه أمانة لأصحابها أهل فلسطين».

«وعلى ذلك أنجينا الجيش المصرى من احتمال احتكاكه مع الأردنيين ومحاولة مس

كرامته أو معاملته بعدم الاكتراث والإهمال، وفى الوقت نفسه حفظنا للفلسطينيين حقهم».

«ولما خرجت من الحكم أراد بعض الخبثاء الذين يحبون الصيد فى الماء العكر دائما أن ينسبوا إلىّ أننى سلمت للملك عبد الله منطقة الخليل والضفة الغربية، ولكن الله سلم ونشر الخطاب المتضمن الاحتفاظ بحق الفلسطينيين فى أرضهم، وأن القائم عليها إنما يقوم عليها مؤقتًا لحساب أهلها!!».

(١٠٠)

وفى موضع آخر يبدى إبراهيم عبد الهادى تحفظه علنًا على سياسة الملك عبد الله فى أثناء حرب ١٩٤٨، مشيدًا كل الإشادة بالجيش المصرى الذى جاهد بأعز ما يملك دون أن تؤثر فيه المؤامرات والمناورات:

«. . . لقد سئلت من لجنة التاريخ أن الجيش الأردنى احتك بالجيش المصرى احتكاكًا سيئًا، بل مهينًا فى بيت لحم، وما كان من موقف إزاء ذلك؟!».

«فأجبت ماذا كنت أعمله يا إخوانى؟ هل أروح أحاكم الملك عبد الله وقد ترك جيشه يفتح الطريق لليهود ليستولوا على اللد والرملة؟».

«كان الواجب أن يقف معنا فوقف مع اليهود، أعمل إيه. . ارحمونا يرحمكم الله».

لقد استبسل الجيش المصرى على طول الجبهة المصرية فى أرض فلسطين، ربنا كان معه لأنه راح فلسطين لا يتاجر ولا يخطف، دا جيش رايح ينصف مظلوم ويدفع عنه الظالم، لذلك ربنا أكرمه».

(١٠١)

وتتضمن مذكرات إبراهيم عبد الهادى ما يشبه الإدانة لسياسات الحكومة العراقية فى أثناء حرب ١٩٤٨، وهو يؤكد على ما شاع فى التاريخ العربى المعاصر أن القادة

العراقيين الميدانيين كانوا يتقاعسون عن الاشتراك بقواتهم فى الحرب معلنين أنه لم تصل إليهم الأوامر بالاشتراك.

ويروى إبراهيم عبد الهادى بكل وضوح أنه صارح بهذا المعنى ومدلوله سفير العراق عندما جاءه حاملاً عتابًا من رئيس الوزراء العراقى لإبراهيم عبد الهادى لأنه لم يأخذ رأيه قبل توقيع الهدنة.

ومن الواضح أن الحق كان فى جانب مصر وإبراهيم عبد الهادى:

«... وأذكر أن نورى السعيد باشا رئيس الوزراء العراقى عين فاضل الجمالى، وهو تلميذه وأحد مريديه فى الوقت نفسه، سفيرًا للعراق فى مصر، وطلب إليه مقابلتى برسالة خاصة، فلما جاءنى قلت له خيرًا».

«قال السفير العراقى: إن نورى باشا يعتب على دولتكم ويسأل ويقول: كيف يفوت إبراهيم عبد الهادى الذى نعرفه وطنيا مناضلاً طول حياته (أن) يأخذ رأى شركائه فى الحرب وفى الجهاد قبل توقيعه الهدنة مع اليهود؟».

«ثم قال: لقد كنا نعد للموقعة طابورًا مصفحًا للمعركة، وأنا أنقل عبارته حرفيًا، فسألته عن أى طريق كنتم سترسلون الطابور المصفح؟ ولماذا أخرتموه حتى توقيع الهدنة؟! قل لنورى باشا إن إبراهيم عبد الهادى كان وحده فى الحرب، أى الجيش المصرى كان وحده فى الحرب، ولو كان إلى جانبه واحد آخر لما غفل عن دعوته، أما الطابور المصفح الذى لا نعرف شيئا عنه إلا بعد الهدنة لا يكون له عتابًا ولا فى وزن الأمور!».

«ثم قلت: ألم يبلغك يا سيادة السفير رد قادة الجيش العراقى كلما سألوا لماذا لا تتقدموا وتحاربوا؟!».

«قال: لا».

«قلت له: أنا لا أعرف اللهجة العراقية لكن هذه الكلمة ترددت على سمعى فى حينها وهى قولهم: «ماكو أوامر»، وظلت هذه الكلمة الرد الوحيد لرجال جيشكم كلما سئلوا هذا السؤال، فأى عتاب لنورى باشا علىّ بعد هذا؟».

«فلم يرد بكلمة واحدة وانصرف».

(١٠٢)

ويزيد إبراهيم عبد الهادى هذه اللقطة إيضاحًا راويًا ما يعرفه بحق عن تاريخ العراق الحديث، وطموحات نورى السعيد فى فكرة الهلال الخصيب، ومنازعة مصر على زعامة العرب.

ويستطرد إبراهيم عبد الهادى بذكر حقيقة أن الباجهجى الذى خلف نورى السعيد فى رياسة وزارة العراق لم يكن قادرًا على إمضاء سياسته العربية القوية لأن الجيش لم يكن ليقبل بغير سياسة نورى السعيد والأمير عبد الإله الوصى على العرش:

«. . . . وكان هناك راجل طيب مخلص للقضية العربية هو الباجهجى، وكان سفيرا للعراق فى روما، وأنا التقيت به هنا فى مصر وفى خارج مصر، وقد علمت أنه غير راض عن سياسة نورى باشا، وفجأة استقال نورى باشا وجاء الباجهجى رئيسًا للوزارة فتفاءلنا خيرًا، وقد كان الرجل فعلاً مخلصًا للقضية العربية والقضية الفلسطينية، وكلما أصدر أمرا للجيش لا يعير أوامره التفاتا ولم يعبأ به كرئيس للوزارة لأن الجيش العراقى كان يسير على سياسة نورى السعيد والأمير عبد الإله الوصى على العرش، وكانت سياسة الاثنين معاكسة تمامًا لسياسة مصر على طول الخط، وهى أقرب إلى المنافسة والزعامة على الأمة العربية منها إلى أى شىء آخر، لكن مصر هى مصر مهما تغيرت الأحوال والظروف».

«ثم اسأل فيم المنافسة لا شىء من جانب مصر بطبيعة الحال، غاية ما فى الأمر أنه طالع فى دماغ نورى باشا حاجة اسمها «الهلال الخصيب» الذى يضم سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، وهو حلم قديم من أيام الملك فيصل الأول، وربما قبل ذلك التاريخ».

«وتوفى الملك فيصل الأول إلى رحمة الله وترك ملكه لولده الملك غازى، وقتل غازى رحمه الله فى حادث سيارة قيل وقتها إن الإنجليز هم الذين دبروا الحادث للخلاص منه بسبب نزعته الوطنية المتطرفة».

«وتولى بعده ابنه فيصل الثانى ملك العراق، وعين الأمير عبد الإله وصيًا عليه، ولم يكن أمام عبد الإله إلا موضوع الهلال الخصيب يوافقه ويعاونه فى ذلك نورى السعيد واعتمادهم فى تنفيذ ذلك على الإنجليز بطبيعة الحال».

«لم يكن لعتاب نورى السعيد عندى أى أثر، وما كان يصح أن أواجه به. لقد كان الجيش المصرى المحارب الوحيد فى المعركة، وكان رائعًا ألقى جنوده أنفسهم فى أتون المعركة إلى أن نجاهم الله ونصرهم ورفع كرامتهم وأعلى شأنهم بين الأمم».

(١٠٣)

بقى فى مدارستنا لحديث هذه المذكرات عن حرب ١٩٤٨ أن نشير إلى ما ذكره إبراهيم عبد الهادى من أنه ساعد بكل قوته وهو رئيس للديوان الملكى على نقل الأسلحة التى تمكن الوطنيون فى الإسماعيلية بقيادة عبد الحميد صادق من الحصول عليها من الجيش الإنجليزى:

«... حينما كنت رئيسًا للديوان الملكى زارنى الأستاذ على أيوب المحامى، رحمة الله عليه، ومعه الأستاذ عبد الحميد صادق المحامى بالإسماعيلية، وعلى بك أيوب (زميل) معى فى الوزارة وفى مجلس النواب وفى الهيئة السعدية من يوم أن قامت، وفى المحاماة عمل طوال السنين».

«سألنى على أيوب أن ألبى رغبة عبد الحميد صادق فيما جاء من أجله بخصوص الحرب فى فلسطين ومعاونته بكل الوسائل».

«قلت: طبعًا دا الجيش بتاعنا ويجب عمل أقصى ما يمكن لمساعدته لينتصر فى هذه الحرب».

«فقال عبد الحميد صادق إن باستطاعته أخذ كميات كبيرة من مخازن الجيش البريطانى بمنطقة فايد بواسطة رجاله وأعوانه، وأن ما ينقصه وجود القطارات التى تحمل هذه الأسلحة، والمطلوب الاتصال بعبد المجيد باشا بدر مدير السكك الحديدية، فاتصلت بعبد المجيد بدر فورًا وطلبت إليه تقديم أقصى ما يطلبه عبد الحميد صادق مهما تكن النتائج وهو عندى الآن وسوف يجيئك حالا ويعرض عليك طلباته، فنفذ عبد المجيد بدر كل ما طلبه عبد الحميد صادق وكان خير معاون للحصول على كثير من الأسلحة التى كانت تعوز الجيش المصرى».

(١٠٤)

ونأتى إلى الموضوع الثالث عشر من الموضوعات المهمة التى تتعرض لها هذه المذكرات، وهو ما يتحدث به إبراهيم عبد الهادى عن رأيه فى الملك فاروق وعن علاقته به فى أثناء رياسته للوزارة، ومن قبل ذلك فى أثناء رياسته للديوان، وربما كان من الأفضل أن نبدأ هذا الاستعراض بأن نتحدث عن الأزمات التى شهدتها فترة رياسته للوزارة باعتبارها أدلة كاشفة عن طبيعة هذه العلاقة، ثم نستعرض طبيعة علاقته به حين عمل معه رئيسًا للديوان، ثم نورد أهم آرائه فى شخصية الملك فاروق وأدائه.

يورد إبراهيم عبد الهادى تفصيلات مهمة لكنها مجملة عن أزمة حقيقية ارتبطت باختيار عثمان المهدى رئيسًا للأركان خلفًا لإبراهيم عطا الله، ويشير إبراهيم عبدالهادى إلى أنه هو نفسه كان يفضل تعيين اللواء أحمد فؤاد صادق لبطولته فى حرب فلسطين وكفاءته التامة، وأن إسماعيل شيرين كان أيضًا من هذا الرأى، لكن حيدر نجح فى تخويف الملك من أحمد فؤاد صادق مصورًا له على أنه «عرابى جديد»، ومن طرائف التاريخ أن أحمد فؤاد صادق كان المرشح الأول عند ثوار ٢٣ يوليو ليكون قائدًا للثورة لكنه اعتذر عن قبول عرضهم التزامًا منه بالقسم الذى أقسمه بالولاء للملك وهكذا كان المظنون أن يكون «صادق» مرشحًا بالفعل لأن يكون «عرابى» لكنه فى حقيقة الأمر لم يشأ أن يكون «عرابي».

«. . . وواجهت حكاية جديدة مع الملك نفسه، وهى تعيين رئيس أركان حرب الجيش خلفا للفريق إبراهيم عطا الله، طبعا الجيش لا يمكن أن يبقى بغير أركان حرب، أنا لا أعرف إبراهيم عطا الله ولكن المعلومات التى وصلتنى عنه أنه كان ضابطًا كفئًا جنديا من رأسه إلى إخمصيه، وربما تكون فيه حاجة عنده لا أعرفها، ولكن حيدر باشا ياور الملك ووزير الحربية تقفاه (أى لاحقه بالمضايقات) حتى أخرجه من الجيش».

«ورشحوا رجلاً معروفًا فى الجيش باستقامته هو عثمان المهدى باشا، وكان فى حرس الملك وموضع ثقة البيت المالك من أيام الملك فؤاد وحتى من أيام السلطان حسين، وعرضت أمامى حكاية خاصة به فهمت منها أنه رجل مهذب وكل الناس تحبه

لدماثة خلقه، وعرفت أنه كان الأول فى أيام تخرجه بالمدرسة الحربية وفؤاد صادق الثانى، ولم يكن عندى اعتراض أبدًا على تعيينه رئيسا للأركان، وإن كنت أعرف على وجه اليقين أن فؤاد باشا صادق كان قائد ميدان فى الجيش مشهودًا له بالكفاءة التامة، والضباط يعرفون قدره».

«وإذا أدخلنا فى الاعتبار أن فؤاد صادق كان بالمعاش فى أثناء حرب فلسطين، وأنهم استدعوه وغيره فى منصبه، وأنا أعلم أن له ضلعين مكسورين فى الحرب. رجل بهذه الصفات كلها مجمع على تقديره من رجال الجيش كنت أفضل أن يكون رئيسًا للجيش، وجاءنى إسماعيل شيرين وقال لى: إنه يرى وكل رجال الجيش يرون أن فؤاد صادق خير مَنْ يتولى منصب رئاسة الأركان».

«قلت له: هذا رأيى وإن كنت أكن لعثمان باشا المهدى كل تقدير ومحبة، ولكن السيد حيدر يكره فؤاد صادق ولا يطيق حتى ذكر اسمه، وأن فؤاد صادق لا يكن للسيد حيدر أى احترام لدرجة أن حيدر عندما كان يبعث إليه بعض الأوامر لا يرد على كثير منها، وأركان حرب فؤاد صادق يعلمون ذلك يقينا وفى مقدمتهم الرحمانى بك».

«وأنا أقول والحزن يمزق قلبى إن الرسائل استخدمها حيدر مع الملك لصرفه عن تعيين فؤاد صادق، لقد تردد اسم أحمد عرابى كثيرًا فى هذا الوقت، وللناس أن تفهم معنى هذا، وهو أن ترديد اسم عرابى وثورته على الملك يعنى ماذا؟!».

«يعنى بصراحة أن فؤاد صادق مثله مثل عرابى تمامًا لا يتردد أبدًا فى القيام بثورة فى الجيش فى أى فرصة تتاح له ليقصى بها الملك، فوجدت أن لا فائدة من إصرارى على تعيين فؤاد صادق».

«ووجدت من الخير الموافقة على تعيين عثمان المهدى خصوصًا وهو رجل طيب مشهود له بالكفاءة، ورأيت من باب الإنصاف أن أقترح تعيين فؤاد صادق باشا مفتشا عاما للجيش، فقال حيدر: لا مانع نعمل كده قريبا».

(١٠٥)

ونأتى إلى الأزمة الثانية التى ارتبطت برغبة الملك فى تعيين عثمان المهدى بأمر ملكى

بدلاً مما تم بالفعل وهو تعيينه بمرسوم ملكى، ومن الحق أن نشير إلى أن إبراهيم عبد الهادى وقف فى هذه القصة موقفًا متميزًا، وقد أشار حسن يوسف نفسه إلى هذه الوقائع فى مذكراته ونقلناها عنه وعقبنا عليها فى كتابنا «فى كواليس الملكية»، ومن العجيب أن الملك فاروق ظل يلح هذا الإلحاح الغريب من أجل سحب المرسوم ليصدر أمرًا ملكيًا بدلاً منه حتى دفع إبراهيم عبد الهادى نفسه إلى الخطأ فى حقه بقوله: أنا لم أسرق لنفسى فكيف أسرق لغيرى؟ ويبدو إبراهيم عبد الهادى نفسه شاعرًا باندفاعه إلى هذا الخطأ نتيجة للإلحاح الثقيل والمتكرر الذى ووجه به:

«. . . . . تم تعيين عثمان باشا بمرسوم ملكى، وإذا بى أفاجأ بعد مدة ويجىء كريم ثابت مستشار الملك الصحفى وأثيره كما يعرف الناس، جاءنى كريم يطلب المرسوم ليطلع الملك عليه».

«قلت له: إن بمكتبة السراى نسخة منه ومحفوظات السراى منظمة على نسق أفضل من محفوظات مجلس الوزراء، فألح فى طلبه، فرفضت».

«جاءنى بعدها بقليل الأستاذ حسن يوسف وكيل الديوان وطلب نفس الطلب».

«قلت لحسن باشا يوسف: إيه الحكاية ياحسن باشا؟».

«قال: الملك عاوز كده».

«قلت: يا حسن باشا المرسوم صورته موجودة فى خزائن السراى».

«صارحنى حسن باشا بأن الملك يريد إعادة تعيين عثمان باشا بأمر ملكى بدلا من تعيينه بمرسوم».

«فقلت له: يا حسن يا خويا هذا عمل غير دستورى التعيين بمرسوم لطائفة كبار الموظفين بمرسوم تعده الوزارة ويوقعه الملك، هذا هو الدستور كما تعلم، وأنا لا أستطيع مخالفة الدستور فى هذا ولا فى غيره».

«ثم ماذا يقول الناس؟».

«ضربت كفًا بكف وقلت: أهذا يحدث بعد شهرين من قبول الرياسة (أى رياسة الوزارة) فى هذه الظروف الملعونة. . ألا يكفى ما أنا فيه».

«عثمان باشا المهدى لم يعمل شيئًا ومن حقه أن يبقى فى منصبه هذا حتى سن الخامسة والستين، ولكن الملك كان يريد أن يسطو على حكم من أحكام الدستور فى شأن خطير من شئون الجيش حتى يبقى الجيش من أوله لآخره فى يده».

«أصررت على طلبى بعد أن تكرر الطلب أكثر من مرة من كريم ثابت ومن حسن يوسف، وكنت ضيق الصدر فبدرت منى عبارة ثقيلة حيث قلت لكريم ثابت: «يا كريم إذا لم أسرق لنفسى فكيف أسرق لغيرى» فانصرف».

«ولا أدرى إن كان قد بلغ الملك عبارتى التى كان ينبغى أن أقول غيرها أو لم يبلغه، فقد كلمنى الملك فى هذا الموضوع تليفونيًا فى نفس اليوم قلت له: «إنه ليس من المصلحة أن يتبع هذا»، فلم يصغ إلىّ وجاءنى كريم ثابت وبكى وقال لى: «فى عرضك الملك بيضربنى.. ارحمنى».

«وكريم كان ماهرًا فى عرض ما يريد الحصول عليه، خصوصًا إذا كان خاصًا بالملك!!».

«قلت له: إن أنا رحمتك فمن يرحمنى غدا؟!».

«فاتنى أذكر بأن كامل بك سليم سكرتير عام مجلس الوزراء كان قد جاءنى من أيام قلائل وقال لى إن حسن باشا يوسف طلب منى أن أعطيه مرسوم تعيين عثمان المهدى تنفيذًا لرغبة الملك فلم أسلمه له وأريد أن أعرف رأيك».

«قلت له: لا تسلم هذا المرسوم لأحد واحفظه فى مكان أمين، وجاءنى حسن يوسف مرة أخرى فقلت له نفس الجملة التى سبق أن قلتها».

«فقال: وهل أبلغه ذلك؟».

«قلت: لا مانع عندى، انصرف وانتهت هذه المسألة».

(١٠٦)

ونأتى إلى ثالث أزمات إبراهيم عبد الهادى مع الملك فاروق فى أثناء رياسته للوزارة، وهى أزمة التصديق على الحكم على مصطفى كمال صدقى، وكان الملك يريد

من رئيس الوزراء ألا يصدق على الحكم على حين كان رئيس الوزراء يرى أن من واجبه أن يصدق على الحكم كى لا يكون أقل حرصًا على تطبيق القانون من القاضى المدنى الذى أصدر الحكم، وقد وصل إلحاح الملك إلى أن الرسل كانت تذهب إلى إبراهيم عبد الهادى صباحًا وظهرًا ومساء:

«. . . وبعد مدة قصيرة صدر حكم على مصطفى كمال صدقى الضابط المعروف وضابط آخر معه بالسجن خمس سنوات لضبطهما بأسلحة لا يجوز حملها خارج الثكنات بمقتضى قانون أصدرناه بمناسبة حوادث الاغتيالات والنسف التى جرت فى الأيام السابقة».

«لا أذكر اسم الضابط الآخر زميل مصطفى صدقى ولكنى كنت أعرف أنه من المشهورين بالاشتراك فى كل جريمة قتل يطلب المساهمة فيها، بل كان يسعى للاشتراك فيها!».

«ولما حكم على الضابطين بالحكم المشار إليه جاءنى بعدها كريم ثابت وقال: إن جلالة الملك يرجو ألا تصدق على الحكم».

«قلت: كيف يا كريم لا أصدق على الحكم وقد حوكم مصطفى كمال صدقى أمام قاضى نادر المثال وهو مختار بك عبد الله (وحكم عليه هو و) شريكه بخمس سنوات، وكان أول حكم يصدر بعد صدور القانون؟».

«والمعروف عن مصطفى كمال صدقى صلته المشبوهة بإحدى سيدات القصر».

«ولكن كل يوم صباحا وظهرا ومساء يحضر إلىّ واحد من السراى يرجونى ألا أصدق على الحكم، وقلت ذات مرة للأستاذ حسن يوسف: يا حسن القاضى المدنى يحكم حرصًا على تطبيق القانون ومصلحة الوطن، وأنا رئيس الوزراء أكون أقل من القاضى محافظة على تنفيذ القانون وحرصًا على أمن البلاد، يرضى مين ياحسن!!».

«كان يعاوننى فى تطبيق الأحكام العسكرية والشئون القانونية عمومًا مصطفى بك مرعى وزير الدولة، طلبته ورويت له ما حدث، وأن الواجب أن تسرع فى عرض الأحكام العرفية للتصديق عليها وفى مقدمتها الحكم الذى صدر على مصطفى كمال صدقى وزميله، فكان رأيه من رأيى وأشر على الحكم بالتصديق، وبعدها قدمت

استقالتى، وتولى حسين سرى باشا رياسة الوزارة وكان الأستاذ مصطفى بك مرعى أحد أعضائها وزير دولة للشئون القانونية كما كان فى وزارتى».

(١٠٧)

ومن الإنصاف لإبراهيم عبد الهادى أن نتأمل فيما يرويه عن الأزمة الرابعة بينه وبين الملك فاروق، وهى التى تعلقت بالخلاف الذى وقع بسبب مصروفات إصلاح يخت المحروسة، وهو الخلاف الذى يروى بعض المعاصرين أنه كان السبب فى إخراج إبراهيم عبد الهادى من رياسة الوزارة، ويظهر مما يرويه إبراهيم عبد الهادى أنه تحمل وحده مسئولية التوفيق بين الرغبات الفجائية للملك وبين القانون، كما وضع من القواعد ما يكفل سلامة الإجراءات دون أن يخلق مشكلة تصادم حادة، ومع هذا فإن مشاعر التربص والعداء فى القصر كانت كفيلة بأن تصور الأمور للملك فاروق على نحو آخر:

«. . . وما أن انتهيت من مشكلة مصطفى كمال صدقى حتى واجهتنى مشكلة يخت المحروسة».

«فلم أكد أفرغ من الميزانية حتى فاجأنى اثنان من الوزراء حسين بك فهمى وزير المالية والسيد حيدر وزير الدفاع، يقولان فى نفس واحد: عن إذنك يا سيادة الرئيس. . قلت: خير! قالا: فيه طلب جديد، يبقى ايه الطلب الجديد؟».

«قال: عاوزين اعتماد نصلح به اليخت الملكى «المحروسة»، فقلت: حسين فهمى يتكلم فى هذه المسألة ياسى حيدر».

«وتكلم حسين فهمى فقال: إننا نطلب اعتماداً خاصًا لإصلاح اليخت المحروسة».

«فقلت له: ولماذا لم تطلب هذا من البداية؟».

«فقال وزير المالية: لقد فوجئت بهذا الطلب من السراى أبلغنى به حيدر باشا الآن فقط».

«قلت: وتقدرون كم جنيهًا لإصلاح اليخت؟».

«فقال: لا أعرف!».

«قلت: لا تعرف، طيب اتكلم أنت يا حيدر، فلم يتكلم، وأنا أعرف أخلاقه، ومدى تقديرى له، الملك طلب منه هذا الطلب وهو يريد أن يضعها فى كتف رجل غيره».

«قلت لوزير المالية: دى مسألتك أنت يا حسين بك».

«فقال: السراى جبت خبراء وقدروا مبلغ مليون جنيه لإصلاح اليخت!».

«قلت: مليون جنيه، طيب حولوا الموضوع بحذافيره إلى اللجنة المالية فى مجلس النواب، دا مبلغ كبير».

«ومن الطبيعى أن يوجد وزير يحضر اللجنة المالية يدافع عن الطلب ومبرراته، وطلبت من حيدر باشا أن يكون هو الوزير الذى يقوم بهذه العملية».

«وكان رئيس اللجنة المالية بالمجلس الأستاذ سامح موسى، وهو نائب فى البرلمان من الحزب السعدى الذى أتشرف برياسته، فكلمته فى الموضوع وأبلغته بما يجب عمله».

«وذهب حيدر باشا ولم يتمكن من إقناع اللجنة باعتماد المليون جنيه، وجاءنى وطلب منى أن أذهب بنفسى إلى اللجنة حتى أتمكن من إقناعها باعتماد المبلغ، وذهبت إلى اللجنة قلت للزملاء أعضائها: أنتم خايفين من إيه؟ ضعوا ما شئتم من الشروط التى تضمن لمال الدولة السلام والأمان».

«أولاً: استدعوا خبراء يقررون هل من المصلحة استبقاء هذا اليخت القديم المصنوع من عهد إسماعيل باشا أو بعده، أم شراء يخت جديد حديث الصنع؟ وكم يكلف، فقد يكون ثمن اليخت الجديد أقل من المليون جنيه المطلوبة للإصلاح؟».

«فقالوا: إن أدوات اليخت القديم لا يوجد بديل لها لأنه قديم».

«قلت: ثانيًا: يطرح شراء اليخت الجديد فى مناقصة عالمية إن صح أن فى شراء الجديد مصلحة للدولة».

«ثالثًا: يوضع الاعتماد المطلوب تحت مسئولية رئيس الوزراء مباشرة، ويكون هو المسئول شخصيًا عنه».

«وأعتقد أن الشعور فى هذه القواعد التى قلتها واضح، وعلى هذا استراحت اللجنة لأنى جنبتها المسئولية فى هذا الموضوع ووضعتها فى عنق رئيس الوزراء».

«ضاق صدر الملك بهذا التصرف وشهد حسن باشا يوسف وكيل الديوان الملكى بأن أشد ما أغضب الملك على إبراهيم عبد الهادى موقفه من إصلاح يخت المحروسة».

(١٠٨)

ثم يفاجئنا إبراهيم عبد الهادى بأن الملك فاروق نجح فى أن يخفى مشاعره تجاهه، وأنه على النقيض من ذلك أظهر له تودداً لم يظهره من قبل لغيره، وذلك على الرغم من ضيقه منه، وذلك على الرغم من أن بعض الوزراء المقربين من إبراهيم عبد الهادى كانوا قد علموا نية الملك فى إقالة الوزارة، وربما يدفعنا هذا إلى التفكير فى أن الملك لم يكن فى واقع الأمر صاحب قرار إقالة إبراهيم عبد الهادى وإن كان طرفًا فى اتفاق على هذا، وأنه لهذا السبب حاول أن يظهر له من الود ما يتكفل بتخفيف وقع الإقالة عليه! ونحن نعرف من مذكرات كريم ثابت وحسن يوسف وغيرهما أن الاتفاق بين الملك والبريطانيين كان قد تم على إعادة الوفد إلى الحكم:

«. . . ودعانا الملك إلى غداء فى قصر المنتزه، وعلى مائدة الغداء كانت الموسيقى تصدح بأنغامها الجميلة، وإذا حضرة صاحب الجلالة يتفضل من باب التذكرة ويقول: المزيكة دى بتاعة المحروسة، بيفكرنى بالجريمة التى ارتكبتها وأنا ما خدتش بالى».

«ولكن الملك كان فى غاية اللطف معى، فقد استدعى بناته الثلاث الموجودات بالقصر وقدمهن إلىّ، ولعلها أول مرة يقدم الملك بناته للوزراء، على مدى علمى».

«وكان الملك فى غاية الرقة واللطف معى فى ذلك اليوم، كان يقدم لى السيجارة ويشعلها بنفسه، فخرج الوزراء يتعجبون على أن ما فعله الملك معى كان من آيات رضائه التام على الوزارة والوزراء ورئيسهم، وخرج الوزراء يتعجبون ولكن اثنين من الوزراء «الأنتيم» قوى معايا قالا لى: إحنا سمعنا إن هذه آخر أيام الوزارة؟!».

«قلت: ما فيش كلام من دا إطلاقًا، ولقد رأيتم بأنفسكم مدى عطف الملك ورضاه علينا».

«وكان تعليق أحمد عبد الغفار باشا أن قال: عجيبة يا إبراهيم؟».

«قلت: ولا عجيبة ولا حاجة يا أخى».

«وبعدها أقام الملك مأدبة لأعيان الإسكندرية يحضرها رئيس الوزراء ضرورى».

«حضرت المأدبة وفى أثنائها مال علىّ وقال: «أنت رايح تعمل إيه فى الإخوان المسلمين بعد كده؟».

«وكان جلالته طول مدة حكمى لم يتكلم معى فى شأن الإخوان المسلمين أبدًا».

«قلت: لا شىء أكثر مما فعلت لأحافظ على أمن البلاد وسلامة أهلها، وأحسست أن فى الأمر شيئا!!».

(١٠٩)

وفى موضع آخر من المذكرات يلخص إبراهيم عبد الهادى الأسباب التى أدت إلى اتخاذ قرار إقالة وزارته والاتفاق على هذه الإقالة من جانب الملك، ومن جانب الإنجليز على حد سواء فيقول:

«. . . أصبح الملك فى الشهرين الأخيرين من وزارتى لا يطيق ذكر اسمى، لكثرة ما عارضت طلباته المتكررة، كعدم التصديق على الحكم الذى صدر ضد مصطفى كمال صدقى، والقيود التى وضعتها بشأن اليخت الملكى «المحروسة»، وعدم الاستجابة فى تعيين عثمان باشا المهدى رئيسًا لأركان حرب الجيش بأمر ملكى بدلاً من مرسوم تتقدم به الوزارة إلى آخر تلك التصرفات غير المسئولة».

«كما أن الإنجليز ضاقوا ذرعًا بتشددى معهم فى مفاوضاتى مع المارشال سليم قائد القوات البريطانية، وإصرارى على مشروع صدقى - بيفن الذى يحدد جلاء القوات البريطانية نهائيًا فى سبتمبر من عام ١٩٤٩ مع الحفاظ على وحدة مصر والسودان، وهجوم المرحوم مصطفى النحاس باشا علىّ والتنديد فى خطبه بمسلكى مع الإخوان

المسلمين . . . كل هذه العوامل مجتمعة دفعت الملك إلى طلبه أن أقدم استقالتى فقدمتها» .

(١١٠)

ونعود مع مذكرات إبراهيم عبد الهادى إلى الفترة التى عمل فيها بالقرب من الملك رئيسًا للديوان الملكى (طيلة عام ونصف العام) لنتأمل فى انطباعاته عن الملك فى هذه الفترة، وهى الفترة التى لم تتطور علاقة الرجلين فيها إلى ما هو أكثر من علاقات الوظيفة .

ومن المهم أن نذكر أن إبراهيم عبد الهادى يتحدث فى أكثر من موضع من المذكرات عن عدم مشاركته للملك فى سهراته، ولا حتى فى سهره فيقول :

« . . . . . وقد سألنى بعض الأصدقاء على استحياء : ألم تكن تسهر معه فى بعض الليالى وشاهدت بنفسك ما يجرى؟» .

«فكان جوابى : أنا لم أدخل فى هذه المساخر أبدا، و لم أشهد معه حفلاً إلا ليلة واحدة فى نادى الضباط ولم أسهر معه بعدها إطلاقا لأننى رأيت حاجات لم تعجبنى من بعض ضباط الجيش و . . . ولعل ذلك من الأسباب التى عجلت بقيام ثورة ٢٣ يوليو» .

«وقد أعلمته أننى لا أحب السهر، وكان أحيانا يرسل إلىّ البوستة إلى المنزل فى الساعة العاشرة مساء» .

. . . . . .

«ومرة اتصل بى تليفونيا فى الساعة الثانية عشرة وسألنى عما تم فى البوستة التى أرسلها فى تلك الليلة، فأجبته بأن الصحة لا تساعدنى على السهر أكثر من التاسعة أو العاشرة مساء» .

. . . . . .

وفى موضع آخر يقول إبراهيم عبد الهادى :

« . . . وللحقيقة والتاريخ أننى لم أكن أحضر حفلات الملك أو سهراته الليلية سوى

الحفلات الرئيسية التقليدية التى كانت تستوجب حضورى، وبعضها إذا لم يكن مدعوا فيها رجال السلك السياسى كنت أعتذر فى الانصراف بعد الساعة التاسعة مباشرة، أو بعد التاسعة بقليل».

. . . . . .

ويؤكد إبراهيم عبد الهادى على ما أصبحنا متأكدين منه الآن من أن الملك لم يكن يعاقر الخمر، لكن الطريف أنه فى زمن نشر إبراهيم عبد الهادى لمذكراته كانت لاتزال هناك عقيدة فى أن الملك يشرب الخمر:

«وسألنى بعض الناس: هل كان يشرب الخمر؟».

«وأنا أؤكد أنه كان لا يشرب الخمر أبدًا».

(١١١)

ويؤكد إبراهيم عبد الهادى على أنه فى علاقته بالملك عندما كان رئيسًا لديوانه استطاع أن يرسم لنفسه حدودًا كرئيس ديوان قانونى فقط دون أن يتدخل فى أمور التشريفات أو البروتوكول:

«وقد سألتنى اللجنة التى شرفتنى بحضورها إلى منزلى برياسة اللواء غنيم (يقصد لجنة كتابة التاريخ التى تشكلت فى عهد الرئيس السادات) نفس السؤال الذى سأله بعض الأصدقاء عن علاقتى بالملك وأنا رئيس ديوانه، فأجبتهم تقريبا بنفس ما قلته، ومما قلت: إننى عندما ذهبت إلى السراى كرئيس للديوان الملكى عندما جلسنا إلى مائدة الغداء قال لهم هذا هو رئيس الديوان معفى من كل البروتوكول، وأنا فى الحقيقة لم يكن عندى استعداد أبدًا لهذا! أنا اشتغلت رئيس ديوان قانونى، لم أحاول أن أقف فى يوم من الأيام أزاحم تشريفاتى أو كبير أمناء أو.. أو.. إلخ، حسنين باشا الله يرحمه كان يحب كده، وكان تابعا وكل ميسر لما خلق له».

«أذكر مسألة حدثت فى سهرة وكان الملك عبد العزيز آل سعود سيحضر هذه السهرة، وحضر الوزراء والحشد الكبير من الكبراء وجلس كل واحد فى مكانه

المخصص له، بصيت فلم أجد لى مكانا، المفروض أن يكون إلى يساره، فناديت أحد التشريفاتية بصوت عال، ولما حضر قلت له بصوت سمعه كل الحاضرين: «أنا رئيس ديوان الملك ولست خدامًا عند الملك»، فوضع لى الكرسى إلى جوار كرسى الملك، وهذا أمر طبيعى، وأنا إذ أقول هذا أمام الحاضرين ليفهم الجميع أننى رئيس ديوان الملك ولا أحب أحدًا ينتقص من مقامى».

«ليت أحمد عبد الغفار باشا كان على قيد الحياة وسألتموه عن هذه الواقعة لذكرها بتفاصيلها لأنه كان حاضرا!».

(١١٢)

يروى إبراهيم عبد الهادى كيف أنه حاول إصلاح بعض عيوب الملك من دون جدوى، وهو يلخص صفات الملك البارزة فى أربع صفات: ذكاء حاد، حرص على الثأر، اعتقاد فى الفهم الكامل، حرص شديد على جمع المال.

ومع أنه لا يضرب أمثلة كثيرة على الصفات الثلاث الأولى فإنه يفيض فى الحديث عن الصفة الرابعة، وهو يستعرض قصة مهمة حول حرص فاروق على المال راويًا موقف الملك من المقارنة التى عقدها له (الضمير يعود على إبراهيم عبد الهادى نفسه) بين سلوك ملكى اليمن والسعودية بما يتعلق بجمع المال والحرص عليه، وقد لمس أن الملك فاروق كان يؤثر أسلوب ملك اليمن فى اكتناز المال والإكثار منه!!

ويشير إبراهيم عبد الهادى بصراحة إلى شح الملك بالمعونة فى إنشاء معمل لقاح لمواجهة الأوبئة، على حين أنه أعلن عن رفض تبرع البدراوى باشا بعشرة آلاف جنيه للمشروع، وذلك على الرغم من محاولة إبراهيم عبد الهادى الحصول على دعمه المادى للمشروع دون جدوى:

«.. لقد تعاملت مع الملك فى وظيفتى كرئيس ديوان ثمانية عشر شهرا فعرفته عن قرب، كانت فيه صفات بارزة يتميز بها: حرصه الشديد على جمع المال، ادعاؤه بأنه يفهم كل حاجة حتى قبل أن يتم عرضها عليه بالكامل، لا ينسى الثار، ذكاؤه الحاد».

«حاولت أن أعالج فيه الصفات الثلاث الأول بطريق غير مباشر بالتلميح دون التصريح فلم أوفق، لأنها أصبحت جزءاً منه».

«جمعتنى الظروف الطيبة بالملك عبد العزيز آل سعود وأنا أمير للحج عام ١٩٤٥، وكان على البداوة الكاملة، ونشأت بينه وبينى مودة لسبب ما حتى إنه طلب منى أن أكون بمجلسه يوميًا ما استطعت طالما أنا موجود بالأراضى السعودية، وكان الرجل ممتعا فى حديثه وتصرفاته ولمحاته الذكية».

«وأذكر وأنا جالس معه ذات يوم أن جاءه ولد من أولاده وقال له: عاوز فلوس، فنادى على أحد الخدم وقال له: وديه لعبد الله السليمان وزير المالية، فابتسمت ابتسامة خفيفة سرعان ما فهم مغزاها فقال لى: أنت بتضحك ليه علشان أنا ما معى فلوس شايلها، اسمع يا ابنى طالما كنت ملكا على هذه البلاد فلا يعنينى أن يكون فى جيبى قرش واحد، لأن كل ما فيها لا يعز علىّ، لكن يا ابنى إذا كان من عمل الملوك أن يكنزوا الذهب والفضة فيوم يأتيهم عدوهم بغتة سيشغلهم الذهب والفضة عن إنقاذ أنفسهم وأولادهم وبلادهم، لأن حرصهم متعلق بهذا وحده. لقد أشار علىّ بعض رجالى أن أحتفظ ببعض الأموال فى الخارج للظروف فلم أستمع لمشورتهم، فلما ألحوا زجرتهم».

«هذا كلام الملك البدوى على الفطرة».

«جرت مرة الرغبة فى إنشاء معمل لقاح لمواجهة الأوبئة كالكوليرا وغيرها حتى لا نعتمد على الخارج عندما يدهمنا الوباء.. أى وباء، ودعى الناس إلى الاكتتاب فتقدم سيد باشا البدراوى بعشرة آلاف جنيه، أنا اعتبرت هذا ولاشك عملاً طيبًا، وإذا بى أسمع أن الملك أبلغه عن طريق أحد التشريفياتية بأن هذا المبلغ مرفوض وعلق بأن المبلغ تافه بالنسبة لثروة البدراوى باشا».

«كثير من الناس الذين لم يكونوا يسيئون الظن بالملك تبادر إلى أذهانهم أنه سينهض وحده بالمشروع، من ماله الخاص، انتظرنا فلم يخرج من الجيب الخاص قرش واحد، كان دائما يدعونا للغداء معه ويدور الحديث ويرفع الكلفة ويتبسط فى حديثه».

«وجاءت سيرة الإمام يحيى حميد الدين وكيف تمتلئ خزانته بالمال فامتدح هذا التصرف. شغلتنا هذه المسألة، قلت: يا مولانا.. هذا رجل متفقه فى الدين وعلى

شيء من العلم، والملك عبد العزيز ملك صحراوى عايش على الفطرة وانظر الفرق بين الاثنين، وقصصت عليه ما جرى من حديثى السابق معه بمناسبة حضور ولد من أولاده يطلب بعض الفلوس فأحاله على وزير المالية لأنه لا يحمل مالاً فى جيبه، وسكت أنتصر رده وظننت أنه سيتحرك ويؤيد وجهة نظرى ولكنه تحرك فى جانب معاكس، مضاد، قال: لا . . أتذكر يوم وليت الملك وقد زين لى على باشا ماهر أن أتخلى عن بعض مخصصاتى، قلت: نعم أذكر ذلك جيدا ولا أنساه».

«قال: هل يذكر الشعب هذا؟».

«قلت: لاشك أنه يذكره جيدا ولكنه ينتظر من مولانا المزيد، وأن تتوالى المكرمات، ولاشك عندى فى أنك حين رفضت جلالتك تبرع بدراوى باشا لمعمل اللقاح اعتقد كل إنسان فى مصر أن جلالة الملك سيتولى المشروع من ماله الخاص، فسكت».

(١١٣)

ويعزو إبراهيم عبد الهادى كثيراً من تصرفات الملك فاروق إلى ضعف تعليمه، نافيًا عنه فى الوقت نفسه الجهل:

«. . . يسمع الناس عن سهراته الماجنة (أى سهرات الملك فاروق)، وعن مغامراته وعن جلساء هذه السهرات حول موائد القمار، وأنهم جميعا من رجال المال الكبار والسماسرة الذين يريدون أن يحققوا لأنفسهم أرباحًا ضخمة من صلاتهم به، وأنهم كانوا يخسرون متعمدين لترضيته وهم واثقون بأنهم سيحققون أضعاف ما خسروا فى صفقاتهم وأعمالهم المالية. إلياس أندراوس وأمثاله كثيرون والبلد هى الخاسرة فى النهاية!! كل ذلك نتيجة ضعف التعليم ولا أقول الجهل، فلو كان على شيء من المعرفة التى تليق بالملوك. . . ما كان يشتهى لقاء أهل العلم والأدب، ولم أره يقرأ كتابًا مفيدًا، أو يطلع على ميزانيات الدول الأخرى، وأمثال هذه الموضوعات التى تفيده فى حكمه».

«لاشيء من هذا أبدًا، أضف إلى ذلك العناد المرذول إلى أبعد الحدود حتى لو كان هذا العناد يسيء إلى نفسه وإلى عائلته، ذلك ما جعل أيام حكمه متعبة لمن معه، ومرهقة للشعب، ولم تتحقق فيها كثير من الآمال المرجوة».

(١١٤)

ومع كل هذا فإن إبراهيم عبد الهادى يحرص على أن يبرئ الملك فاروق من تهمة التساهل فى حقوق البلد، وهو يقول إنه كان وطنيًا وكان هذا يكفيه، لكنه كان يريد أن يظهر كل شىء على أنه تم بتوجيهه وبمشورته، وهو ما يعتبره إبراهيم عبد الهادى رغبة فى التسلط وضعفا فى التعليم:

«واعتقادى الشخصى فيه أنه لم يكن تبدو منه رغبة أبدًا فى أن يتساهل فى حق من حقوق البلد للإنجليز، أبدًا.. أبدًا، كل ما كان يهمه فى هذه الشئون أن تتم على يديه أو يقال إنها تمت على يديه وبمشورته حتى يبقى صاحب التصرف فى البلد وحده، وهذه كانت مصيبته».

«قبل أن أسافر للمفاوضات مع صدقى باشا قابلنى على انفراد بناء على طلبه، وقال لى: يا فلان أنت عارف كل حاجة ولست فى حاجة إلى توصية».

«يبدو لى أنه قد ورث عن أبيه رغبته فى التسلط مع جهل وعدم تعليم، فأراد أن يوسع سلطاته وساعده على ذلك بعض المحيطين به وفى مقدمتهم على ماهر وأحمد حسنين إلى أن انتهى به الأمر أنه كان لا يعبأ برجال الدولة، وكثيرًا ما كان يصرح بأن كل واحد منهم رهن إشارته فيلبى ما يأمر طائعًا شاكرًا، ولكنه صدم عندما أراد أن يجرب هذا مع أحمد ماهر، أحمد ماهر كان ضخمًا، كان عملاقًا، كان جبلاً قل فيه من هذه الصفات الكريمة ما تشاء».

(١١٥)

ونأتى إلى جوهر آراء إبراهيم عبد الهادى فى انتقاد الملك فاروق وأدائه، ونحن نراه يلخص رأيه فى الملك فاروق فيقول: إنه كان يعيش وسط الخدم ولا يطيق معارضة أحد من الرجال المحترمين، وأن هؤلاء الذين كانوا يكونون حاشيته كانوا سعداء بوجودهم إلى جوار الملك فاروق دون أن يظهروا ضيقًا بأى تصرف منه، وهو يضرب بحيدر ومرتضى المراغى المثل على المسئولين الذين كانوا يخضعون للخدم:

«. . . من أجل هذا كان يضيق بالنقراشى لأن الملك كان يعيش فى وسط الخدم، محمد حسن . . أنطون بوللى . . إلياس أندراوس . . كريم ثابت، والأخير هذا كان فى غاية الذكاء والخبث، ماذا يهمه إلا أن يكون الملك راضيًا عنه مهما ارتكب فى حقه».

«وجميع هؤلاء كانوا عندما يضربهم الملك بحذائه يقولون له: «أحسنت يا مولاى».

«وأعجب العجب أنه كان فى غاية الذكاء، أنا ما رأيت إنسانا يقابل ضيفا ويسترضيه ويحسن لقاءه مثله، ولكن للأسف لم يكن يطيق أن يسمع نصيحة أحد من مسئول . . مذكرة تعرض عليه . . بعد ثلاثة سطور من تلاوتها يقول: أنا عارف . . أنا عارف الباقى . . غيره وهو لا يعرف، ولسان حاله يقول هم رايحين يعلمونى».

«ولذلك بسط الخدم نفوذهم على كثير من المسئولين أهل الخبرة، أنا عيناى لم تر ولكنى كنت بحيث أستطيع أن أميز الصدق من الكذب».

«والذين كانوا يعملون فى مكتب السيد حيدر يعلمون كم كان يستمر النور الأحمر مضاء على باب مكتبه إذا دخل عليه أحد من خدم الملك، وعند الأستاذ مرتضى باشا المراغى أيضا لما كان محمد حسن الشماشرجى يقابله فى وزارة الداخلية يضاء النور الأحمر ساعة وربما أكثر، وذلك كان من عدم تقديره للمسئولية».

(١١٦)

وينسب إبراهيم عبد الهادى المسئولية عن فساد الملك إلى على ماهر وأحمد حسنين، وهو يحرص على أن ينقل بعض ما رواه مراد محسن عن سلوك أحمد حسنين الشائن:

«تولى الملك صغير السن، لم يكتمل تعليمه، قليل الخبرة، بل لا خبرة إطلاقًا، وقع فى أيدى على ماهر ومن قبل ومن بعد فى يد حسنين . . وكان حسنين باشا دائمًا يقول له: ما تقابلشى حد، حتى يبقى فى حوزته».

«وحكايات عزيز باشا المصرى عن حسنين وعن الملك يوم كان معهما فى إنجلترا يدرس . . كثيرة ومثيرة وسيئة».

«لقد فتح على ماهر وحسنين باشا شهيته للحكم المطلق، كان الاثنان يشجعانه على ذلك، أمرك يا مولاى.. توجيهاتك يا مولاى.. نصائحك يا مولاى.. إرشاداتك يا مولاى».

«شاب لم يبلغ العشرين من عمره لم يكمل تعليمه، أحاط به اثنان كلاهما يريد أن يستأثر به ليكون هو الملك من وراء الستار، يسارعان فى إرضاء نزواته، يبالغان فى إحاطته بهالة كاذبة باطلة أشعلت فى قلبه الغرور، أفهموه أنه وحده الذى يستطيع أن ينهض بالبلاد، وما هؤلاء الساسة القدامى قد تجمدت أفكارهم وأكثرهم مصاب بالنقرس وأصبح تفكيره غير سليم، وعليك ألا تنزل عن تبعاتك وتتخلى عن مسئولياتك فأنت المسئول الأول والعامل الأول، وأنت الذى تأمر بتشكيل الوزارات وفقًا للتوجيهات التى رسمتها لا التوجيهات التى يرسمها هؤلاء الوزراء».

«وللأسف فإن الكثيرين جروا على إرضاء هذه النزعات فيه حتى يحققوا مآربهم وأغراضهم الذاتية، أو حتى لا يشمتوا أعداءهم فيهم، من هنا جاءت النكبات».

«ولو أنه توافرت فيه حكمة الخبرة والتجارب والمشورة الصادقة من حاشيته ومستشاريه والمحيطين به، لما انتهت البلاد إلى ما انتهت إليه، ولما انتهى هو إلى تلك النتيجة السيئة بفقدان ملكه، ونفيه شريدًا طريدًا لا هدف ولا غاية له إلا أن يعيش فى الكباريهات، ويضيع وقته وسط الغوانى، ومَنْ هن أسوأ من الغوانى».

«حسنين باشا أول مَنْ قاده إلى هذا الطريق البطال، وهو مازال ولدًا غريرًا يدرس بإنجلترا، [مستغلاً] وجوده بالقصر قريبا منه ومن أمه الملكة صاحبة النفوذ والاحترام يومئذ عند ابنها الملك».

«ولمراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية أحاديث طويلة عن حسنين باشا وأدواره، بل قل ألعابه فى السراى، وتأثيره على الملكة الأم، وقد ذكر لمن يثق فيهم بأن حسنين باشا كان ممثلاً بارعًا، وأن مراد باشا تجاوز فى أحاديثه إلى حد غير مألوف، فقد قال إن الملكة جاءته وصارحته بأن حياتها أصبحت تعسة لأنها تحب حسنين وراودته عن نفسها فأبى وكأنه يوسف عليه السلام».

«ومضى حسنين فى تمثيله وتصنعه والملكة الأم تزداد هيامًا حتى حقق غرضه وتزوجها زواجًا عرفيًا بعد أن طلق أم أولاده، وكان أحد شهود العقد على ما علمت الأستاذ سليمان نجيب الممثل المعروف، وكان صديقا شخصيًا لحسنين ويأتمنه على كثير من أسراره».

«وهكذا نال حسنين ما تمنى وسيطر على السراى إلى أن انتهى الأمر بالملك وبالملكة الأم وابنتها فتحية إلى تلك النهاية المحزنة».

(١١٧)

ويتصل بحديث إبراهيم عبد الهادى عن علاقته بالملك ورأيه فيه ما يرويه عن دوره هو نفسه فى تأجيل طلاق الملكة فريدة وإلحاحه على الملك ألا يمضى فى هذا السبيل، ومحاولته أو تفكيره فى محاولة الاتصال بالملكة فريدة عند مرض الملك، وما انتهى إليه الأمر فى قضية الطلاق حين دعا الملك الشيخ «أبو العينين» وأكرهه على إجراء الطلاق:

«. . . . . لما دخلت الديوان الملكى جاءنى مراد محسن باشا رحمه الله ومعه دوسيه وضعه أمامى على المكتب، وبعد أن هنأنى بمنصبى وشرب القهوة سألته عما فى هذا الدوسيه فقال: الدوسيه ده خاص بطلاق الملكة فريدة، فانزعجت وقلت له: أيكون فاتحة عملى بديوان جلالة الملك طلاق الملكة فريدة؟ فقال لى: أنا خلصت من هذا الدوسيه، وأنا أقدرك وأرجو لك النجاح، وقد أمرنى الملك بعرضه عليك وأوصيك بأمرين تتجنبهما، الطمع فى إصلاح ما بين الملك والملكة فريدة، أو ما بينه وبين أمه، وانصرف».

«أنا ماذا أصنع بهذه البلوى التى انحطت علىّ؟».

«وضعت الدوسيه مهملاً فى أحد أدراج مكتبى بعد أن اطلعت عليه وقلت ما بينى وبين نفسى لا أبدأ الحديث فيه مع الملك لعل النسيان أو الظروف تتحسن ولا يقع شىء من هذا. مرت شهور فعلاً لا أنا تكلمت ولا أحد كلمنى فى الموضوع، وفى أحد الأيام بعد الغداء بدأ يسألنى فى موضوع فريدة، قلت: يا جلالة الملك إنه أمر خطير جدًا».

«قال: ألست ككل الناس وأقل الناس لى الحق فى الزواج ولى الحق فى الطلاق».

«قلت: الملك ليس ككل الناس، ولذلك فالحرص من جانبك على رضا الناس واجب، ولا تنس أن نصف الشعب من النساء وسيغبضهن هذا التصرف، وسيعطف هؤلاء بالفطرة على جنسهن، وكل طفل وكل ولد سيتأثر بأمه ويتبعها فى العطف على الملكة، ذلك إلى أن الرجال كثير منهم لا يرضى عن هذا».

«فكرر التساؤل: ألست الملك ولى شئونى الخاصة؟».

«قلت: نعم، وفى هذا نعم! ولكنك يا مولاى لا تملك ما يملك آحاد الناس، فسكت قليلاً ثم حاول بعد ذلك أن يشعرنى بأن له ما يبرر تصرفه، فاعتذرت عن الاستمرار فى الحديث».

«ولما مرض ودخل مستشفى المواساة بالإسكندرية ذهبت لزيارته فأراد أن يؤثر علىّ فى الموضوع وقال: كل الناس جاءت وزارتنى إلا فريدة، ففرحت وقلت إن الرجل يعز عليه أن أكثر الناس تسأل عنه إلا الملكة، فقلت له فى الحال: إننى سأتصل بالملكة فريدة، وعندما تسمع أن جلالتك سألت عنها ستكون أسعد الناس بهذا».

«فقال: لا.. لا.. لا».

«وبعد أن خرج من المستشفى وأبلّ من مرضه جاءنى الشيخ «أبو العينين» قاضى محكمة الإسكندرية الشرعية بقصر رأس التين وأخبرنى بما دار بينه وبين الملك».

«قال له الملك: أنا جايبك لنطلق الملكة فريدة، فحاول الشيخ أن ينصحه وقال له: إن أبغض الحلال عند الله الطلاق، وكلامًا آخر».

«ولكن الملك قال له: اسمع أنا جايبك مش عشان تدينى نصايح فى عدم الطلاق، أنا جايبك علشان نطلق».

«وثبت ممن حضر مع الشيخ «أبو العينين» أن ما قاله للملك هو ما رواه لى.. ولكن الملك أمره أن يجرى مراسيم الطلاق فأجراها مكرها!».

«هذه صورة من صور العناد المقيت وعدم قبوله النصح ولو كان لصالحه، عناده مع أمه.. عناده مع أخوته الذى جره إلى مساوئ كثيرة جدًا شرب مرارتها وآلامها حتى انتهى».

(١١٨)

ونأتى إلى الموضوع الرابع عشر من الموضوعات المهمة التى تتناولها هذه المذكرات، وهو قصة اللقاء المحورى بين جمال عبد الناصر وبين صاحب هذه المذكرات، وقد كان اللقاء غير تقليدى على نحو من الأنحاء، فهو لقاء بين رئيس وزراء يحقق بنفسه فى تورط بعض الضباط الشبان فى حمل السلاح، وبين ضابط تورط فى هذا الجرم ثم أصبح بعد أقل من ٣ سنوات من كبار رجال عهد جديد فرضته ثورة شارك هو نفسه فى صنعها.

والواقع أن إبراهيم عبد الهادى قد حرص فى مذكراته على أن يجلو حقيقة موقفه من التحقيق مع جمال عبد الناصر حين قبض عليه بتهمة حيازة السلاح، وهى تهمة كانت عقوبتها تصل إلى السجن خمس سنوات، ويبدو إبراهيم عبد الهادى غاضبًا من روايتين متناقضتين شاعتا فى عهد الثورة، ولم يكن لهما فى رأيه نصيب من الصحة، الأولى وردت فى كتاب للدكتور الحوفى عن البطولة والأبطال وفيها صور إبراهيم عبد الهادى وهو رئيس الوزراء خائفًا من جمال عبد الناصر المقبوض عليه وهو صاغ(!!) أما الثانية فهى مناقضة للأولى تمامًا وقد أريد بها إظهار تعسف إبراهيم عبد الهادى فقيل إنه أوقف جمال عبد الناصر تسع ساعات أمامه.

أما رواية إبراهيم عبد الهادى عن هذه الواقعة فتتضمن ما يسجل به أنه لم يخف إعجابه بجمال عبد الناصر لأنه اعترف بأنه كان من الإخوان المسلمين، وبأن الأسلحة تخصه وقد جمعها فى أثناء اشتراكه فى حرب فلسطين وحصاره فى الفالوجا:

«... جاءنى جمال عبد الناصر مقبوضًا عليه بنفس تهمة الضابط مصطفى كمال صدقى، وهى إحراز أسلحة غير مرخصة، وكنا قد أصدرنا قانونًا بمحاكمة أى فرد يحمل سلاحًا غير مرخص أمام محكمة عسكرية، حتى ولو كان ضابطًا خارج وحدته».

«والذى جاءنى به مقبوضا عليه المرحوم الفريق عثمان باشا المهدى رئيس هيئة أركان الجيش وقد أوثق اثنان يديه وكان الحكم يعطى خمس سنوات سجن، فلما جاءنى على هذه الصورة استنكرتها وقلت: ضابط كبير زى ده لا يصح.. فكوا وثاقه».

«جلس عثمان باشا وتصادف وجود عبد الحميد باشا عبد الحق وزير التموين عندى فى ذلك الوقت، وجلس عثمان المهدى وعبد الحميد عبد الحق ووقف أمامى جمال عبد الناصر ولم يجلس، وطبيعى لو كنت طلبت منه أن يجلس لما جلس، فسألته:

«هل صحيح يا ابنى أنهم ضبطوا عندك سلاحًا؟».

«فقال: أيوه حصل، وأنا من يوم ما كنت فى حرب فلسطين وكنت من بين المحاصرين فى الفالوجا ولم أعد إلى القاهرة إلا بعد الهدنة وفك الحصار».

«قلت له: أنت من الإخوان المسلمين وقبضوا عليك على هذا الأساس؟».

«قال: نعم كنت من الإخوان.. ولكن أنا لم أشترك فى قتل النقراشى ولا صلة لى بالحادث، ولا فى تدريب الإخوان على السلاح».

«وطبيعى أنه مادام كان موجودًا فى فلسطين طول هذه المدة فلا يمكن أن يكون شريكا فى قتل النقراشى. الواقع أننى تأثرت جدًا باعترافه الصريح أنه كان من الإخوان المسلمين، وقلت هذا عسكرى صادق، وكان باستطاعته أن ينكر، ثم ذكر أن السلاح المضبوط جمعه وهو فى الفالوجا محاصر ومحتفظ به للذكرى».

«وأيامها كان قد حكم على الضابط مصطفى كمال صدقى بخمس سنوات، ومعه ضابط آخر من النوع الدموى الذى يسعى لارتكاب أى جريمة دون هدف إلا إشباع غريزته الدموية، والحكم عندى للتصديق عليه، والملك واجع دماغى يبعث إلىّ رسله مرة الأستاذ حسن باشا يوسف، ومرة الأستاذ كريم ثابت يطلب منه عدم التصديق على الحكم بوصفى الحاكم العسكرى، وهذا ضابط جاءنى ولا وراءه حد ولا قدامه حد فى السرايا ولا فى غيرها برجولة أو بشىء شبيه بهذا».

«فقلت له: اسمع يا ابنى.. أنت ضابط بتحمل السلاح علنًا وليس لك عمل آخر غير حمل السلاح علنا، وأنا رئيس حكومة ومن حقى حمل السلاح علنًا، أنا أعتبر السلاح المضبوط عندك سلاحًا من حقك ولاسيما أنك تحفظه للذكرى وللتاريخ!!».

«لكن تحب تشتغل بالسياسة.. استقيل من الجيش وأنت حر وعليك أن تتحمل المسئولية، أما الآن فأنت تحمل أمانة العسكرى المكلف بحماية الوطن».

«وهنا قال الضابط مصطفى ماهر عضو اللجنة: لقد كتب ذلك عثمان باشا المهدى فى مذكراته؟».

«فقلت له: هل ذكر عثمان باشا أنى ضربته أو أهنته كما ذكر بعد ذلك؟».

«المهم عثمان باشا كان «فريق» فقلت له اجلس، والسيد جمال كان «صاغ» حتى لو قلت له اقعد ما يقعدش».

«فى هذا اليوم وفى تلك الساعة بالذات جاء وقت تشييع جنازة المرحوم حسن باشا صادق من جامع عمر مكرم، وكان حسن باشا جارى فى المعادى وصديقى فى الوقت نفسه، فاستأذنت الحاضرين فى الذهاب للمشاركة فى العزاء لمدة نصف ساعة على الأكثر، وقلت للسيد جمال (أى جمال عبد الناصر): انتظرنى يا ابنى فى غرفة مجلس الوزراء حتى أعود ويكون اللواء طلعت وكيل الحكمدار قد حضر ومنه أتأكد أنك لست من الإخوان المسلمين».

«وخرجت وعدت بعد تشييع الجنازة، وكان اللواء طلعت قد حضر فأبلغنى أنه كان من الإخوان المسلمين وأنه لا صلة له بهم الآن».

«دخلت قاعة مجلس الوزراء وكنت قد طلبت بعض السندوتشات من «جروبى» لأن عندى سكر والوقت تأخر، فلما نهض حييته وأمرته بالجلوس فامتنع فقلت: يا حبيبى اقعد وكل ساندوتش معايا، فقال: متشكر.. متشكر ياباشا.. وكررها أكثر من مرة».

«كنت قد تأكدت من طلعت أنه ليس من الإخوان المسلمين فقلت له يكاد يكون حرفيًا: طيب يا ابنى روح، وخرج ولم أوقفه أمامى تسع ساعات ولا سبع ساعات كما ذكرت بعض الصحف، هو أنا رئيس الوزراء والا شيخ خفراء حتى أوقف أمامى ضابطًا سبع ساعات أحقق معه!».

«وهل هى وظيفتى؟».

«كما ذكر أيضًا فى كتاب أننى كنت أرتجف أمامه وقد وقف أمامى كالأسد أو كالبطل

الضرغام، شيء لا يصدقه عقل، مَنْ الذى يخاف فينا أنا أم هو؟ وما موجب الخوف وقتئذ؟».

«فلا أنا خفت ولا هو خاف، وما حدث رويته، ومادام الفريق عثمان باشا المهدى قد كتب مذكراته فأنا موقن أنه كتبها بصدق وأمانة لأنه كان رجلاً يخاف الله».

«والذى كتب هذا الكتاب رجل فاضل جدّا هو الدكتور أحمد محمد الحوفى، وقد أقسم هذا الرجل الفاضل لأصدقائه ومعارفه أنه لم يكتب هذا الكلام لأنه كلام رخيص لا يصدقه عاقل بالنسبة لرجل مثلى، وقال كلاما عنى أكثر من هذا، وأنه لم يطبع الكتاب وإنما طبعته الحكومة، وهو كتاب تقدم به بعنوان «البطولة والأبطال» ونال جائزة من أجله فأقحم فيه هذا الكلام ربما بغير علم من الرئيس جمال عبد الناصر نفسه، ولا يسعنى فى هذه المذكرات إن قدر لها الظهور إلا أن أقدم له خالص شكرى، ويقينى أنه صادق فيما قال».

(١١٩)

ونأتى إلى الموضوع الخامس عشر من الموضوعات الكبرى التى تتناولها هذه المذكرات، وهو ذكريات إبراهيم عبد الهادى عن الفترة الأولى من عهد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهى الفترة التى شهدت محنته الشهيرة حين حوكم أمام محكمة استثنائية وحكم عليه بالإعدام:

يروى إبراهيم عبد الهادى قصة اللقاء الذى تم بين مجموعة من رموز الأحزاب المعارضة كان هو منهم، وبين بعض قادة الثورة، وهو لقاء فاتر، حيا فيه الزعماء قادة الثورة فرد هؤلاء التحية عليهم دون أن يدعوهم للجلوس وأبقوهم واقفين كالتلامذة على حد تعبير إبراهيم عبد الهادى:

«. . . . . بعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو اتفقنا لطفى السيد باشا، والدكتور محمد حسين هيكل باشا، وأحمد عبد الغفار باشا، وبهى الدين بركات باشا، ودسوقى أباظة باشا، وعبد السلام الشاذلى باشا وأنا، اتفقنا على أن نزور ثكنات مصطفى باشا ونهنئ اللواء محمد نجيب ورجال الثورة بنجاح ثورتهم، ونتمنى لهم التوفيق فى مهمتهم».

«وذهبنا واستقبلنا استقبالاً لا بأس به، وحيياهم وردوا التحية ونحن واقفون أمامهم كالتلامذة، وحضر واحد منهم دار حولنا تبين لى فيما بعد أنه جمال عبد الناصر، الذى جاءنى مقبوضًا عليه وأنا رئيس وزارة وكلمته كلمتين وانتهى أمره معى».

«تكلم لطفى باشا كلمتين طيبتين وطلب منى أن أقول كلمة فقلت له لقد قلت ما فيه الكفاية، وسلمنا وخرجنا».

(١٢٠)

يروى إبراهيم عبد الهادى كذلك أن اللواء أحمد فؤاد صادق زاره فى منزله وأنهى إليه أن الرجل المسيطر على الجماعة وهو جمال عبد الناصر يعتبر رجله هو، أى رجل إبراهيم عبد الهادى، لأنه هو الذى أنقذه من قبل من الاعتقال:

«كان اللواء فؤاد صادق باشا صديقى، وفى ثانى يوم من هذه المقابلة زارنى فى منزلى صباحًا وسألنى: ما هو إحساسك وتقديرك لما حدث؟».

«قلت: لا أعرف بكرة يكون فيه إيه، وعلى الله تدبير الأمور».

«فقال فؤاد باشا: إن الرجل الموجه للجماعة يعتبر رجلك!!».

فقلت: مَنْ هو؟».

«قال: الرجل الذى أفرجت عنه حين جاءك مقبوضًا عليه سنة ١٩٤٩ وعاملته معاملة حسنة».

«قلت: افتكرته الآن، ولعله الشخص الذى دار حولنا ولم أعرفه وقتئذ!!».

(١٢١)

ثم ينتقل إبراهيم عبد الهادى إلى رواية ذكرياته عن تشكيل محكمة الثورة وتقديمه

هو نفسه ليكون أول المتهمين الثلاثين أمام هذه المحكمة، وهو يعود بذاكرته إلى ما سمعه بأذنيه حين ذهب لتهنئة رجال الثورة، ولم يعره التفاتًا فى وقتها:

«وأذكر ونحن داخلون إلى ثكنات مصطفى باشا سمعت من رجل لا أعرفه أهو دا إبراهيم عبد الهادى الذى سيحاكم أمام محكمة الشعب قريبًا!!».

«لم أعر كلماته أهمية إلى أن جاء يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وعقد رجال الثورة مؤتمرا شعبيا فى ميدان عابدين حشدوا فيه آلاف المواطنين، تكلم فيه الرئيس اللواء محمد نجيب، والبكباشى جمال عبد الناصر، وقائد الجناح جمال سالم، والصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومى».

«وقد كتبوا يقولون إن صلاح سالم كشف عن وثيقة خطيرة تثبت التحالف بين الاستعمار وطبقة الخونة والرجعيين، ثم أعلن تشكيل محكمة الثورة لمحاكمة المتهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد، وكنت أنا أول مَنْ قدموا للمحاكمة بتهمة الخيانة، وكتبت الصحف اليومية كلها بإملاء منهم بعنوان ضخم كبير ملأ الصفحات الأولى:

«محاكمة الخائن الأول الذى هو أنا!!».

«وصدر قرار تشكيل محكمة الثورة من قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى رئيسًا، وعضوية البكباشى محمد أنور السادات، وقائد الأسراب حسن إبراهيم، والبكباشى زكريا محيى الدين رئيسًا لمكتب التحقيق والادعاء بالمحكمة».

«وقدم للمحاكمة أمام هذه المحكمة ثلاثون متهمًا من بينهم السيدة زينب عبد الواحد الوكيل حرم الرئيس السابق مصطفى النحاس».

«وكنت أنا أول المتهمين أمام المحكمة، وكانت المحاكمة ذات شقين:

«الشق الأول: محاكمة علنية».

«والشق الثانى: محاكمة سرية».

«وقد نشرت الصحف المحاكمة العلنية وسأذكر أهم ما جاء فيها، أما المحاكمة السرية فسأرويها بمنتهى الأمانة والصدق والله على ما أقول شهيد».

(١٢٢)

وفى موضع ثان يروى إبراهيم عبد الهادى بمرارة ملحوظة كيف نما إلى علمه مبكراً ما سوف يحدث له على يد محكمة الثورة، وهو حريص على أن يشير إلى أنه كان يثق فى الله وفى نفسه، ولم يجزع لما أدرك أنه مقبل عليه:

«لقد سمعت الحكم علىّ قبل أن أقدم إلى المحاكمة بشهور، سمعته وأنا ذاهب مع إخوانى لطفى السيد، وهيكل، وبهى الدين بركات وآخرين إلى ثكنات مصطفى باشا نهنئ الرئيس محمد نجيب وإخوانه على نجاح ثورتهم».

«وجاءنى الدكتور محمد أبو الليل فى الصباح الباكر بالإسكندرية قبل تقديمى إلى المحاكمة بيومين وقال لى: إنهم سيحاكمونك ويحكمون عليك بالإعدام، قلت له: ماذا تريده منى؟».

«قال: تعمل كونسلتو من الأطباء يقررون أن صحتك تعبانة جدّا وتعتكف فى منزلك بالقاهرة أو فى الزرقا لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا».

«قلت له: والله لا أرتضى لنفسى الدنية أبدًا، وسأسافر إلى القاهرة غدا ليقبضوا علىّ فى أى وقت».

(١٢٣)

وفى موضع ثالث يتحدث إبراهيم عبد الهادى عن معرفته المبكرة بما كان مبيتًا له من أمر هذه المحاكمة فيقول:

«. . . . . لقد عقد مؤتمر بميدان الجمهورية فى سبتمبر عام ١٩٥٣ وخطب فيه الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد خطبة طويلة وعريضة ليس فيها كلمة واحدة عن إبراهيم عبد الهادى وعن حكمه أو استقامته، لا شىء من هذا، ولكن تناول أشخاصًا بأسمائهم وأيامهم وتواريخهم».

«ومر علىّ رجل «ابن حلال» غير الدكتور أبو الليل وقال لى: حا يحاكموك ويشنقوك».

«قلت له: العمر بيد الله».

«وسافرت إلى القاهرة وفى ثالث يوم بعد وصولى جاءنى زائر الفجر ضابط اسمه جمال القاضى ومن أقرباء المرحوم عبد اللطيف محمود الذى كان وزيراً فى وزارة الوفد، وله حاجات تمس الذمة وطهارة اليد، ومع هذا الضابط قومندان بسجن الأجانب القريب من ميدان رمسيس دخلوا المنزل، اعتقدت أنهم سيقومون بالتفتيش ولكنهم قالوا: ما فيش تفتيش اتفضل معانا، كانت طريقة الضابط جمال القاضى وأسلوبه غير طيبة، قلت: معلهش دى ثورة».

«نزلنا وذهبت إلى سجن الأجانب، أنزل فناء السجن الكل يبتعد عنى، لا سلام عليكم ولا صباح الخير، وأنا شفت المناظر دى فى السجن من قبل مرات وتعودت عليها، المحكوم عليه بالإعدام مافيش حد يقرب منه».

«وبعد ذلك وصل زملائى الوزراء السابقون الذين قبض عليهم، حالتهم سيئة، ظاهر عليهم الحزن والنكد بشكل واضح، لأن البيان الذى تناولهم فيه صلاح سالم كان بالإسم، وقال عنهم كلاماً لا يليق».

«ونحن جالسون فى فناء السجن قلت لهم: «زعلانين ليه.. لا تحزنوا.. ما تزعلوش قوى كده، هما ما جبوش اسمى ولا سيرتى فى بيانهم ولكنى أنا اللى رايح فى العملية دى قبل ما جى هنا، وأنتم كلكم غطاء فلا يكون عندكم بال ولا تهتموا، ولا تزعلوا ولا حاجة أبداً، والقضاء قضاء الله».

«الشخص اللى كان منهار تماماً الأستاذ محمود سليمان غنام».

(١٢٤)

يلخص إبراهيم عبد الهادى فى هدوء شديد وقائع الجلسة الأولى لمحاكمته مظهراً تعسف عبد اللطيف البغدادى رئيس المحكمه معه (وقد ظل إبراهيم عبد الهادى يسخر من البغدادى كلما جاء ذكره فى مواضع من مذكراته مكرراً ما وصف البغدادى نفسه به مرة أنه ولد قاضيًا)، وعلى الرغم من أن إبراهيم عبد الهادى فهم أن عليه أن يكتفى

بكلمة مذنب أم غير مذنب فإنه حرص على أن ينفى الاتهام فى كل مرة، وأن يردف بذكر رأيه فى اختصار بليغ على نحو ما نرى:

«بدأت الجلسة الأولى للمحكمة بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢».

«افتتحها قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى بقوله:

«باسم الله وباسم الثورة نفتتح أول جلسة من جلسات محكمة الثورة، هل المتهم موجود؟ إبراهيم عبد الهادى، أيوه يا أفندم موجود».

«هل الشهود موجودون؟».

«البكباشى محمد التابعى المدعى العام: الشهود موجودون ما عدا السيد رجب والسيد جرجس عبد الله والسيد حسين فهمى، والأخير كان وزيراً للمالية ضمن وزرائى».

«وقال رئيس المحكمة: يجب أن نتبع الإجراءات الواردة بقرار تشكيل المحكمة، وذلك بأن نعلن عن الادعاءات المقامة على المتهم ثم بعد ذلك يمكن لحضراتكم أن تتكلموا كما تشاءون».

«الادعاءات»

«١ ـ أتى أفعالاً تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسس التى قامت عليها الثورة، وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٢ عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر، ومصلحة البلاد العليا».

«قلت: فهل أنت مذنب أم غير مذنب».

«أقسم بالله أن كل هذا غير صحيح».

«بغدادى: هل أنت مذنب أو غير مذنب؟».

«قلت: غير مذنب والادعاء غير صحيح من أصله، وما كان إبراهيم عبد الهادى أن يرتكبه والله على ما أقول شهيد».

«٢ ـ أتى أفعالاً تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته فى الداخل والخارج، وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد، وذلك أنه فى خلال سنة ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق فاروق عمل على تنفيذ أهوائه بالزج بجيش مصر فى معركة فلسطين قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض غمارها».

«قلت: غير مذنب، والاتهام غير صحيح ولم أكن يومئذ».

«قال بغدادى: على المتهم أن يرد على الادعاء بعبارة واحدة هى مذنب أو غير مذنب».

«قلت: غير مذنب، ومش أنا اللى زجيت بالجيش فى حرب فلسطين، ولا أعرف عن هذا شيئا، بل أنا الذى عملت وساعدنى الله على إنقاذ الجيش فى حملة فلسطين فى آخر مراحلها».

«٣ ـ أتى أفعالاً من شأنها إفساد أداة الحكم، وذلك أنه فى خلال الفترة ما بين ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ و٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ بوصفه رئيسًا للوزارة ووزيرا للداخلية، أشاع حكم الإرهاب بأن اعتدى على الحريات العامة وتزعم حملة اعتقالات واسعة النطاق للتنكيل بالمواطنين، بأن أمر أعوانه بتعذيب طائفة كبيرة منهم، وأشرف بنفسه على تنفيذ أوامره وكلها إجراءات لم يكن يقتضيها أمن أو سلامة البلاد، اللهم إلا دافع الانتقام والتشفى، مخالفًا بذلك أحكام الدستور الذى كان قائمًا وقتذاك».

«بغدادى: هل أنت مذنب أو غير مذنب؟».

«غير مذنب، ما أشعت الإرهاب، وإنما أديت واجبى كرئيس الحكومة فى مقاومة الإرهاب بقدر ما يحقق سلامة البلاد وأمنها».

«٤ ـ أتى أفعالاً من شأنها إفساد أداة الحكم، وذلك أنه فى خلال عام ١٩٤٩ هيأ لأعوانه الأسباب التى يسرت لهم قتل المرحوم الشيخ حسن البنا، وعمل على تضليل التحقيق بقصد إفلات الجناة من العقاب».

«غير مذنب، وإلى جانب تحقيقات القضاء وقرار غرفة الاتهام إلى آخر مراحله، بعد أن سمح رجال الثورة وأعلنوا ترك هذه القضية للقضاء يفصل فيها بنعته ـ وإلى الآن

ـ أنا بحكم القضاء بعيد عن هذا وفى الحق أننى برىء من هذا تمامًا والاتهام غير صحيح وفى غير محله».

«٥ ـ أتى أفعالاً من شأنها إفساد أداة الحكم، وذلك أنه فى غضون سنتى ١٩٤٨ و١٩٤٩ وقت أن كان رئيسًا للديوان ورئيسًا للوزارة ساهم مساهمة فعالة فى تنفيذ مشروع يخت «المحروسة» رغم إقراره بعدم جدوى هذا الإصلاح، ولم يكن هدفه سوى تحقيق رغبات الملك السابق والفوز برضائه، فساعد على تقويض دعائم الحكم الصالح، والجنوح به إلى ناحية الفساد».

«فهل أنت مذنب أو غير مذنب؟».

«غير مذنب، وهذا الاعتماد بالذات، اعتماد إصلاح «المحروسة: أنا الذى أحطته بكل الضمانات حتى لا يصرف منه قرش واحد فى غير موضعه دفعا لكل مظنة وكل شبهة، وإنما قلت دائمًا فى هذا الموضوع بالذات إنه لما احتدم الخلاف بينى وبين الملك على هل ينفذ هذا الاعتماد أو لا ينفذ، قيدته بالقيود والشروط التى لا يمكن معها بحال من الأحوال ألا يصرف منه قرش إلا فى محله، فقلت: يجب أن يكون ذلك بمزاد علنى، واتفقت مع اللجنة المالية على هذا».

«المدعى: ده مش وقت مرافعة!!».

«٦ ـ استغل نفوذه دون مراعاة الصالح العام، وذلك أنه فى خلال السنوات ١٩٤٥ و١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩ أثناء توليه سلطات عامة (وزيرًا ورئيسًا للديوان ورئيسًا للوزارة) استغل نفوذه فى إنشاء ورصف:

(أ) الطريق رقم ١٥٧ فى جزئه المار بأرضه بناحية بنى عبيد لغير ما مقتضى سوى صالحه الشخصى».

(ب) الطريق رقم ١٣٢ فى جزئه الموصل من شربين إلى دمياط مارًا ببلدته الزرقا، مراعيًا صالحه وصالح ذويه، معطلاً تنفيذ المشروع الأصلى الذى نفذ بعد إتمام ما هدف إليه، فهل أنت مذنب أو غير مذنب؟».

«غير مذنب!!».

«غير مذنب، بس لى رجاء واحد بسيط جداً».

«بغدادى: إن هذا الادعاء ينقسم إلى شطرين، فهل أنت مذنب أو غير مذنب فى أحدهما أو كليهما؟».

«غير مذنب فى الشطرين وأحب أن أقول لحضراتكم علشان تعرفوا..».

«بغدادى: لقد اتفقنا أن نترك هذا الوقت للدفاع».

«قلت: إن المحكمة هى صاحبة الإشراف المطلق على الإجراءات، وأعتقد أنى لن أحرم سعة صدر المحكمة».

«فقال بغدادى: وفى نفس الوقت المحكمة مقيدة بنظام معين».

«ثم قال: هل للمتهم أى طلبات بالنسبة للادعاءات المقامة عليه، وبالنسبة لطلب التأجيل؟».

«فقلت: يعنى إيه؟».

«فقال البكباشى محمد التابعى: هل أنت بترافع عن نفسك والا حيكون لك محامى؟».

«عين المحامى بتاعك لأن فيه اثنين محامين، إن أمر تشكيل المحكمة ينص على وجود محامى واحد ولابد من التقيد بهذا الأمر».

«فقلت: أنا اخترت الأستاذ مصطفى مرعى، وكان يسرنى جداً أو على الأقل يبعث فى شيئاً من الطمأنينة أن يشترك معه أو أن يكون بجانبه الأستاذ على أيوب، وحاول الأستاذ على أيوب أن يبرر وجوده إلى جانب الأستاذ مصطفى مرعى فلم يمكنه رئيس المحكمة».

(١٢٥)

ويروى إبراهيم عبد الهادى بعضاً من المناقشات التى دارت بين كل من الأستاذ مصطفى مرعى وبين المدعى العام وهيئة المحكمة، وفيها تظهر قدرات مصطفى مرعى

وسرعة بديهته التى تتجلى على سبيل المثال فى قوله «المريض حد يروح يسأله»، وفى قوله للمدعى: «لا تشاور عليها أنا عاوز أحط إيدى أنا عليها»:

«. . . وتحدث الأستاذ مصطفى مرعى حديثًا قانونيًا عن حقوق المتهم وقال: بخصوص الادعاء الأول لم نتبين وجهه إلى الآن واقعته المادية إيه؟ دليله إيه؟ لا شىء، لذلك ما عنديش ما أطلبه الآن فى شأنه، وأحفظ حقى فى أية طلبات قد أحتاج إليها عند تبين وقائع هذا الادعاء».

«وفيما يتعلق بالادعاء الثانى وهو أن إبراهيم عبد الهادى زج بجيش مصر فى الحرب، فعندى فى ذلك أن تتفضلوا فتأمروا بضم محاضر الجلسة السرية بمجلس النواب وتلك الجلسة التى انتهت بإعلان الحرب».

«فأكد البكباشى محمد التابعى أن هذه المحاضر كلها موجودة».

«وطلب الأستاذ مصطفى مرعى شهودًا ذكر أسماءهم قائلاً: إنهم بحكم مراكزهم يعلمون أن إبراهيم عبد الهادى كان رئيسا للديوان ولم يكن له علم بحرب فلسطين، ولا مشيرًا ولا ناصحًا، وأنه من باب أولى لم يكن ليزج بجيش مصر فى معركة فلسطين، وهؤلاء الشهود اللواء أحمد فؤاد صادق، واللواء أحمد المواوى، والفريق عثمان المهدى».

«ولكن البكباشى التابعى قال: إن اللواء المواوى اعتذر عن الحضور لمرضه».

«فقلت: بلاش هوه».

«ولكن الأستاذ مصطفى مرعى قال: بلاش هوه ازاى، اسكت أنت يا إبراهيم، المريض حد يروح يسأله».

«فقال رئيس المحكمة: على المدعى أن يسأل الشهود، فقال مصطفى مرعى إن هذا أدعى إلى تطويل المحاكمة وأنه يوجد وزيران كانا يضطلعان بالمسئولية وقتذاك وهما الدكتور عبد الرزاق السنهورى، والدكتور نجيب إسكندر، لأنهما كانا وزيرين فى حكومته التى أعلنت الحرب، وكذلك عبد الرحمن عزام، وحسين حسنى سكرتير خاص الملك، وهؤلاء جميعا يعرفون كيف أعلنت الحرب، ويعرفون كذلك أن إبراهيم

عبد الهادى لم يكن له أية يد فى الزج بجيش مصر فى حرب فلسطين، ويبقى ناقص بعد كده المضبطة السرية بتاعت مجلس النواب».

«فقال البكباشى محمد التابعى: موجودة هنا، وأشار أنها تحت يده».

«فقال مصطفى مرعى: لا تشاور لى عليها أنا عاوزك تحدد لى المحاضر وأحط إيدى أنا عليها».

«أما بخصوص الادعاء الثالث فقد طلب مصطفى مرعى أمر حل جماعة الإخوان المسلمين ومذكرته التفسيرية وحكم محكمة الجنايات فى قضية المرحوم النقراشى باشا وقانون الأحكام العرفية والقانون الذى مدت به الأحكام العرفية، وإلى ذلك التحقيق الذى تم فيما أسموه تعذيبا».

«ثم قال: إبراهيم عبد الهادى عندما تولى الحكم وجد الأحكام العرفية، وحينما جاء الوقت لمدها مدها، وقيد نفسه وأقام سلطة قضائية جعل من حقها أن تعقب على أحكامه، ومن حسن المصادفات أن السلطة القضائية كان من بين مَنْ تولاها الأستاذ حسن داود المستشار، حين فكر إبراهيم عبد الهادى فى تجديد الأحكام العرفية رأى أن ينص القانون على إنشاء هذه اللجنة القضائية وأعطاها حق التعقيب على أوامره كحاكم عسكرى، فكان الأمر يصدر ويعرض على اللجنة القضائية، وفى استطاعة حضراتكم أن تتبينوا من ممثلى النيابة أنه كثيراً ما كان يفرج عن أناس نتيجة هذا التعقيب».

«أما بخصوص الادعاء الرابع فإننا نرجو من عدالتكم ضم تقرير المستشار المحقق فى قضية المرحوم حسن البنا، وكذلك ضم قرار غرفة الاتهام».

«أما فيما يتعلق بالادعاء الخامس فإننا نرجو أن تتكرموا بإعلان الأستاذ طه السباعى والأستاذ محمد سامح موسى للشهادة، وكذلك ضم تقرير اللجنة المالية ومحضر جلسة اللجنة المالية بمجلس النواب التى نوقش فيها هذا الاعتماد أو محاضر الجلسات إذا كانت أكثر من محضر واحد، وخصوصًا محضر جلسة اللجنة المالية بمجلس النواب التى دار فيها البحث حول اعتماد المحروسة».

«فقال الأستاذ مصطفى الهلباوى: إن هذا المحضر غير موجود».

«فرد مصطفى مرعى قائلاً: إزاى الكلام ده.. أنا عاهدتكم على أن أكون سريعا فمكنونى من ذلك».

فقال السيد بغدادى: يحضر هذا المحضر».

«واستأنف مصطفى مرعى مرافعته قائلاً: إننا نطلب محضر الجلسة وجميع الأوراق المتصلة بالاعتماد الخاص بالمحروسة، ومنها سنتبين إذا كان قد اعتمد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه فى عهد إبراهيم عبد الهادى، ولو أن هذا غير صحيح من الآن، لأن قانون الميزانية لم يربط فى عهده فيبقى من المقطوع به أنه لما غادر إبراهيم عبد الهادى الحكم لم يكن مليم واحد قد صرف ولا حتى اعتمد».

«أما فيما يتعلق بالادعاء السادس فيلزمنا فيه ملف موجود فى نيابة الغدر ممكن يبجى بعد خمس دقائق».

«وذكر مصطفى مرعى أنه يطلب ذلك لأن فيه تقارير من فنيين يتبين منها على طول إن كان هذا الرجل تدخل أو ما تدخلش، واستغل أو ما استغلش، وهل هذه الأعمال عملت خدمة له؟».

«إن السبب فى هذا الادعاء كلمة قالها سامى مازن فى محكمة الغدر وهو يترافع عن عثمان محرم، لقد قال إن عثمان محرم لم يفعل ذلك وحده، بل أيضًا إبراهيم عبدالهادى وعلى ماهر فرئى أن يؤخذ بهذه الكلمة اتهام إبراهيم عبد الهادى! إنما معلهش فنحن نلتمس الحقيقة من أى مصدر».

«واستمرت الجلسة فى مناقشات بين هيئة المحكمة والأستاذ مصطفى مرعى».

(١٢٦)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يستعرض ما حدث فى الجلسة الثانية من جلسات محاكمته حيث تقدم أحد أشقاء الشيخ حسن البنا بمذكرة تستهدف منع مصطفى مرعى من الدفاع عن إبراهيم عبد الهادى باعتباره كان وسيطًا بين الحكومة (إبراهيم عبد الهادى) من ناحية، وبين الإخوان من ناحية أخرى.

ويشير إبراهيم عبد الهادى إلى أن مجلس نقابة المحامين نفسه قرر أنه لا يجوز أن يتخلى مصطفى مرعى عن دفاعه عن إبراهيم عبد الهادى:

«. . . وفى الجلسة الثانية حدثت مفاجأة، قال المدعى العام بأن السيد النائب العام حول إليهم مذكرة مرفوعة إليه من اليوزباشى عبد الباسط البنا شقيق الشيخ حسن البنا».

«وجاء فى هذه المذكرة:

«١ ـ من المسلم به قانونًا أنه لا يجوز لأحد المحامين الحضور مع طرف الخصومة إذا كان الطرف الثانى قد اتصل به من قبل وعرض عليه موضوع النزاع وأطلعه على مستنداته فأبدى المحامى رأيه فى هذا النزاع».

«٢ ـ واليوم يقف الأستاذ مصطفى مرعى مدافعًا عن المتهم إبراهيم عبد الهادى فى الادعاءات الستة المقامة عليه، ومنها الادعاءات الثالث والرابع الخاصات بالاعتقالات والإرهاب والتعذيب وتيسير اغتيال الشهيد حسن البنا».

«٣ ـ وحيث إن موضوع هذين الادعاءين قد عرضا على الأستاذ مصطفى مرعى من الإمام الشهيد حسن البنا فى عدة مناسبات وجلسات فى منزل مصطفى مرعى، وفى منزل اللواء صالح حرب، وكان الأستاذ مصطفى مرعى يتوسط للصلح بين هيئة الإخوان وحكومة ذلك العهد، وقد بسط له الإمام الشهيد موضوع المعتقلين ومسائل الإرهاب وكل أساليبه والإجراءات الشاذة التى اتخذت فى حل الإخوان واعتقال الأعضاء وغير الأعضاء، وتجريده من سلاحه واعتقال أشقائه وغيره، ومن ذلك ما هو واضح من أقوال الأستاذ مصطفى مرعى ذاته فى التحقيقات الأولى من قضية الإمام الشهيد».

«فإنه لا يجوز لحضرته قانونًا الدفاع عن المتهم، وتعد مرافعته فعلاً مشينًا يعاقب عليه قانون المحاماة».

«وقد بين الأستاذ مصطفى مرعى بطلان هذه المذكرة من الناحية القانونية ومن الناحية الخلقية كذلك، وكشف أيضًا عن موقفه من الشيخ حسن البنا وشهادة الشيخ حسن فى خطاب بخطه إلى مصطفى مرعى بأنه كان مثال الرجل الأمين، وكتاب

الشيخ حسن البنا يرجونى فى أن يتصل مصطفى مرعى به للتفاهم فى موضوع حل الإخوان المسلمين، فقبلت وانتهى الاتصال بالتفاهم والوصول إلى مرحلة طيبة، وأن الوساطة كانت للخير طبعا، وما كنت أرفض الوساطة أبدًا فى عمل ينتهى إلى الخير لمصلحة البلد، ولكن هكذا شاءوا أن يعكروا حتى العمل الطيب الذى أخذنا أنفسنا له والتزمنا طول حياتنا به فى حياتنا العامة نحو مواطنينا».

«كما أن نقابة المحامين عندما وصلت إليها هذه المذكرة جمع النقيب مجلس إدارة النقابة وبحثها وانتهى منها بأنه لا يجوز قانونًا أن يتخلى مصطفى مرعى عن دفاعه عنى، وأبلغه أن يسير فى طريقه على بركة الله، ومع كل ذلك جاء شقيق حسن البنا إلى المحكمة بهذه المذكرة التى إن دلت على شىء فإنما تدل على نفوس مريضة أكلها الحقد، وأعماها الشر، وقد عرفوا وتأكدوا أن لا يد لى إطلاقًا فى قتل حسن البنا شهيدهم هذا لا من قريب أو بعيد، وحاشا أن أرتكب هذا الجرم الفظيع الذى ينهى عنه الدين والخلق والمروءة والرجولة وكل المعانى الإنسانية التى ورثناها وتربينا عليها، وما كنت أنا إبراهيم عبد الهادى الذى يلجأ إلى هذا الأسلوب الخسيس الذى يلجأ إليه قطاع الطرق والجهلة من الناس».

(١٢٧)

ثم يتحدث إبراهيم عبد الهادى عن موقفه المبدئى مما اتهم به من الخيانة العظمى وحرصه على أن تكون مناقشة هذه التهمة مناقشة علنية كى يبرأ منها ولا تظل مرتبطة باسمه، وكيف تعنتت المحكمة فى معاملتها له مما أدى بمحاميه الأستاذ مصطفى مرعى إلى أن ينسحب من الدفاع:

«وقد أصررت (على طلب) أن تكون الجلسة علنية لأننى اتهمت بالخيانة العظمى تهمة علنية عرفت فى الدنيا كلها، وأنا واثق من براءتى مائة فى المائة، لأنه لم يكن لمثلى وقد أعطيت حياتى لبلادى شابًا فأنهى حياتى بالخيانة، هذا لا يمكن، وأكرر أنه ما كان لى أنا إبراهيم عبد الهادى الذى أعطى حياته وهو شاب يدافع عن إيمان وعن يقين لمصلحة بلاده، لا بدافع طمع فى مال أو جاه أو منصب، ولا لأى شىء، لينتهى وهو فى السادسة والخمسين بعد طول هذه الحياة التى يعتقد أنه أداها لبلده خالصة لوجه

الله، وشريفة لم تلوث بجرم ولا بذنب لا فى التهمة الأولى، ولا فى التهمة الثانية، ولا فى الثالثة، ولا فى كل التهم الأخرى كما تثبت الحوادث والأيام والوقائع الثابتة التى لا يرقى إليها شك».

«وعندما وجد الأستاذ مصطفى مرعى نفسه أنه أمام موقف رئيس المحكمة والادعاء لن يستطيع أن يكشف الحقائق ويؤدى واجبه نحو مَنْ ائتمنه على نفسه، وأعلن فى ساحة المحكمة أنه عاجز تمامًا عن تأدية واجبه وعمله تنحى عن مهمته قائلاً: «وإننى أصارح هذا الرجل والأسى يمزق قلبى أننى عاجز عن تأدية واجبى نحوه، وأستأذنكم فى أن أتنحى وكلى أسف عن الدفاع عنه».

(١٢٨)

ويروى إبراهيم عبد الهادى أنه كان حريصًا على أن يتهم الفريق محمد حيدر أمام محكمة الثورة، وذلك بعد أن وجد قيادة الثورة قد جعلت منه شاهد إثبات ضده فى المسئولية عن حرب فلسطين:

«وتكلمت بعد أن تنحى الأستاذ مصطفى مرعى فأبنت لهم بأننى أتحمل مسئولية وغيرى يشهد على، وهذا الغير، أنا وهو وكل الناس كانوا فى الحكم تحت أحكام وقوانين ودستور ولكل واحد منا تبعات، وعلى كل واحد منا مسئوليات، ولكل واحد منا حقوق، وتخلع المسئولية عن صاحبها خلعًا ليلبسها إبراهيم عبد الهادى ظلمًا وعدوانًا، وما كان إبراهيم عبد الهادى أقرب إلى الملك من محمد حيدر باشا، شاهد الإثبات، بل لعلكم تذكرون أنه هو الذى جاءنى لأرفع استقالتى لما استفحل الأمر بينى وبين الملك لمواقف ضد رغباته».

«إن أشقى ما يواجه به الإنسان على وجه الأرض فى البلد أن تنسب إليه الخيانة ولا يستطيع الدفاع عن نفسه، ويحرم من تقديم المستندات الدالة على براءته، كما يحرم من شهود النفى وكلهم من ذوى المكانة ليقولوا كلمة الحق أن رجلاً أعطى حياته كلها لخدمة بلده يقدم بتهمة الخيانة ولا يسمح له بالدفاع عن نفسه، هذا شىء مؤلم جدا!!!».

(١٢٩)

ولايزال إبراهيم عبد الهادى رغم مرور السنوات يعجب من هذا المصير الذى قدر عليه أن يلقاه أمام محكمة الثورة، ويبدو حديثه فى المذكرات وكأنه لايزال يعانى من الذهول من فقدان المنطق فيما وجه إليه من اتهام، وما تعرض له من محاكمة:

«وأنا أقول على ذمتى ويقينى وأقسم بالله وبشرفى أننى ما كنت أجزع أبدًا من أن يكون أمرى وشرفى وسمعتى بين يدى مصريين، ولكن وقد نشر هذا على الملأ وعلى الدنيا كلها فى شأن رجل أعطى لبلاده حياته، وخدمها بصدق وأمانة، فهذا أمر لا يحتمله إنسان، فضيحة الخيانة تنتشر على هذه الصورة الواسعة ولا يعلن على الملأ شىء من كلامى!!».

«بماذا أدافع عن نفسى وهم يضعون العقبات فى طريقى، والدفاع الناقص أشر من عدم الدفاع، لذلك ألزمت نفسى بأن لا أدافع إطلاقا عن نفسى وتركت أمرى إلى الله العلى القدير؟!».

«رجل يُتهم بالخيانة ضد وطنه ثم يُحكم عليه بالإعدام ثم يخفف الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد ثم يفرج عنه بعد شهور، ويعلن رئيس الدولة وقتئذ أن الإفراج تم عنه لأنه ثبت لديهم أنه لم يتصل بدولة جنبية، وأن ما اتهم به غير صحيح، وأن أمواله المصادرة ستعود إليه.. ثم ماذا؟!».

«ثم لا تعود هذه الأموال التى صودرت ظلمًا، وقد ثبت أنه لم يدخل فيها قرش حرام».

(١٣٠)

ويتحدث إبراهيم عبد الهادى عن السبب الذى جعله يقرر أن يكف عن الدفاع عن نفسه لأنه وجد الهدف من المحاكمة يتمثل فى تعذيبه وإهانته، لا فى البحث عن حقيقة، وهو لا يكف عن إظهار ضيقه بتصرفات عبد اللطيف البغدادى رئيس المحكمة، ولا يكف كما ذكرنا عن وصفه بقوله: «القاضى الذى ولد قاضيًا» فى تعريض ظاهر بما تحدث به البغدادى عن نفسه:

«. . . . . لقد تأكدت وأنا أحاكم أن المقصود إهانتى أمام الشعب، والتحقير من شأنى، لذلك قلت لمصطفى مرعى: مصطفى!! اقعد ولا تترافع، ولما حاولوا استدراجى فى أكثر من موضع أن أدافع عن نفسى رفضت رفضا قاطعا».

«ما هو السر الذى من أجله رفضت الدفاع عن نفسى فى التهم التى وجهت إلىّ؟».

«هل عن عجز. . أحمد الله أنه أجرى اللغة العربية على لسانى سهلة طائعة، الوقائع نفسها ثابتة واضحة لا تحتاج إلى البلاغة والكلام المنمق الرشيق».

«لقد وجدت أن الغرض الحقيقى هو بهدلتى أو مرمطتى أمام الرأى العام ولم أقل السبب».

«ليكن يا أيها الناس أن رئيس المحكمة ولد قاضيًا، ليكن هذا، ولكن حدث فى خلال الكلام عن دخول الجيش فلسطين أن سألنى الذى ولد قاضيًا:

«ما هى وظيفتك الحكومية التى كنت تؤديها أثناء قيام حرب فلسطين؟».

«قلت: كنت رئيس الديوان».

«فقال: كنت بطبيعة الحال تعرف دخول مصر الحرب؟».

«قلت: لا. . ما كنتش أعرف كل الأسرار ولا بعضها».

«قال: إيه اللى تعلمه؟».

«قلت: المسألة كانت مسبوقة بدعاية طويلة عريضة لدخول الحرب، وكان فيه الجامعة العربية منعقدة، وكل المسائل المتعلقة بتقرير هذا الموضوع كانت بين الملك وبين الجامعة العربية، وأنا لم أعلم مطلقًا عن دخول الحرب شيئاً إلا حين علم كل الناس».

«والمعروف أن مستشار الملك هو رئيس الوزارة، وأن منصب رئيس الديوان وظيفة ليست لها حدود، لا لها لائحة ولا قانون يحدد اختصاصاتها، وإنما الموضوع متعلق باستشارته هو، فإن طلب الملك الاستشارة كتبتها له فى مذكرة وقدمتها، وإنما هذا الموضوع بالذات لم يطلب رأيى فيه، وأنا لا أقدم المشورة متبرعا، والكل يعلم أن الجيش دخل فلسطين بأمر الملك بوصفه القائد الأعلى، ومعه وزير الحربية حيدر باشا

الذى جاءوا به شاهدا علىّ بأنى الذى دفعت بالجيش فى حرب فلسطين . . ياسبحان الله» .

(١٣١)

ويصل إبراهيم عبد الهادى فى حواره مع البغدادى إلى أن يثبت على عبداللطيف البغدادى، بطريقة غير مباشرة، خطأه المتجاوز فى حقه :

«ويسألنى رئيس المحكمة : ألم تحتج على دخول الجيش فلسطين؟» .

«قلت : أحتج على مين؟!» .

«وبعد كلام وأسئلة كثيرة قال رئيس المحكمة : أفهم من هذا أن رئيس الديوان كان «ميس»؟!» .

«قلت : لا أبدا، «ميس» تقال لما ييجى واحد يتصرف تصرف وحش باسمه» .

«فقال : أنا أقصد طرطور» .

«وأردت أن أبين له اختصاصات رئيس الديوان ولما بدأت كلماتى بعد هذا وجدت القاضى الذى ولد قاضيًا يقول : هل كنت «طرطور»؟ وكررها عدة مرات، وأنا عندى أولاد وأنا فى (هذه) السن قريبين من سنه فى غاية الأدب يقول لى : أنت كنت «طرطور» .

(١٣٢)

ويروى إبراهيم عبد الهادى على طريقته جوهر الاتهام له بالخيانة، وهو، أى الاتهام، كما نرى فى حديثه اتهام متهرئ، وربما يعجب المرء أن تكون هذه هى الطريقة التى لجأت إليها الثورة فى مثل هذه المحاكمات، والواقع أن الأمر ليس بمستغرب فيما يسمى بالمحاكمات السياسية :

«فى الجلسة بدأنا حكاية الخيانة العظمى قال زكريا : إنى كنت على اتصال بدولة أجنبية» .

«قلت: ما هى الدولة الأجنبية دى؟».

«قال زكريا محيى الدين مدير المخابرات العامة ووزير الداخلية: الدولة الإنجليزية».

«قلت: إيه دليلكم؟».

«قال: سيارة الوزير الإنجليزى المفوض كانت واقفة بجوار بيتك يوم كذا، ويوم كذا، وبعدين يوم...».

«قلت: أنا كنت أسكن فى لوران فى شارع ضيق صغير طوله لا يزيد على خمسين ستين مترا، يجاورنى من ناحية قصر الملك أحمد زوغو ملك ألبانيا السابق، ومن الناحية الأخرى فيلا صغيرة جميلة يسكنها وزير كندا ووزير دولة أجنبية أخرى، وكان من عادته أن يقيم حفل استقبال للوزراء الأوروبيين كل يوم أحد، وأعتقد أن الشارع ضيق فكانت سيارات السفراء والوزراء الأجانب تقف على الجانبين، ولعلها صدفة ووقفت سيارة الوزير البريطانى أمام منزلى.. دى فيها إيه؟!».

«وبحث السيد زكريا فى أوراق المذكرة فوجد كلامى صحيحًا، كل الزيطة دى بتحصل كل يوم أحد فقط من كل أسبوع فسكت، ثم قال: تعرف الحاج سيد عامل تليفون السفارة؟».

«قلت: عامل التليفون بالسفارة.. أنا لا شفته ولا أعرفه ولا أعرف اسمه كمان!».

«قال لى: لا... سأل عليك فى البيت».

«قلت له: طيب قال لى إيه وقلت له إيه؟!».

«قال: لا... محدش رد عليه فى البيت».

«هذه مرة وسأل عليك مرة ثانية».

«قلت لهم: وما هو الحديث الذى تم بينى وبينهم؟!».

«قال: محدش رد عليه فى البيت».

«فقلت له: لا كان امتى؟».

«فقال لى عن تواريخها، فى شهور مايو ويونيو ويوليو، قلت له: يا أخى دانا فى هذه الشهور بصيف فى إسكندرية».

«قال: طيب ما احنا ما قلناش حاجة!».

«فقلت: لا دانت لازم تقولى حاجة.. أنا لما أكون على صلة بالإنجليز يبقوا أكثر الناس يعرفوا تحركاتى، فلما سألوا عنى فى البيت فى القاهرة ولم يجدونى يبقى إن كان هذا صحيحا يسألوا عنى فى إسكندرية!».

«قال السيد زكريا: شوهدت سيارة السفير البريطانى تمر فى الشارع الذى تسكن فيه بالإسكندرية فما قولك؟».

«قلت: آه!!».

«الشارع اللى أنا ساكن فيه أحكم فيه على بيتى، هو أنا واقف عسكرى مرور! ثم منزلى محكوم بالحرس بتاعكم من يوم أن قامت الثورة أو بعدها بكام يوم، وحرسى كامل قال لكم إنه دخل بيتى أنا خرجت وكلمته، إن كان قال لكم كده يبقى دا كلام له قيمة؟!».

«هل أنا أستطيع أن أمنع سيارة السفير البريطانى أو أى سيارة تمر من الشارع الذى أسكنه.. هذا شىء لا يخطر على بال عاقل أبدًا، إنما أعمل إيه!!».

«قائد الأسراب أو قائد الجناح حسن إبراهيم سألنى: أنت كنت رحت السفارة البريطانية بالقاهرة فى الاحتفال الذى أقيم بها ابتهاجًا بعيد ملك بريطانيا».

«قلت: أيوه، بس أحب أقول لكم وهذا ليس سرًا: لقد دعينا رؤساء الوزراء والوزراء السابقين: على ماهر، وحسين سرى، والدكتور محمد حسين هيكل، وبهى الدين بركات، وعبد السلام الشاذلى، وأنا وكثير غيرنا، وقد رأيت أنا شخصيًا أن أسأل حضرات السادة المتولين شئون الحكم: هل لديهم مانع من ذهابى إلى السفارة البريطانية فى ذلك اليوم؟ كلفت عبد السلام الشاذلى بهذه المهمة لأنه كان على صلة وثيقة بكم فقالوا ليس لديهم مانع، فذهبت كما ذهبت بقية خلق الله المدعوين، ومنهم عدد كبير من رجال الثورة ووزرائهم».

«وبعد السلام والتحية واحنا واقفين، أردت أن أخرج فعلى ماهر قال لى: تعال نستريح وندردش شوية».

«وعلى كنبة فى حديقة السفارة جلسنا وحضر واحد من السفارة وأخذ يتجاذب معنا الحديث فقال كلمة ضحكتنا وضحك على ماهر ومَنْ كان قريبًا منا ثم خرجنا».

«قال القاضى حسن إبراهيم قائد الأسراب: يعنى أنت كنت بتضحك؟!».

«قلت له: وماله؟».

«قال: يعنى كنت مبسوط!»

«قلت: والباقون الذين ضحكوا كانوا زعلانين».

«يا أخى أنا ضحكت وكنت مبسوط فيها إيه؟! هو أنا كنت رايح علشان أعيط».

«قال: أنت رحت الكنيسة الإنجليزية على النيل لتحتفل بالجنازة على روح ملك إنجلترا».

«قلت له: دعينا وكان موجود شريف صبرى، وهيكل، وحسين سرى، ودى مسائل شكلية رسمية، وكان فيها أيضًا بعد رجال الثورة وغيرهم!».

«هذه هى صلتى بحكومة أجنبية للتآمر ضد بلدى والتى خنت مصر وقدمت للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى وحكم علىّ بالإعدام».

«هذه هى الأدلة ولا شىء غيرها».

(١٣٣)

ولا يفوت إبراهيم عبد الهادى أن يتحدث عن عبرة التاريخ فى دوران الأيام على الإخوان المسلمين الذين سعوا لإعدامه بتهمة الخيانة العظمى، ثم لم تمض شهور حتى وجهت لهم نفس التهمة:

«. . . . . حكم علىّ بالإعدام وخفف الحكم إلى السجن المؤبد بعد أن رفض اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية وقتئذ التصديق على الحكم، وقد بعث الأستاذ

حلمى بهجت بدوى رحمة الله عليه وحامد سلطان برقية إلى رئيس الجمهورية يصفان فيها حال الرأى العام الدولى وكيف تلقى الحكم باستياء ووجوم».

«ونزلت فى سجن مصر وبعد عدة شهور، وأنا جالس أمام زنزانتى أقرأ الجرائد إذا بى أقرأ الآتى:

«القبض على حسن الهضيبى رئيس جماعة الإخوان المسلمين وخليل سالم وآخرين، ليه ياساتر يارب!».

«لأنهم كانوا يتفاوضون مع الإنجليز والأمريكان، ما هذا الكلام، دول كانوا حماة الثورة، وطلبوا تقديم رأسى ثمنًا لرضائهم على الثورة».

«وأنا لما سألت القاضى الذى ولد قاضيًا يا إخوانى ويا أبنائى ليه تُعقد الجلسة سرية ولا يذاع اسم الدولة التى اتصلت بها؟!».

«قالوا: لأننا لا نريد أن نزعل الدولة التى كنت متصلاً بها، والمصلحة تقضى بذلك».

«ويشاء الله كشف مبلغ هذا من الصدق فيكتب بلسانهم أن الهضيبى وزملاءه يقبض عليهم لأنهم يتفاوضون مع الإنجليز والأمريكان».

(١٣٤)

ونأتى إلى حديث إبراهيم عبد الهادى عن بعض شخصيات عصره.

ونبدأ بحديث إبراهيم عبد الهادى عن الزعماء الأربعة الذين دان لهم بالزعامة وهم: سعد زغلول، وعبد الرحمن فهمى، وأحمد ماهر، والنقراشى.

ويظهر إبراهيم عبد الهادى فى الحلقات الأولى من مذكراته اعتزازًا لا نهاية له بشخصية سعد زغلول وقدراته وتاريخه الوطنى، وهو يخصص فقرات كثيرة من المذكرات للحديث عن طبيعة مواقف سعد وماضيه الوطنى وإجماع الأمة عليه، وهو ينقل رأى الحزب الوطنى المبكر فى عظمة سعد زغلول ووطنيته.

ومن الجدير بالالتفات أن حديث صحافة الحزب الوطنى عن تعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف فى زمن الاحتلال البريطانى كان حديثًا حافلاً بالتقدير للرجل، والحديث عن الأمل فى أداء مميز للوزير الجديد، وقد تطرق ذلك الحديث إلى تقييم موقف الوزراء والساسة والوزير بتفصيل دقيق مما لا يتاح فى صحفنا فى القرن الحادى والعشرين:

«. . . لقد كتبت الصحف تشيد بهذا التعيين الذى صادف رجلاً ليس ككل الرجال، وكتبت صحيفة «اللواء» لسان حال الحزب الوطنى تقول عن هذا التعيين: «إن ما يعرفه الناس من أخلاق وصفات سعد زغلول وهو فى المحاماة أولاً وفى القضاء ثانيا، يحملهم جميعًا على الارتياح لهذا التعيين الذى صادف مصريًا مشهوراً بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الإنصاف والعدل».

«ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصبًا لا عمل فيه، وكان المستشارون الإنجليز أصحاب السيطرة الثابتة فى النظارات، حق للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعادة سعد بك زغلول فى نظارة المعارف: هل سيكون كبقية الوزراء أمره وأمر المعارف بيد دانلوب؟ أم يكون وزيراً« اسمًا وعملاً ويحيى سلطة الوزراء المصريين؟!».

«اللهم إننا عرفنا سعد بك زغلول فى ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكًا باستقلاله وحقوقه، وأكثرهم انتقاداً على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم، وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كباراً كانوا أو صغاراً، فإذا بقى سعد زغلول كما هو وكما كان، وهو ما نعتقد، أملنا خيراً كثيراً للمعارف، ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة الحياة المصرية إلى الوزارة».

«على أنه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيراً للمعارف تقديراً لعلمه، وإعلانًا لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية واتباع بسياسة جديدة قاضية بإعطاء المناصب لمستحقيها وتشريف الكفاءة، فإن هذه السياسة تقضى قبل كل شىء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقة، يأن يكون العامل عاملاً مؤديًا لوظيفته، متمتعًا بكل حقوقه، لا أن يكون آلة فى يد الموظف الإنجليزى، والواجب أن يكون سعد زغلول بك المدير الفعال لدفة المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير، والمحقق لآمال الأمة فى نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال».

«فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيراً للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان على باشا مبارك، والفلكى باشا وأمثالهما ممن خدموا العلم فى هذا القطر خدمات خالدة، وكانت لهم فى مناصبهم الكلمة النافذة، والرأى المتبع، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك، وأن يكون فى مستقبله كما هو فى حاضره، وكما كان فى ماضيه، الرجل المستقل الذى لا يخدعه منصب ولا مال».

(١٣٥)

وللتدليل على قدرات سعد زغلول الفائقة يروى إبراهيم عبد الهادى مجموعة من الحوادث التى شهدها عهده فى وزارة المعارف، ومما يرويه موقف سعد زغلول من نبوية موسى حين كانت لاتزال طالبة فى المدرسة السنية، ومن الطريف أن إبراهيم عبد الهادى يروى القصة بأفضل مما روتها نبوية موسى نفسها:

«. . . حدث أن ناظرة مدرسة السنية للبنات كانت إنجليزية، وكانت معتدة بنفسها وبصلتها القوية بدار المعتمد البريطانى، أرادت أن تتحدى الوزير وأن توقفه عند حده، ففصلت تلميذة لسبب تافه لم ير الوزير بعد بحث شكوى ولى أمرها أنها تستوجب هذه العقوبة فأمر بإعادتها إلى المدرسة، لكن الناظرة رفضت تنفيذ الأمر ثم أعادتها مرغمة، لكنها حرمتها من دخول الفصول مع التلميذات وأمرت بحجزها فى غرفة منفردة تتناول فيها طعامها، وتقرأ فيها دروسها، ولا تخرج منها إلا بإذنها».

«واتصل الخبر بإحدى الصحف فكتبت الصحيفة تندد بالتصرف وتحمل الوزير خيبة أمل الأمة فى سعد زغلول الوزير الوطنى الشجاع، العالم الفاضل النزيه إلى آخر هذه الأوصاف التى ذكرتها من باب التهكم، فذهب سعد إلى المدرسة، وهى على مسافة قصيرة من ديوان الوزارة، ورأى بنفسه أن ما كتبته الصحيفة صحيح فى جميع تفصيلاته، فأمر بوقف الناظرة وإحالتها إلى مجلس التأديب».

«وكانت هذه التلميذة هى السيدة نبوية موسى المدرسة والناظرة والمفتشة بوزارة المعارف فيما بعد، وصاحبة مدارس بنات الأشراف فى القاهرة والإسكندرية، وكانت لها مواقف معروفة فى الصحف وأمام القضاء مع محمد العشماوى باشا وكيل وزارة المعارف، وعلى ماهر باشا وزيرها فيما بعد».

(١٣٦)

كذلك يروى إبراهيم عبد الهادى موقف سعد زغلول من توجيه ناظرة المدرسة السنية التى حولها سعد زغلول وهو وزير إلى المجلس للتأديب، ثم رأى أن المجلس لم يوقع عليها ما تستحقه من عقاب فنقلها غير عابئ بسلطة المستعمر البريطانى ورجاله:

«. . . أعلن موعد المحاكمة وصدر حكم مجلس التأديب وأغلب أعضائه من الإنجليز بجزاء خفيف جدًا هو لفت نظرها وتحذيرها من العودة إلى مثله فى المستقبل».

«فلم يسكت سعد على هذا القرار وأمر بنقل الناظرة من مدرسة السنية إلى مدرسة المعلمات الأولية فى بولاق، وهذا حقه، فانتقل الغضب من مصر إلى لندن، وكان موضع سؤال عنه فى مجلس العموم البريطانى، لكن ذلك لم يفد شيئًا ونفذ أمر النقل وصدعت له الناظرة والجالية البريطانية فى مصر».

(١٣٧)

أما عبد الرحمن فهمى فيحظى بكثير من ثناء إبراهيم عبد الهادى وإعجابه الذى لا حدود له، وهو يسميه ديدبان مصر، وهو يتحدث عن دور هذا الرجل فى ثورة ١٩١٩ بكل ما يملك من اعتزاز بهذا الدور وصاحبه، ويرى فيه مثلاً أعلى وأبًا روحيًا، وهو يروى بكل وضوح أن الفضل فى قيام ثورة ١٩١٩ يعود إلى هذا الرجل ودوره العظيم فيها:

«فى هذا الجو المرهق بقى ديدبان مصر، وإذا قلت ديدبان مصر فإنما أقصد الرجل العظيم عبد الرحمن فهمى. لقد بقى هذا البطل مكبًا على عمله، صامدًا فى موقفه لا يتزعزع ولا تلين قناته، يخطط ويدبر وكله ثقة وإيمان بالله والوطن».

وفى موضع آخر يقول إبراهيم عبد الهادى:

«. . . . . وأجد لزامًا على ذمتى وضميرى أن أذكر بالتكريم والعرفان ذلك الوطنى العظيم عبد الرحمن بك فهمى الذى تولى حراسة الحركة الوطنية بإيمانه وصلابته ومثابرته النادرة، وعزمه الحديدى الذى ترك المرارة والحنق فى نفوس

الإنجليز، ولكنى أعترف بأننى لم أعمل مع عبد الرحمن بك فهمى فى جهازه السرى فى عمليات الاغتيالات ضد الإنجليز أو السياسيين المصريين الذين اعتقد الجهاز أنهم حادوا عن طريق الخط الوطنى، وكان عملى مقصوراً على كتابة المنشورات السرية بأمر اللجنة التنفيذية العليا للثورة، واللجنة المستعجلة، وأوامر عبد الرحمن بك فهمى وتوزيعها مع زملائى أعضاء اللجنتين».

«كان عبد الرحمن بك فهمى بالنسبة لى الأب الروحى، وكان ولائى وحبى وإخلاصى له لم يتزحزح قيد أنملة، وإيمانى أنه لولا هذا الرجل لضاعت ثورة ١٩١٩ التى فجرها سعد زغلول بعد نفيه وصحبه محمد محمود باشا، وإسماعيل صدقى باشا، وحمد الباسل باشا إلى مالطة وجبل طارق».

(١٣٨)

يعبر إبراهيم عبد الهادى عن أسفه وأساه للمصير الذى انتهت إليه العلاقة بين الزعيم سعد زغلول وبين ديدبان مصر عبد الرحمن فهمى، ونلمح فى حديث إبراهيم عبد الهادى انحيازاً إلى زعامة سعد زغلول على الرغم من إيمانه العميق بعبد الرحمن فهمى ودوره وانتمائه إليه، ويلجأ إبراهيم عبد الهادى فى تفسير وقوع الخلاف بين الرجلين إلى تفسير ذكى يحفظ لكلا الرجلين قدرهما فى الحركة الوطنية، لكن العجيب أن تفسير سعد زغلول نفسه لوقوع الخلاف بينه وبين عبد الرحمن فهمى يلصق بعبد الرحمن فهمى سبباً شبيهاً بالانحياز إلى القصر نفسه لا إلى أتباعه على نحو ما يصور إبراهيم عبد الهادى رأى عبد الرحمن فهمى فى سلوك سعد زغلول.

ومع انحياز إبراهيم عبد الهادى إلى زعامة سعد زغلول فإنه يصل إلى القول بأن سعد زغلول نفسه لم يكن يرتاح إلى الحديث فى موضوع عبد الرحمن فهمى لأنه كان يحس بخطئه(!!!)

ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم عبد الهادى يلجأ إلى نقل نص لمصطفى أمين يحاول تفسير الأمور بما لا يحرج سعد زغلول(!!) وذلك على الرغم من تصريح إبراهيم عبد الهادى باعتقاده فى خطأ سعد(!!):

«ما كنت أحب أبدًا أن يصل الأمر بين سعد وعبد الرحمن فهمى إلى ما وصل إليه».

«لا أدعى العصمة، ولا أستطيع أن أدعى السمو فوق خلجات نفسى، وإن حاولت ما استطعت لأنى بشر، وكل ما يمكن أن أقوله إن سعد باشا لم يكن محقًا فى موقفه!».

«لقد كان سعد زغلول يحب عبد الرحمن من قلبه، ويعرف قدره».

«وكاد سعد أن يقطع مفاوضاته مع لورد ملنر فى إنجلترا عام ١٩٢٠ بعد أن قبض الإنجليز عليه وعلى زملائه».

«إن سبب الاصطدام بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والخصام هو أن عبد الرحمن فهمى كان ساخطًا على الدوام من تقريب سعد لبعض رؤساء الوزراء السابقين وإشراكهم معه فى الحكم، خصوصًا توفيق نسيم، فجميعهم لم يحاكموا ولم يدخلوا السجون فى الحركة الوطنية، بل إن توفيق نسيم كان يفخر دائمًا بأنه لم يصب يومًا بداء الوطنية، وأنهم كانوا دائمًا عونا للإنجليز والسراى فى سياستهم لغير مصلحة مصر، وكان سعد باشا يقر كل هذا ولكنه كان يرى أنه من الخير أن يهادنهم ولو أدى ذلك إلى التعاون معهم فى الحكم اتقاء لدسائسهم وشرورهم، ولكن عبد الرحمن فهمى هو الذى كان على حق، وسعد لم يكن فى حاجة إليهم، لأن الشعب كله كان معه ما عدا فئة قليلة، وكان بوسعه أن يقضى عليهم بكلمة أو إشارة قضاء تامًا لو أراد».

«ولذلك فإن سعد لم يكن يرتاح إلى الحديث فى موضوع عبد الرحمن فهمى والقطيعة بينهما والأسباب التى أدت إليها من قريب أو بعيد، لأنه كان يحس بخطئه».

«وقد قرأت لمصطفى أمين فى الجزء الأول من «الكتاب الممنوع» عن هذا الموضوع ما يلى:

«فى يوم الخميس ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ كان سعد زغلول منتصرًا، وكانت الدنيا بدأت تركع أمامه من جديد، وكان يكفى أن يرشح رجلاً من أنصاره ليكتسح جميع المرشحين».

«وهذا صحيح لا مبالغة فيه».

«ثم يقول مصطفى أمين بعد ذلك نقلاً عن مذكرات سعد زغلول:

«رجانى اليوم سلامة ميخائيل عضو الوفد المصرى ترشيح عبد الرحمن فهمى بك لعضوية مجلس النواب فنهرته عن هذا الرجاء وبينت له سوء عمله، وكان ذلك بأشد عبارة».

«وبعدها لم يتحدث سعد باشا فى هذا الموضوع فى مذكراته إلا مرة واحدة».

«لقد كان سعد باشا بعد حادث قتل السردار فى حالة نفسية سيئة، فقد ترك بيته بعد مدة ونزل فى فندق مينا هاوس وكتب فى مذكراته يقول:

«كل يوم تردنى خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية فى البرلمان، وأولها كان من موسى فؤاد باشا، ومحمد فهمى باشا، والأول شيخ (أى عضو فى مجلس الشيوخ) كان الوفد رشحه ونجح فى الانتخابات بتأييده، وكان بعض العارفين يلومون الوفد لتأييده لعدم حسن سيرته، وشهرته بالميل إلى الإنجليز، ولكننا رشحناه وفضلناه على غيره من المعارضين».

«خرج عبد الرحمن بك فهمى من السجن بعد أن لبث فيه زهاء شهرين، بسبب قضية السردار، وتوجه تواً إلى سراى عابدين حيث كتب اسمه فى دفتر التشريفات ولم يمر ببيت الأمة، فتساءل الناس عن سر هذا الإقبال والإدبار! وزعم بعضهم أنه يريد الاستقالة وذلك مقدمة لها، وقد حضر عندى بعد أربعة أيام من إطلاق سراحه ولم يتكلم عن تأخر زيارته، ثم أخذت الإشاعة عن استقالته تتأكد وحتى نشرتها بعض الجرائد فطلب منه تكذيبها غير مرة فوعد ولم يفعل، وقال ابن أخيه أحمد ماهر إنه يظن أن سبب تأخره عن التكذيب أنه فى انتظار ما تقرره الوزارة فى شأن ترشيحه، والظاهر أنه انخلع نهائيا، مع السلامة».

(١٣٩)

وأما أحمد ماهر فإن المذكرات تحفل بالثناء عليه فى مواضع عديدة، وعلى سبيل المثال فإن إبراهيم عبد الهادى يثنى على بعد نظره وسعة أفقه حين تنبأ بأن الجيش الألمانى

لن يستطيع أن يكسب الحرب إلى النهاية، ومع أن حججه كانت قوية واضحة فإن الأمة لم تستمع له !! (على حد تعبير إبراهيم عبد الهادى):

«هذا الرجل هو الدكتور أحمد ماهر الرجل الشجاع، الواسع الأفق، المطلع، الدارس، وقد ألقى الدرس البليغ على الأمة فلم تستمع له. لقد كانت شجاعة هذا الرجل كما بينت من قبل كوقائع خطيرة ثابتة مضرب الأمثال».

«أحمد ماهر حسبها حسابًا اقتصاديًا على طولها وأيامها وتصميماتها، وقدرة كل واحد من الطرفين على الاستمرار فى الحرب فى الأنفس، فى الأموال، فى الإنتاج الحربى والإنتاج الداخلى الذى يقف خلف الجيوش يمدها بالذخيرة والعتاد، والطعام، بالمدافع الجديدة التى تستبدل بدا المستهلك، بالدبابات، بالطائرات، بالقوى الجديدة التى تنضم إلى أيهما، بثورات الأمم التى احتلت أراضيها».

«لم يكن سوى أحمد ماهر (الذى) قال: ليكسبوا ما شاءوا وليفتحوا ما شاءوا، وسينتهى الجيش الألمانى العظيم فى النهاية إلى العجز الكامل عن مواجهة القوى الكبرى المتدفقة عليه من كل جانب، ومن الإنتاج الأمريكى غير المحدود».

(١٤٠)

ويضرب إبراهيم عبد الهادى أمثلة على شجاعة أحمد ماهر فى مواجهة خصومه من عامة الوفديين وخاصتهم، وهو يروى قصة مظاهرة مرتبة فى أثناء حكم الوفد، كما ينفرد برواية قصة ضرب أحمد ماهر للهلالى باشا بالقلم على وجهه (وكلاهما من رؤساء الوزارة)، وإن كان الهلالى لم يصل إلى الرئاسة إلا بعد وفاة مَنْ ضربه بالقلم على حد رواية إبراهيم عبد الهادى:

«... وأذكر مرة وقد ذهبنا معه إلى سينما ستوديو مصر لمشاهدة فيلم وطنى دعينا لمشاهدته، وكان ذلك فى حكم النحاس باشا عام ١٩٤٢، وعلم الوفد بأمر هذه الزيارة فرتبت لجنة الوفد مظاهرة تلقانا فى السينما وخارجها بالهتاف ضدنا».

«ولما كنا على علم بترتيبات لجان الوفد فقد احتطنا للأمر، على غير علم من ماهر باشا، وصحبنا بعض شباب الهيئة السعدية، وما إن بدأ عرض الفيلم حتى فوجئنا

بالشباب الوفدى يهتف بسقوط أحمد ماهر، فرد عليهم الشباب السعدى بهتاف مضاد ضد النحاس باشا، فهاجم الشباب الوفدى شبابنا، وقامت معركة بين الطرفين وكانوا كثرة وتسلل بعضهم إلى الدور العلوى حيث كنا جالسين وهجم علينا بعضهم أذكر واحداً منهم كان ضخم الجسم اسمه حسن حصان، فضربته بالقلم وأعقبته بضربة قوية بقدمى ألقته بعيداً على الأرض، فكانت هذه الضربة القوية نصف المعركة كما يقولون، وصعد بعض الشباب السعدى واشتبك مع الشبان الوفديين وبدأنا نخرج من دار السينما فواجهنا بعض الشباب الوفدى ولكننى استطعت أن أركب سيارتى دون أن يلحقنى أذى».

«وقد علمت فيما بعد أن أحمد ماهر سار بقدميه نحو سيارته التى وقفت بشارع عماد الدين يحيط به الأستاذ حسن بك النحاس، وبعض الشبان السعديين، ويهتف الشبان الوفديون: يسقط أحمد ماهر الخائن، فوقف إلى جانب سيارته وتحداهم قائلاً: أحمد ماهر لم يكن خائناً، ولكن الخائن هو مصطفى النحاس الذى تولى الحكم بإرادة الإنجليز، ثم ركب سيارته وانصرف».

«ومرة أخرى التحم مع الأستاذ أحمد نجيب الهلالى فى نقاش حاد فى مطعم سان جيمس، فلما هاجم نجيب باشا سعد زغلول واتهمه بألفاظ غير كريمة، وقف أحمد ماهر وضربه بالقلم على وجهه وقال له: ليس مثلك يا (. . .) هو الذى يسب سعد زغلول بهذه الألفاظ الوقحة».

(١٤١)

فى موضع آخر من مذكراته يثنى إبراهيم عبد الهادى على أحمد ماهر وسعة أفقه فيقول:

«. . . . . أحمد ماهر كان رجلاً واسع الأفق، ولو عاش لأعاد لمصر وحدتها. لقد رفض أحمد ماهر محاكمة النحاس باشا رغم إلحاح الملك ومكرم عبيد وزير المالية فى وزارته، ورئيس أحد الأحزاب المشاركين معه فى الحكم عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥».

(١٤٢)

ويروى إبراهيم عبد الهادى قصة الأزمة الكبيرة التى حدثت بين الملك فاروق وبين أحمد ماهر فى بداية عهد الأخير برياسة الوزارة، ونرى فيما يرويه إبراهيم عبد الهادى انحيازًا تامًا إلى أحمد ماهر، ورفعًا من قدره، وشهادات أخرى بقدره وقيمته على لسان زملائه من أمثال أحمد عبد الغفار وغيره، ونرى إبراهيم عبد الهادى يصور الملك فاروق نفسه وقد اضطر للاعتذار بنفسه لأحمد ماهر قولاً وفعلاً، حيث حضر إلى بيته بنفسه، ويدلنا ما يرويه إبراهيم عبد الهادى فى هذه الواقعة على أن الملك فارق كان حتى ذلك الحين لايزال قابلاً للمناقشة والمراجعة والعدول عن رأيه بل الاعتذار أيضًا:

«. . . ودعا الملك رؤساء الأحزاب الأربعة الذين تتألف منهم الوزارة: أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية، والدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس الأحرار الدستوريين، ومكرم عبيد باشا رئيس الكتلة الوفدية، وحافظ رمضان باشا، وتم الاجتماع فى مكتبه بقصر عابدين، واقترح الملك أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب لكل حزب من الأحزاب الأربعة، ثم طلب رأى المجتمعين فيما يقترح فسكت الدكتور ماهر ولم يبد رأيه الذى وافق عليه الباقون، فلما سأله الملك عن سبب سكوته قال: أنا على كل حال خادم مصر، سواء كنت فى الحكم أم كنت خارج الحكم».

«امتقع وجه الملك، كما سمعت من هيكل باشا ومن حافظ باشا رمضان، وأذن للمجتمعين فى الانصراف فخرجوا وتوجهوا إلى قاعة مجلس البلاط فاجتمعوا بها، وقد انضم إليهم الوزراء الذين حضروا».

«ولم يكد ينتظم عقد الاجتماع حتى بدأ الدكتور أحمد ماهر حديثه فى غضب واضح قائلاً: لقد صممت تصميمًا قاطعًا لا رجعة فيه على استقالتى من رياسة مجلس الوزراء».

«وحاول بعض الحاضرين تهدئته وتسكين غضبه، ولكنه جمع أوراقه وهبط السلم مسرعًا دون انتظار الأسانسير، وقد فهم منه الحاضرون أنه ذاهب إلى نادى محمد على «نادى التحرير» حاليًا فوافاه الحاضرون جميعًا إلى نادى محمد على وانضم إليهم بعض السعديين أذكر منهم الأستاذ شوكت التونى، فوجده قد كتب استقالته من الحكم».

«وقد حدث قبل خروج الوزراء من قاعة مجلس البلاط أن جاء أحمد حسنين باشا يسأل عما حدث فأجابه أحمد باشا عبد الغفار بصراحته المعروفة وصوته الجهورى: «أهه ياخويا الراجل مشى وحيستقيل، دا مش الرجل اللى تنفع معه الألاعيب دى؟ دا أحمد ماهر يا عم حسنين!!».

«وفى أثناء خروج أحمد ماهر من باب نادى محمد على فوجئ بأحمد باشا حسنين وجهًا لوجه، فقال أحمد حسنين: إيه ياباشا اللى حصل؟».

«فقال له الدكتور: «اسمع يا حسنين، بلغ الملك بتاعك إن الألاعيب الصغيرة دى ما تنفعش مع أحمد ماهر، ودى الاستقالة بتاعتى أهيه، شوفولكم واحد غير أحمد ماهر».

«طيب يا باشا».

«لا طيب ولا غيره.. وتركه ماهر باشا وركب سيارته التى كانت قد أحضرت له أمام النادى وانصرف إلى منزله بحدائق القبة».

«وفى الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم اتصل الملك شخصيًا بالدكتور أحمد ماهر باشا فى منزله بالتليفون وأبلغه أنه يحب أن يتناول العشاء بمنزله، فكان رد أحمد ماهر عليه: البيت بيتك».

«وأردف الملك قائلاً: وأريد أن يكون معنا فى العشاء مصطفى أمين وكامل الشناوى، ولك أن تدعو مَنْ تشاء».

«وكنت أحد المدعوين، واعتذر النقراشى باشا عن الحضور، وفى أثناء العشاء قام الأستاذ كامل الشناوى بتقليد زعماء مصر وقادتها فى خطبهم وأحاديثهم، وكانت لديه القدرة على ذلك بصورة تثير الدهشة والعجب والمرح، وأضفت على المكان جوًا من البهجة والسرور، وكان الحفل الوحيد الذى شاهدت فيه الأستاذ كامل الشناوى الله يرحمه يقوم بهذا الدور».

. . . . . .

. . . . . .

«وبعد العشاء اختلى الملك بالدكتور ماهر باشا بإحدى الغرف ، علمت بعدها من ماهر باشا نفسه أن الملك قدم له اعتذاره عما قاله ظهر ذلك اليوم فى السراى، وأنه الوحيد صاحب الحق فى إدارة المعركة الانتخابية».

«واجتمع أحمد ماهر بالمديرين والمحافظين فى اليوم التالى ونبه عليهم بألا يتلقوا أوامر خاصة بالانتخابات أو بغيرها إلا منه شخصيًا، حتى ولو كانت السراى الملكية نفسها، وصرح لهم فى حزم (بأن) المخالف لهذا سيكون خارجًا (على) تعليماته بوصفه الرئيس المباشر لهم، وقد استجابوا جميعًا لطلبه».

«وعلى أية حال لم تكن استقالة أحمد ماهر باشا من هذه الوزارة أول مرة (ربما أنه يقصد أنها لم تكن آخر مرة)، ولكنها تكررت أكثر من مرة فى المدة التى أمضاها فى الحكم، وهى لم تتجاوز خمسة أشهر!».

(١٤٣)

ويثنى إبراهيم عبد الهادى على دور أحمد ماهر فى وضع قانون الضرائب الذى أتاح أموالاً ضخمة للموازنة:

«وكان من نتائج معاهدة مونتريه هذه إلغاء الامتيازات الأجنبية، وبمقتضى هذا الإلغاء أصبح فرض الضرائب على الأجانب والوطنيين واحدا (يقصد: موحداً) بعد أن كان الأجانب معفين منها، ومن حسن الحظ أن الذى تولى وضع قوانين الضرائب هو المرحوم أحمد ماهر، فقد كان وزيراً للمالية فى عهد وزارة محمد محمود باشا».

«وامتلأت خزائن مصر بالمال، وتمت مشروعات ضخمة ما كانت تتم بغير فرض الضرائب على الأجانب والوطنيين (على حد) سواء».

(١٤٤)

ويمضى إبراهيم عبد الهادى فى الثناء على أحمد ماهر فيذكر ما تواتر عن أن الوزير البريطانى إيدن كان قد أشار إلى أحمد ماهر من طرف خفى بأنه ليس من المصلحة

تقديم النحاس للمحاكمة، لكن أحمد ماهر رد عليه بأن هذا شأن من شئون مصر الداخلية:

«. . . وتصادف أن المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا ومستر تشرشل رئيس وزرائها زارا مصر فى ذلك الحين واجتمعا بالدكتور ماهر فى رئاسة الوزارة وقتًا غير قصير، وقد تبادر إلى الذهن وتناول بعض السياسيين القول بأن مستر إيدن أشار من طرف خفى بأنه ليس من المصلحة تقديم النحاس باشا إلى المحاكمة».

«والذى أعلمه أن ذلك حدث بالفعل ولكن الذى أعلمه يقينًا أن أحمد ماهر رد عليه بأن ذلك من شئون مصر الداخلية، فلم يقل بعدها إيدن كلمة واحدة».

«وإننى إذ أزيح الستار لأول مرة عن هذا الموضوع أشهد الله على أن ما أقوله هو الصحيح».

(١٤٥)

ويشير إبراهيم عبد الهادى إلى مدى قدرة أحمد ماهر على إقناع زملائه من الزعماء السياسيين بسياساته التى انتهجها وهو رئيس للوزراء، ومنها دعوته إلى إعلان الحرب على اليابان:

«والحقيقة أن أحمد ماهر لم يقرر وحده إعلان الحرب على اليابان، بل اشترك معه ذوو الرأى والمسئولية فى هذا العمل، فقد اجتمع أحمد ماهر والدكتور عبد الحميد بدوى باشا، والدكتور محمد حسين هيكل».

«فوافق الاثنان على وجوب الاشتراك فى المنظمة الدولية المرتقبة، وقال هيكل باشا بكل وضوح: إذا كنا قد خالفنا وجهة النظر فى الماضى وجنبنا مصر خطر الحرب، فإنه لا ضرر اليوم لإعلان الحرب، بل إن فيها مصلحة مؤكدة لمصر».

(١٤٦)

كما يثنى إبراهيم عبد الهادى على أحمد ماهر فإنه يثنى أيضًا على خلفه النقراشى

باشا ثناء متكررا فى كل ما يتعرض له من تاريخه وكفاحه ومواقفه السياسية، وهو على سبيل المثال يقول:

«إن النقراشى باشا بلا جدال كان من سادة رجال مصر فى الوطنية، وعلمًا من أعلامها الخفاقة ظل يرفرف على مصر حتى لقى ربه على يد شاب أثيم كان للنقراشى عليه سابقة من الفضل لا ينساها إلا كافر بالمعروف، ناكر للجميل».

«لقد ظل النقراشى باشا طول حياته أمينًا لعقيدته، مؤمنًا بعظمة مصر وحقها فى الحرية والاستقلال إلى أن صعدت روحه إلى الرفيق الأعلى».

«كان صلب العود، مستقيمًا فى حياته، لم نسمع عنه قالة سوء، اشتهر بالنزاهة المطلقة فى كل عمل تولاه».

(١٤٧)

ويصل إبراهيم عبد الهادى فى ثنائه على النقراشى إلى حدود كبيرة لكنها لا تصل بحال من الأحوال إلى جوهر ثنائه على أحمد ماهر، وهو يشير فى موضع آخر من مذكراته إشارات واضحة إلى دور النقراشى فى محاولة توجيه الملك فاروق دون جدوى:

«... ودعى النقراشى للحكم فألف وزارته من السعديين والأحرار الدستوريين فقط، ولتأليف هذه الوزارة قصة لا بأس من ذكرها».

«كنت أسير مع النقراشى نتريض على كورنيش الإسكندرية عصرًا ذات يوم، فإذا بعربة جيب يقودها الملك بنفسه تقف إلى جوارنا، وقال الملك للنقراشى: حضر نفسك لتأليف الوزارة».

«والملك لم يكن يكره النقراشى، بل على العكس كان على صفاء معه، ولكنه كان يضيق من نصائحه له أحيانًا، فالمعروف أن الملك كان يرتاد المحلات العامة، ونبهه النقراشى برفق أكثر من مرة أن ذلك لا يليق به، وحدث أن ذهب الملك إلى أحد الملاهى بالإسكندرية ووقف يغنى أمام الميكروفون، فلما علم النقراشى بذلك ذهب إليه فى

الحال وقال له : هذا مسلك لا يليق بجلالة الملك ، أنت تعلم أننى لا أكرهك ولكن من واجبى أن أنصحك» .

«الملك لم يكن يكره النقراشى ولكنه كان ضيق الصدر ، ضعيف الخبرة ، لا ينسى لحظة أنه ملك فكيف لإنسان أن تواتيه الجرأة ليقول له هذا خطأ وهذا صواب ويتجاوز الحد ويقول له عملك غير لائق» .

(١٤٨)

ويكرر إبراهيم عبد الهادى فى مذكراته تكذيبه لما شاع عن أن وزارة النقراشى فتحت كوبرى عباس عام ١٩٤٦ مما أدى إلى سقوط الطلاب فى النيل ، وهو يعجب من أن تستمر رواية الأكاذيب فيما يتعلق بهذا الحادث :

« . . . وليرجع أى شاب إلى مضابط مجلس النواب عام ١٩٥٠ و١٩٥١ وقد قدم المرحوم عبد المنعم حشيش سؤالاً إلى وزير الداخلية فؤاد باشا سراج الدين يسأله عن عدد القتلى والجرحى فى حادث كوبرى عباس عام ١٩٤٨ ، فيجدون إجابته وهو الوزير المختص بأنه لم يحدث قتيل أو غريق فى هذا الحادث ، وإنما هى حوادث خفيفة من تصادم رجال البوليس بالمتظاهرين ، لا أحد مات ولا أحد غرق ولا البوليس قتل أحدًا فى كوبرى عباس ولا حاجةمن دى حصلت أبدًا!!» .

(١٤٩)

ونأتى إلى الآراء العابرة التى أبداها إبراهيم عبد الهادى فى مذكراته عن بعض الزعماء ورجال السياسة فى مصر ، ومع أن المذكرات خلت من الهجوم على النحاس أو التعريض به ، فإن إبراهيم عبد الهادى يحرص على أن يعلن بوضوح أنه أيد سياسة النحاس فى إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٥١ ، وأنه لم يكن من سبيل غير تأييد النحاس فى هذا العمل ، وهو مع ذلك يكرر إبداء ندمه على أن مصر لم تنجح فى الحصول على ما يوازى ما كان متاحًا فى مشروع صدقى ـ بيفين :

«. . . جاء الوفد ودخل المفاوضات ولم ينجح حتى فى الحصول على مشروع كمشروع صدقى ـ بيفن، وانتهت المسألة بإعلان إلغاء المعاهدة من جانب واحد وجرى ما جرى فيها من ضحايا وحوادث ثقيلة، وقد أيدت البلد جميعها هذا الإلغاء من بينها الحزب السعدى، ولم يكن هناك من سبيل غير تأييد النحاس باشا فى هذا العمل».

(١٥٠)

وينفرد إبراهيم عبد الهادى بالحديث عن دور قدر له أن يقوم به فى محاولة الإصلاح بين النحاس باشا والأستاذ العقاد، ومن الطريف أن محاولة الصلح التى نجح إبراهيم عبد الهادى فى أن يعقدها لم تصمد دقيقة واحدة وسرعان ما ذابت تمامًا ليبدأ جليد جديد بين هذين الرجلين العظيمين المعتدين بنفسيهما:

«وقبل أن يشتد الخصام بين النحاس ومكرم عبيد وبين الأستاذ العقاد ليعدل عن هجومه على وزارة توفيق نسيم ورئيسها، رأيت من جانبى أن أصفى الجو بين النحاس باشا والأستاذ العقاد لعلاقتى الطيبة بالنحاس باشا وحبى الشديد له، ولصداقتى الوطيدة بالأستاذ العقاد وتقديرى الكبير لقلمه وفكره وثقافته غير المحدودة، وأنه الكاتب الجبار، كما وصفه سعد باشا، وأن خروجه من الوفد يعد خسارة كبيرة ليس من السهل تعويضها، فضلاً عن جهاده المرير مع الوفد سنوات طويلة، واضطهاد خصوم الوفد له حتى أدخلوه السجن ولم يتحول عن عقيدته ومبدئه كما فعل غيره من الكتاب والصحفيين».

«كل ذلك دفعنى دفعًا أن أسوى الخلاف الذى نشأ بين النحاس وبينه قبل أن ينقلب الخلاف إلى خصومة صبح الاتفاق بعدها عسيرًا، والعقاد رجل معتد بنفسه، والنحاس عنيد بطبعه، فاتفقنا واجتمعنا بفندق سان استفانو فى أحد الأركان بعيدًا عن رواد الفندق، وتمت المصالحة واستأذن العقاد للسفر إلى القاهرة، ولم يكد يخطو خطوة واحدة حتى ناداه النحاس باشا قائلا: «اسمع يا أستاذ عباس لا تنس أنى زعيم الأمة»، فرد عليه العقاد والغضب يملأ وجهه: «ولا تنس أننى كاتب الشرق».

(١٥١)

وتحفل مذكرات إبراهيم عبد الهادى بما يعبر عن اعتزازه بالدكتور محمد حسين هيكل سياسيا، وكاتبا، وهو ينقل كثيراً من رواياته دون أدنى حرج، ويبدو اعتزاز إبراهيم عبد الهادى بجريدة «السياسة» واضحًا، وذلك على الرغم من أنه لم ينتم أبدًا إلى حزب الأحرار الدستوريين الذى كانت «السياسة» لسان حاله، وهو يشير إلى كثير من مقالات «السياسة» وحملاتها، كما أنه ينقل عنها بعض نصوص رئيس تحريرها الدكتور هيكل، وبعض ما كتبه بعض كبار محرريها، من طبقة الأستاذ توفيق دياب.

وهو يشيد بدور هذه الصحيفة فى كشف تجاوزات إبراهيم كريم باشا وزير الأشغال:

«وبدأت جريدة «السياسة» حملة عنيفة على إبراهيم كريم باشا وزير الأشغال لأنه اتخذ الحكم أداة لتحقيق منافع له بأن عهد بمقاولات كبيرة إلى أحمد باشا عبود بدون أن يحترم أحكام القوانين المالية واللوائح المتبعة فى مثل هذه المقاولات، فطلب رئيس الوزراء إلى النائب العمومى التحقيق مع رجال جريدة «السياسة» المسئولين لإذاعتهم هذه التهم التى تمس نزاهة الحكم، ثم حكمت المحكمة على كل من الدكتور هيكل وحفنى بك محمود بغرامة قدرها سبعون جنيهًا، واتخذت النيابة إجراء تعسفيًا مخالفًا للقانون فى تحصيل المبلغ الذى حكمت به المحكمة!».

(١٥٢)

ويعترف إبراهيم عبد الهادى بأن الفضل فى توليه رياسة الوزارة يعود إلى الدكتور محمد حسين هيكل الذى أشار على الملك بذلك فور اغتيال النقراشى باشا:

«. . . . . أسندت إلىّ رئاسة الوزارة فى آخر عام ١٩٤٨ بعد مقتل النقراشى باشا مباشرة، حتى قبل تشييع جنازته، تلبية لرغبة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ وقتئذ، وقد أشار على الملك أن يشكل إبراهيم عبد الهادى الوزارة الآن بنفس الوزراء حتى لا تأخذ الفوضى والاضطراب والجرائم طريقها السريع فى البلاد، فاستجاب الملك لهذه الرغبة بغير مناقشة، وتوليت الوزارة».

(١٥٣)

ويحظى حسين رشدى باشا بكثير من ثناء إبراهيم عبد الهادى، وهو يصوره صديقًا صدوقًا للحركة الوطنية ولسعد زغلول، وهو يستطرد من الحديث عن موقفه من لجنة ملنر إلى مواقفه السابقة عند إعلان الحماية وعند جمع توكيلات الوفد:

«وتحضرنى فى هذه المناسبة عبارة قالها رشدى باشا فى ذلك الوقت، وهى أن اللجنة لن تجد ثلاث قطط تشير عليهم بغير التوجه إلى الوفد».

«وليس هذا هو الموقف العظيم الوحيد لرشدى باشا، فقد كان رئيسًا للوزارة المصرية فى صدر الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ يوم أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، فكان ممن عملوا وجاهدوا على أن يتضمن إعلانها التصريح بأن الحماية ضرورة حرب تنتهى بزوالها».

«فلما انتهت الحرب حاول جاهدًا أن يبر الإنجليز بهذا الوعد ولكنهم ماطلوا».

«وكان رشدى باشا صديقًا صدوقًا لسعد زغلول باشا منذ أن اجتمعا معًا فى إحدى دوائر محكمة الاستئناف التى كان يرأسها رشدى باشا وعرف مدى علمه وثقافته الواسعة، فتوثقت الصداقة والعلاقات بينهما بعد ذلك إلى حد كبير».

«ولما نهض سعد زغلول فى أعقاب الحرب للمطالبة باستقلال البلاد، وبدا من الإنجليز أنهم ينكرون عليه صفة الكلام باسم الأمة، وتقدم إلى الأمة بطلب توكيلها، وطبعت آلاف التوكيلات وسعى شباب مصرى لدى أهلها فى المدن والريف تحت عين الحكومة التى كان يرأسها يومئذ رشدى باشا».

«وعن يقين بارك رشدى باشا الحركة ولم يقف فى طريقها، بل كان يحث عليها، وليس أدل على ذلك من أنه اعترض على محاولة مستشار وزارة الداخلية الإنجليزى مصادرة تلك التوكيلات».

(١٥٤)

ويحظى على ماهر بكثير من تعاطف إبراهيم عبد الهادى وتقديره له، وإن كان

حريصًا على أن يقرن هذا التقدير بانتقاده لبعض سلوكيات على ماهر، ولاعتقاداته فى نفسه، وعلى سبيل المثال فقد رأينا أن إبراهيم عبد الهادى يثبت لعلى ماهر الفضل فى إقناع سعد زغلول نفسه بعدم التفاوض مع ملنر ولجنته حول قضية المؤامرة الكبرى التى كان أول المتهمين فيها هو عبد الرحمن فهمى عم على ماهر نفسه.

ونحن نراه أيضًا يتحدث عن دور على ماهر فى المفاوضات التى سبقت إقرار معاهدة ١٩٣٦، وفى حكم البلاد بكفاءة فى تلك الفترة الانتقالية التى شهدت وفاة الملك فؤاد وتولى الملك فاروق الحكم:

«... وقام على ماهر فى خلال (الأشهر) الثلاثة التى تولى فيها الحكم بإصلاحات داخلية سريعة، كما قام بجهد كبير فى التمهيد للمفاوضات والعمل على نجاحها متعاونًا مع الجبهة الوطنية أصدق التعاون، ومهد لمفاوضات تمهيدًا عظيمًا يحفظ لمصر حقوقها بالمكاتبات الرسمية التى كانت تجرى بينه وبين الحكومة البريطانية عن طريق ممثلها فى مصر السير مايلز لامبسون، وإزالة كل ما يشوب تلك المكاتبات من غموض يفيد الإنجليز ويضر المصريين».

«وسار المفاوضون فى طريق مأمون وعلى أرض صلبة فاحتفظوا لأنفسهم بقبول ما يمكن قبوله ورفض ما يرونه لا يحقق للبلاد أهدافها، ودعوا الأمة إلى التزام الهدوء والسكينة حتى يتمكن الوفد الرسمى للمفاوضات من أداء مهمته على الوجه الذى تحبه الأمة وترضاه، فهدأ الطلبة وانتظموا فى دراستهم مطمئنين إلى أن الزعماء المصريين يؤدون واجبهم».

«وفى هذه الأثناء استطاع على ماهر باشا أن يعيد العلاقات بين المملكة العربية السعودية ومصر بعد أن ظلت مقطوعة وقتًا طويلاً بسبب موقف المملكة العربية من سفر المحمل واعتباره بالنسبة لهم عملاً يخالف مذهبهم الدينى الوهابى، وكانت الحكومة المصرية تحمل مع المحمل حصيلة أوقاف الحرمين الشريفين ترافقه قوة (مسلحة) من الجيش المصرى بقيادة ضابط كبير لحراسة الحجاج المصريين».

(١٥٥)

وهذه فقرة طريفة، من موضع آخر من المذكرات، يتحدث فيها إبراهيم عبد الهادى

عن أسلوب على ماهر فى إدارة جلسات مجلس الوزراء فى وزارته الثانية (١٩٣٩) التى دخلها صاحب المذكرات وزيراً لأول مرة فى حياته :

«كنت وزيراً للشئون البرلمانية فى وزارة على ماهر باشا عام ١٩٣٩ ، وكانت لعلى ماهر طريقة فريدة يتميز بها على سائر رؤساء الوزارات . كان يعقد المجلس ثلاث جلسات أو أربع على ما أذكر كل أسبوع ، وكأن مصر هى التى تدير الحرب العالمية الثانية» .

«وكان من عادته أيضًا ألا يجلس على رأس مائدة الاجتماع ، وإنما يتوسطها ، وأقدم وزير على يمينه ويسير الترتيب على هذا الأساس حتى يجىء أحدث وزير ويجلس على يساره ، وكان من حسن حظى أن كنت أحدث وزير وقتئذ ، مسألة شكلية ولكنها كانت مهمة جدًا بالنسبة لى فى معرفة كل كلمة وكل حركة تصدر من رئيس الوزراء» .

«ويبدأ على ماهر الحديث فى الشئون العامة ، ما يقوله الناس . . ما تتحدث به الصحافة . . ما يذيعه الراديو من أخبار الحرب ، ثم ينتقل إلى بعض المسائل الواردة بجدول الأعمال ، وكانت هذه لا تأخذ من وقتنا إلا القليل جدا!» .

(١٥٦)

وعلى الرغم من أن إبراهيم عبد الهادى يدافع عن وطنية على ماهر وكفايته ومهارته وإنجازاته فإنه يراه قصير النظر ، أقرب إلى الغرور :

«لقد اعتقد على ماهر أنه حين يقدم للملك خدمة كبيرة ويعمله ملكا وهو فى سن ١٦ سنة بأنه سيبقى فى السراى على طول يحرك الملك من وراء الستار ، ويسيطر على البلد ورجال السياسة سيطرة كاملة . كان رحمه الله قصير النظر ، وإن كان يعد نفسه أنه لا يوجد فى البلد «أسيس» منه ، ولا يفهم فى السياسة مثله ، حقيقة يعرفها كل مَنْ اشتغل مع على ماهر أو اقترب منه» .

(١٥٧)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على تبرئة عبد الرحمن عزام وعلى ماهر باشا مما أشيع فى نطاق محدود حول موقف غير كريم لهما من قضية فلسطين :

«. . . . وسئلت عن قصة نشرت عن فلسطين بأن اليهود اتصلوا بعلى ماهر وعبدالرحمن عزام وأنهم استطاعوا أن يؤثروا فى الرجلين أو عليهما حتى سلكا طريقًا غير كريم نحو قضية فلسطين».

«وإنى أشهد بأنى عشت وعرفت واتصلت بعد الرحمن عزام فما لمست فيه يوما ضعفا فى وطنيته، ولا تهاونًا فى مصالح بلاده والأمة العربية أبدًا، هذه كانت أقاويل المضللين وإشاعات المغرضين، وحرام علىّ وعلى أى إنسان أن يقول عن عبد الرحمن عزام مثل هذا».

«وعلى ماهر، وأنا من الناس الذين اشتغلوا معه، وكثيراً ما سخرت من بعض تصرفاته ولم تكن تعجبنى تصرفاته وهو من أكبر عوامل فساد الملك، لكنه لا يمكن أن يعمل عملاً غير وطنى. كان يعتقد أنه لا يوجد فى مصر مَنْ يفهم فى السياسة إلا هو، وما كان يطيق أن يعمل مع رجل كبير الرأس فى السياسة أو يعتد بنفسه، وكان دائما يختار وزراءه أقرب إلى السكرتيريين منهم إلى الوزراء، وإذا دخل وزارته أحد من غير هذا الطراز سرعان ما يضيق به ولا يحتمله، لكن على ماهر رجل وطنى».

(١٥٨)

ويحظى إسماعيل صدقى بكثير من ثناء إبراهيم عبد الهادى فى مذكراته، ونحن نراه حريصًا على الإشادة بالنجاحات المدنية التى حققها صدقى باشا فى أثناء فترة حكمه فى الثلاثينيات، وهو يورد هذه الإشادة ضمن حديثه عن التتابع التاريخى للأحداث السياسية فى تلك الفترة المبكرة التى شهدت صدام صدقى مع الوفد حين كان إبراهيم عبد الهادى لايزال فى الوفد ، ومن الحق أن نشير إلى أن مبعث إشادة إبراهيم عبد الهادى بصدقى وإصلاحاته المدنية لم يكن انفعالاً وقتيًا بهذه الإصلاحات عند إتمامها ، وإنما جاءت هذه الإشادة بعدما عرف الرجل عن قرب فى وزارته الأخيرة، وبدأت صورته الحقيقية ترتسم أمامه، فضلاً عن أن صدقى نفسه كان فى هذه الفترة الأخيرة حريصًا على ما لم يكن حريصًا عليه فى تصويره لنفسه قبل ١٥ عامًا:

«. . . واتهم صدقى باشا فى نزاهته واستقامته فى مشروع كورنيش الإسكندرية

الذى أقامه تنفيذاً لرغبة الملك فأتمه على أحسن وجه وفى أقصر مدة، وشكلت لجنة برياسة نجيب الهلالى للتحقيق فى المخالفات الجسيمة التى ارتكبها كبار موظفى بلدية إسكندرية وعلى رأسهم أحمد صديق بك رئيس البلدية، وأن صدقى باشا كان يعلم بهذه المخالفات وتغاضى عنها لمنفعته الذاتية».

«ولقيت هذه الاتهامات ترحيباً كبيراً من جماهير الشعب الغاضبة على صدقى باشا وما أنزله حكمه بهم من عسف، ولكن اللجنة انتهت إلى أن المشروع لا تشوبه شائبة، وأن الاتهامات باطلة من أساسها، ومن المهم أن نذكر أن هذا المشروع، بالإضافة إلى مشروع بنك التسليف الذى أنقذ الثروة العقارية من الوقوع فى أيدى الأجانب، من أعظم المشروعات التى نفذها صدقى باشا فى أثناء حكمه».

(١٥٩)

ويثنى إبراهيم عبد الهادى على السنوات الأخيرة من عمر صدقى، مشيراً إلى جهده الكبير فى معاهدة صدقى ـ بيفن، وإلى موقفه من تعيين كريم ثابت مستشاراً صحفياً للملك:

«... وقبل ذلك حدث أن عين الملك كريم ثابت مستشاراً صحفياً له بأمر ملكى دون أن يأخذ رأى صدقى باشا، ولم يشأ صدقى باشا أن يعترض على هذا التعيين غير الموفق فى حينه حتى لا يثير زوبعة أمامه، وكان حريصاً على أن ينجح فيما هو مقدم عليه مع الإنجليز ويختم حياته بعمل كبير ينسى المصريين ما عمله معهم فى سنة ١٩٣٠ حين ألغى الدستور وجاء بدستور جديد وبرلمان شكله كما يريد، ولكنه لم يترك المسألة تمر بسيطة فأبلغ الملك أن الأستاذ كريم ثابت يتقاضى من المصروفات السرية مبلغا ما، وأن كرامة منصبه تستوجب إعفاءه من الاستيلاء على هذا المبلغ، ولكن الملك تحداه، وهذه كانت طريقته وأسلوبه، فأمر بمضاعفة هذا المبلغ للسيد كريم».

(١٦٠)

ويروى إبراهيم عبد الهادى قصة اشتراكه فى وزارة صدقى باشا الثالثة (١٩٤٦)

وزيراً للخارجية، فينسب هذا الاختيار إلى النقراشى باشا الذى اشترط لمشاركة السعديين فى وزارة صدقى أن يتولى إبراهيم عبد الهادى وزارة الخارجية ليكون شريكًا أصيلاً فى المفاوضات ونتائجها، وذلك على الرغم من أن النقراشى باشا كان قد رفض اشتراك السعديين فى وزارة صدقى باشا عند تشكيلها فى فبراير ١٩٤٦ :

«وكان النقراشى باشا رحمه الله بطبعه متشدداً فى هذه الظروف، فلما عرض عليه صدقى باشا أن تشترك الهيئة السعدية معه فى تشكيل الوزارة رفض وكان جاداً فى الرفض، ولم يكن قصده من هذا الرفض أن يملى شروطه عليه».

«صدقى باشا لم يكن له حزب فى البرلمان يعتمد عليه فيمن يستعين؟».

«لجأ إلى الأحرار الدستوريين واجتمع بالدكتور محمد حسين هيكل باشا وأعاد إلى ذهنه ما كان بينه وبين الأحرار الدستوريين من صلات قديمة وطلب منه أن يعاونه الحزب فى وزارته لأن السعديين والكتلة الوفدية رفضت معاونته بحجة أن تأليفه الوزارة خروج على الدستور وتقاليده».

«وتألفت الوزارة من بين أعضائها أربعة من الأحرار الدستوريين، والباقون من المستقلين».

«واتصل صدقى باشا بالإنجليز لمفاوضتهم، وكانت وزارة العمال قائمة برئاسة كليمنت اتلى مما شجع صدقى باشا على الدخول معهم فى المفاوضات، وشجعه أكثر عندما قبلوا واختاروا لورد ستانسجيت للمفاوضة، وقد كان لورد ستانسجيت معروفًا لدى المصريين من قديم عضواً بمجلس العموم دائم الحديث عن تعاطفه مع القضية المصرية، فلما بدأت المفاوضات كنا على علم تام بمجرياتها بحكم اشتراكنا فى هيئة المفاوضات».

«استمرت المفاوضات وقتًا طويلاً، ومن غير شك أقول إن صدقى باشا بذل فى هذه المفاوضات جهداً عجيبًا جداً لا يتناسب مع سنه، كما ساعد من الجانب الآخر لورد ستانسجيت فى تقريب وجهات النظر حتى انتهينا من كل العقبات ولم يبق إلا اللقاء الأخير الذى سيبنى عليه صيغة الاتفاق».

«فى ذلك الوقت طلب صدقى باشا أن تشترك معه الهيئة السعدية فى الوزارة لتكون هيئة المفاوضات ممثلة لجميع قوى البرلمان، فكان الشرط الأول للنقراشى باشا مع صدقى باشا أن يكون إبراهيم عبد الهادى وزيراً للخارجية ليكون شريكًا أصيلاً مسئولاً عن نتيجة المفاوضات، فقبل صدقى باشا وخرج لطفى السيد باشا من وزارة الخارجية وحللت مكانه».

(١٦١)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على الإشادة بحسن صبرى باشا ووطنيته، وذلك على الرغم من أن حسن صبرى كان صاحب أول إقالة(!!) خرج بها السعديون من الحكم، كما أنه أصدر بيانًا سخر فيه من السعديين بسبب استقالتهم من وزارته:

«دخلنا وزارة حسن صبرى باشا ولابد من كلمة للتاريخ عن هذا الرجل: لقد اختلفنا فيما بعد معه وتركنا الحكم، ولكنه رجل وطنى جداً وطيب وعاقل، ورئيس وزارة بمعنى الكلمة».

. . . . . .

ويكرر إبراهيم عبد الهادى الحديث عن هذه الجزئية فى موضع آخر من مذكراته، مشيداً فى الوقت نفسه بوطنية حسن صبرى:

«. . . . ولما لم يستجب لنا المرحوم حسن باشا صبرى استقلنا وأصدر بيانه المشهور الذى قال فيه: «ما كانت أمور البلاد المهمة تؤخذ بهذه الخفة وهذا التطير»، وختمه بقوله: «وفاز باللذة الجسور».

«وأنا لا أشك فى وطنية حسن صبرى باشا، وأن رأيه كان نابعًا من قلبه وليس لأحد سلطان عليه إلا الله، شهادة أعلنها أمام الله وضميرى».

(١٦٢)

وينفرد إبراهيم عبد الهادى بنسبة الفضل فى اختيار حسن صبرى لرئاسة الوزراء إلى أحمد ماهر، وهو ينفرد بالحديث عن أن الملك عرض الوزارة على أحمد ماهر فأبان له

هذا عن أن الإنجليز لن يوافقوا على مثل هذا الاختيار، ولا على اختيار محمد محمود خليل، ثم استمهل الملك وبعد قليل اتصل بالملك ورشح له حسن صبرى، ومع أن المصادر التاريخية المتاحة أمامنا لا تذكر هذه القصة، ولا تذكر أن الأحداث مضت على هذا النحو، وإنما تقدم روايات أخرى مختلفة تمامًا، فإن من حق إبراهيم عبد الهادى أن نورد روايته ونتأملها فى ضوء ما قد يتكشف فى المستقبل:

«. . . . . لما خرج على باشا ماهر فكر الإنجليز فيمن يخلفه؟ اتجه رأى الملك وغيره أن يأتوا برئيس الأغلبية البرلمانية وهو أحمد ماهر، لاسيما أن رأيه معروف بالنسبة للحرب، فاتصل به الملك فاستأذنه فى أن لا يفكر فى هذا مطلقًا الآن لأن الإنجليز أولاً لن يستجيبوا له لأنهم لا ينسون خصومتهم معه أبدًا منذ ثورة ١٩١٩، والدم الذى جرى منهم بسببه، وقال للملك: لا تتجه نحو هذا الاتجاه مطلقًا».

«واقترح الملك محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ فقال ماهر باشا: ولا هذا أيضًا».

«فقال له الملك: طيب فكر معى يا أحمد باشا وبسرعة لأن الإنجليز فى حالة غير طبيعية».

«وبعد قليل اتصل أحمد ماهر باشا بالملك واقترح عليه اسم حسن صبرى باشا لأنه على علاقة طيبة بالإنجليز وصديق شخصى للسفير البريطانى، حتى إن السفير كان يزوره كثيرًا فى عزبته، وحسن صبرى راجل ذمته نظيفة ووطنى مخلص، والإنجليز لا يستطيعوا أن يمانعوا فى توليه الوزارة».

«واقتنع الملك بالفكرة واستدعى حسن باشا صبرى وأسند إليه الوزارة واشترك السعديون معه».

(١٦٣)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يشيد بعلى باشا عبد الرازق، وهو ينحاز إلى موقفه عندما ألف كتاب «الإسلام وأصول الحكم» ولقى بسببه الفصل من وظيفته، وهو

يضيف إلى هذا أمرًا غير مشهور عن على عبد الرازق حين أصر على الحفاظ على الأوقاف من مطامع السراى مهما كلفه هذا من متاعب:

«. . . كما أن لعلى عبد الرازق موقفًا آخر، والرجال مواقف، فى عام ١٩٤٧، وهو وزير للأوقاف، لا يقل جلالاً وروعة عن موقفه فى عام ١٩٢٥ أمام أكبر قوة فى البلاد».

«ذلك أنه جاءنى وأنا رئيس للديوان الملكى وعلى وجهه مسحة من الألم، وقال: أنا قادم إليك فى أمر خطير».

«قلت: خير يا باشا».

«قال: إن الملك يريد أن يستولى على الأوقاف المرصودة لتعليم وتفتيش الوادى بالتل الكبير ومساحتها ٢٢ ألف فدان، وتفاتيش أخرى لأعمال البر، وأرجو أن يعاوننى النقراشى فى الحيلولة دون ذلك، وإلا سأضطر إلى الاستقالة».

«قلت له: لا تحزن يا باشا، وثق أن النقراشى سيكون معك وأنا معك من الآن».

«وخاطبت النقراشى فى الأمر فأكد لى أنه لن يسمح بذلك أبدًا، وأنه سيقابل على باشا حالاً ويطمئنه».

(١٦٤)

وتتضمن مذكرات إبراهيم عبد الهادى كثيرًا من الثناء على عدد من قادة الجيش المصرى وبخاصة أولئك الذين شاركوا فى حرب فلسطين، يأتى فى مقدمتهم الفريق أحمد فؤاد صادق، واللواء محمد نجيب، وضبع الفالوجا السيد طه، والواقع أن إبراهيم عبد الهادى كرجل دولة كان يتمتع بعلاقات حسنة مع القادة العسكريين، وكان هؤلاء يقدرونه ويرتاحون إليه، ونحن نراه فى أثناء حديثه عن حرب فلسطين يقول:

«. . . وكان يقود الجيش المصرى يومئذ ضابط عظيم له كفاية الضابط القائد وخلق القائد أيضًا وإيمانه هو المرحوم اللواء أحمد فؤاد صادق ثبت فى مكانه وجنوده معه، ولم يمكنوا الجيش الإسرائيلى من تحقيق غايته فى انكماش الجيش المصرى وتطويق

الجيش، ومحاولة إبادته، والاستيلاء على العريش والاندفاع نحو القنال بعد ذلك فيما أظن».

«وكان للواء محمد نجيب نصيب ضخم فى شرق القنال ببسالة منقطعة النظير فى هذه الموقعة المعروفة بـ«تبة ٥٦» حيث حمل بندقيته واندفع بنفسه يخوض المعركة بنفسه مع جنوده، وقد أصيب إصابة شديدة كادت تقضى على حياته، وأظهر الضباط فى هذه المعركة بسالة منقطعة النظير، وهى الشجاعة التى عرف بها الجندى المصرى وتميز بها من قديم الزمن».

(١٦٥)

وهذا نموذج آخر لاستطرادات إبراهيم عبد الهادى فى الثناء على العسكريين الذين قدر لهم أن يعملوا بالقرب منه فى رياسة الوزارة وغيرها من المناصب، وهو يثنى على الصاغ بحرى عز الدين عاطف فيقول:

«... هذا الرجل الذى يراه يعتقد لأول وهلة من ظاهره يظن أنه قليل الاكتراث، لكنه فى واقع الأمر كان فى منتهى الأمانة مع نفسه ومع الناس، فهو من الذين يشعرون بمسئولياتهم، صريحًا فى الحق، لا يخشى فيه أحدًا مهما كان مركزه».

«عاطف هذا له علىّ حق وواجب أن أذكر له موقفه فى تقدير ثمن اليخت «فخر البحار»، وهو يخت كان الملك قد اشتراه من الأمير يوسف كمال بثمن ما وأراد أن يبيعه للدولة، وقد انتدب الصاغ البحرى ياوره عز الدين عاطف وظن الناس أنهم سيسمعون رقمًا خياليًا، فإذا بالرجل عند ذمته وضميره ولم يهتم بأحد وقدره التقدير المناسب وليس فى ذهنى هذا الرقم محددًا، لذلك كان اختيارى وائتمانى له فى اللجنة فى محله».

(١٦٦)

ومن الشخصيات العسكرية التى تحظى بثناء إبراهيم عبد الهادى بطريقة عارضة اللواء عبد المجيد فؤاد، وهو يذكر لهذا الضابط الذى كان رئيسًا لمجلس عسكرى عدالته وذكاءه وحرصه على حقوق المتهم:

«. . . لقد كنت فى المحاماة وترافعت أمام مجالس عسكرية كثيرة ما وجدت منهم إلا كل احترام وتقدير وتقديس للعدالة».

«وأذكر أننى كنت أترافع عن ضابطين أمام اللواء عبد المجيد فؤاد مازال اسمه يرن فى الجيش على أنه كان من أذكى ضباط الجيش، وما رأت عينى صدّرا أفسح من صدره، كما كان التحقيق يجرى مع الضباط المتهمين بكل احترام مهما كانت التهم المقدمين بها إلى المحكمة».

«هل يعرف القراء الحكم الذى وقعه القاضى على الضابط الذى قدمه الملك شخصيًا للمحاكمة؟ «لفت نظر!»، أى والله «لفت نظر!!»، والذى جاء بعد ذلك أغرب من المحاكمة».

«طلبنى رئيس المحكمة اللواء عبد المجيد فؤاد فى غرفته وقال لى: «يا فلان بلاش تعمل تظلم من الحكم»، وكررها مرة أخرى: «يابنى أرجوك ما تعملش تظلم من الحكم».

«لأنه خشى أن القاضى الذى سينظر التظلم أمامه ربما يتشدد فى حكمه فأسىء إلى موكلى من حيث أردت معونته، فلم أعمل التظلم!».

(١٦٧)

بقى أن نشير كذلك إلى حرص إبراهيم عبد الهادى على الثناء على أنور السادات وزكريا محيى الدين وموقفهما فى أثناء محاكمته، وذلك فى مقابل هجومه المتكرر على عبد اللطيف البغدادى:

«. . . وقبل أن أدخل فى صميم الموضوع أحب أن أذكر كلمة لوجه الله، لم يسىء إلىّ زكريا محيى الدين ولا أنور السادات بكلمة نابية واحدة، بل كان زكريا يوجه إلىّ الكلام ووجهه فى الأرض، وظل أنور السادات صامتًا طول مدة المحاكمة كما ظل صامتًا فى الجلسة العلنية».

(١٦٨)

ونأتى إلى السياسيين الذين ينتقدهم إبراهيم عبد الهادى فى مذكراته، وأبرز هؤلاء

اثنان هما حسين سرى، ومكرم عبيد، ومع أن ألفاظه فى انتقاد حسين سرى أكثر صراحة من ألفاظه فى انتقاد مكرم عبيد، فإن جوهر انتقاده لمكرم عبيد يبتعد بمكرم تمامًا عن حدود الوطنية الحقة، والإنسانية المعقولة.

والواقع أن أحدًا من الساسة المصريين لا يحظى فى مذكرات إبراهيم بهذا القدر من الانتقاد الذى يحظى به حسين سرى، وعلى سبيل المثال فإن إبراهيم عبد الهادى يتحدث باستخفاف عن وصول حسين سرى إلى رئاسة الوزارة لأول مرة عام ١٩٤١، وعن سرعة تغييره لموقفه الداعى إلى دخول مصر الحرب مع الإنجليز بعد أن غير الإنجليز موقفهم:

«. . . تولى حسين سرى الوزارة بعد وفاة حسن صبرى باشا وحقق أمله الكبير الذى كان يسعى إليه، لا لأنه له أغلبية فى البرلمان يعتمد عليها، أو كفاءة خاصة تؤهله لهذا المنصب الكبير، لا لشىء من هذا ولكن اعتمد على صلة النسب التى تربط زوجته بزوجة الملك الأولى فريدة (صافيناز ذو الفقار) فهى خالتها، ولذلك كان دائم الاعتزاز بذلك والفخر أمامنا فى مجلس الوزراء بأن الملك إمبارح كان وياه فى البيت وبيهزر معه وبيحط له الثلج على رأسه، رئيس وزارة يقبل هذا ويفخر به فى مجلس الوزراء شىء له العجب!».

«ومن هذا الجانب. . جانب صلته العائلية بالملك هاجم عزام باشا فى مجلس الوزراء بطريقته الساخرة، ولكن عزام رد عليه بما أخرسه».

«وكان حسين سرى من أكثر الناس تسابقًا فى إرضاء الإنجليز والدخول إلى جانبهم فى الحرب لا اقتناعًا منه بفائدتها لمصر ولكن لإرضاء سادته الإنجليز».

«وغير وجهة نظره لأن الإنجليز اقتنعوا بوجهة نظر حسن صبرى باشا بعدم إشراك مصر فى الحرب حتى لو دخل الألمان القاهرة، واتفق الرأى بينهما على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أنفع لهم من إعلانها الحرب على دول المحور، وأنه مادام الأمر كذلك فيجب أن تكون سياسة مصر تجنيبها ويلات الحرب».

(١٦٩)

ويتصل بنقد إبراهيم عبد الهادى لحسين سرى ما نراه من حديثه المستهجن لسلوك

حسين سرى وهو وزير المالية فى إجبار طلعت حرب على الاستقالة من بنك مصر، ونحن نشارك إبراهيم عبد الهادى فى رأيه هذا، وربما نزيد عليه فى انتقادنا لحسين سرى على هذا الموقف الشائن:

«. . . . . وفى أواخر شهر أغسطس استدعى حسين سرى باشا وزير المالية محمد طلعت حرب باشا مدير بنك مصر وتحدث إليه فى مركز البنك وشركاته، وطلب إليه أن يتنحى عن إدارته، وأنذره بأنه إذا لم يستقل بعد ثلاثة أيام، وهى المدة المقررة، فستضطر الحكومة أن تقف منه ومن البنك موقف الخصم».

«والواقع أن هذا التصرف من جانب وزير المالية كان سيئًا للغاية بالنسبة لرجل خدم الاقتصاد القومى أجل خدمة، ومركزه أكبر من وزير وأكبر من رئيس الوزارة نفسه، وأنه أسس شركات كثيرة كان لها الأثر فى حياة البلاد، ولم يرتكب أمرًا يسىء إلى وطنه، وكان مثال النزاهة والاستقامة فى إدارة البنك، وفتح بيوتًا لا حصر لها، وصان ثروات مصرية ضخمة كادت تقع فى براثن الأجانب، وقضى عشرين عامًا يخدم البلاد بصدق».

(١٧٠)

وهذه واقعة قاتلة يوجه فيها إبراهيم عبد الهادى سهام نقده لحسين سرى وسلوكه المزرى فى أثناء مناقشة عابرة فى مجلس الوزراء مما جعل عبد الرحمن عزام لايجد حرجًا فى أن يقول له إنه خدام للإنجليز:

«. . . وأصرت الوزارة على عدم إعلانها الحرب على ألمانيا، وإن كان على ماهر وحسين صرى بالذات على غير هذا الرأى».

«وفى حديث جرى حول هذا الموضوع وكان أكثر المتحدثين فيه بعدم إعلان الحرب عبد الرحمن بك عزام وزير الشئون الاجتماعية، فانبرى له حسين سرى باشا قائلاً: «كيف تقول بهذا وأنت صديق الإنجليز؟»، فالتفت إليه عزام باشا ورد عليه بغضب: «نعم أنا صديق الإنجليز عندما يستشيرونى فى أمر أنا به خبير أقوله لهم بصراحة كصديق، أما أنت فخدام للإنجليز كما أن أبوك خدامهم من قبلك، اسكت ولا تتكلم!».

«فسكت حسين سرى ولم ينطق بكلمة واحدة ووجم الوزراء وكان موقف حسين سرى مزريًا للغاية!».

(١٧١)

وفى إطار انتقادات إبراهيم عبد الهادى المتعددة والمتكررة لحسين سرى فإنه يستطرد فى أحد مواضع ذكرياته إلى الحديث عما رواه فؤاد سراج الدين من أحد المواقف المشينة لحسين سرى، ونحن نفهم بالطبع مدى المرارة التى كان الرجلان، لأسباب مختلفة، يحملانها تجاه حسين سرى وسلوكياته، وها هى قصة الموقف الذى يصوره فى أدنى درجات الإحساس بالكرامة:

«... كان معى بالأمس فؤاد سراج الدين باشا، وكان وزيراً مع حسين سرى فى وزارته عام ١٩٤٩، وروى لى الآتى: كنا مرافقين للملك فى سفره إلى الإسكندرية وموجود كريم باشا ثابت، فقام الملك وجاب كوب ماء بارد وألقاه على قفا سى كريم».

«كريم مش واخد باله فنفر، وقال: مين اللى عمل العملة دى، ولم يعرف أنه الملك، قام الملك بعد قليل وأخذ قطعة تلج وحطها على دماغ صاحب الدولة حسين سرى باشا!».

«فضحك صاحب الدولة وقال: شىء كويس يا مولانا!! فنظر الملك إلى كريم ثابت وقال له: أهو دا الأدب يا ابن الـ!!».

(١٧٢)

ويبدى إبراهيم عبد الهادى ضيقه من الأسلوب الذى تعامل به خلفه فى رياسة الوزارة حسين سرى باشا، وهو حريص على أن يصفه بأنه كان ذا صلة قوية بالإنجليز، وأنه أساء معاملته على الرغم من أنه زاره فى المنزل وأنهى إليه توصية الملك له أن يأخذ مشورته فى كل شىء، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأمن العام:

«وتولى حسين سرى الوزارة بأمر الإنجليز، ولاشك فى هذا، وقد ثبتت صلاته القوية بالإنجليز بعد نشر مذكرات السير مايلز لامبسون أخيراً، وفيها يظهر مدى كيده للملك رغم تظاهره الشديد بالولاء».

«جاءنى حسين سرى باشا مرة أخرى فى المنزل بعد أيام من توليه الوزارة، وكنا مشتركين فى الوزارة بأربعة وزراء، وقال لى إنه مكلف من جلالة الملك ليأخذ مشورتى فى كل شىء، وفيما يتعلق بالأمن العام بصفة خاصة، وأنه لن يبت فى شىء مهم إلا برأيى!».

«قلت له: أنا شاكر للملك ولك هذا».

«وبعد ذلك بأيام ظهرت حركة تنقلات بين كبار الموظفين بوزارة الداخلية، وكان لى صديق فيها مدير مستخدمين، كان زميلى فى كلية الحقوق وزميلى فى السجن عدة سنوات، ورجل من أطهر الناس استقامة وخلقا، فنقله إلى وزارة الشئون الاجتماعية بغير سبب».

«كما نقل أيضًا صديقى وزميلى فى السجن المرحوم توفيق صليب».

«مسألة كانت شاذة فهمت منها أن الحكاية تسير فى طريق مضاد».

(١٧٣)

ويذهب إبراهيم عبد الهادى إلى ترديد ما هو شائع فى كتابات وأحاديث غيره من معاصريه، من أعداء الوفد من أن حسين سرى إنما جاء ليمهد لعودة الوفد.

ويروى إبراهيم عبد الهادى فى هذا الصدد ما كثر ترداده من أن فوز الوفد فى انتخابات ١٩٥٠ كان غالبية دوائر ولم يكن غالبية أصوات:

«جاء حسين سرى لينفذ مشورة معينة أرادها الإنجليز بعد أن ضايقنا الإنجليز كثيراً فى حكمنا ومعنا الأحرار الدستوريون والحزب الوطنى».

«وكان مستر بيفين، وهو الذى وضع مشروع صدقى ـ بيفن ودافع عنه بحرارة فى مجلس الوزراء البريطانى حتى وقعه المجلس، وصرح: لقد كنا غلطانين عندما تفاوضنا مع حكومات الأقلية، وجاء حسين سرى ونفذ مشورة الإنجليز وأجرى الانتخابات كما يعلم الناس فى ذلك الوقت بأسلوب أوحى به للناخبين بأن الوفد هو الذى سيحكم والرأى العام أميع من الهواء، كثير التقلب، وكان يوجد عامل آخر مهم جدا وهو أن البوليس كان موتوراً من السعديين لموقف النقراشى منه يوم أن قضى على

إضرابهم بإنزال الجيش فى حديقة الأزبكية لمنع هذا الإضراب الذى لو حدث واستمر لضاعت البلد فى غمضة عين».

«أقول: لقد كان رجال البوليس موتورين فنزلوا بثقلهم فى الانتخابات لصالح الوفد فحصل على أغلبية مطلقة، وإن لم يحصل على أغلبية الأصوات، ولو كانت الانتخابات بالقائمة لحصلت الأحزاب الأخرى على الأغلبية داخل البرلمان».

«كانت الغلبة غلبة دوائر وليست مجموعة أصوات».

(١٧٤)

هكذا نجد فى مذكرات إبراهيم عبد الهادى تكراراً لهذه النغمة التى تحاول التقليل من حجم الفوز الذى أحرزه حزب الوفد فى انتخابات نهاية ١٩٤٩ التى جرت على يد حسين سرى وزوج ابنته محمد هاشم باشا حتى إننا نراه حريصًا على أن يشير إلى محاولة محمد هاشم زوج ابنة حسين سرى الاعتذار له عن الموقف الذى وقفه ضده فى هذه الانتخابات:

«. . . . . وبعد بضع سنين زارنى الدكتور محمد هاشم فى منزلى أكثر من مرة وأبدى أسفه وألمه الشديد بسبب تصرفاته فى أثناء الانتخابات، وقال: سامحنى، وما كنت أملك إلا أن أسامحه وما فات مات والأمر يومئذ لله».

(١٧٥)

ويورد إبراهيم عبد الهادى قصة استقالة مصطفى مرعى من وزارة حسين سرى فى سياق حديثه عن التصديق على حكم مصطفى كمال صدقى، مع أننا نعرف أن هذه القصة لم تكن السبب الوحيد ولا السبب المباشر فى كتابة مصطفى مرعى لاستقالته الشهيرة، ومع هذا فإن واقعة مصطفى كمال صدقى وحدها تكفى لأن تكون سببا لهذه الاستقالة المشرفة:

«. . . . . وكان من الأعمال التى استهل بها سرى باشا عمله أن طلب الحكم الذى صدر على مصطفى كمال صدقى وزميله من مصطفى بك مرعى لإلغائه، فدهش مصطفى بك مرعى وحاول إثناء سرى باشا عن تنفيذ ما يطلب».

«وكان قد أشر على الحكم بالتصديق فى انتظار عرضه عليه لتوقيعه، ولكنى [الضمير يعود على إبراهيم عبد الهادى راوى القصة] قدمت استقالتى، فلما نبهه مصطفى بك مرعى إلى ذلك قال: وفيها إيه نكشط عبارة التصديق، فغضب مصطفى بك مرعى وخرج ثائرًا وقدم استقالته من الوزارة، وهى استقالة لم يحدث لها مثيل فى تاريخ الوزارات المصرية إطلاقًا ونصها:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء».

«تحية وبعد.. فإنك تعلم - كما يعلم غيرك - أننى إنما اشتركت فى حكومتك على أمل فيك أن لك غاية هى جمع الكلمة وضم الصفوف، وأن لك هدفًا هو الاستعانة بالقوى المؤتلفة على مواجهة الخطير من مشاكلنا الخارجية والداخلية».

«وقد تبين أنك لا تبتغى هذه الغاية، ولا تتوسل بوسائلها، بل إنك لتبدو كما لو كنت مسلطًا لتجعل من كل حزب حزبين، وكل فرقة فرقتين».

«وقد رأيتك بنفسى ترى الرأى الحق للحق، وتنقضه للباطل، وتقول الكلمة وتنكرها، ولم يقع ذلك مرة واحدة فى تافه من الأمور، بل وقع مرارًا فى الخطير من شئون الدولة».

«أما لفظك وأما عبارتك وأما أسلوبك فى إدارة مناقشات مجلس الوزراء فقد أصبح هذا كله مضرب الأمثال، وموضع التندر فى كل مكان».

«لهذا أحيطك علمًا باعتزالى العمل فى الوزارة والله المسئول أن يدفع عن بلادنا السوء، وأن يقيها غوائل الفساد».

«١٦ أكتوبر ١٩٤٩»

«مصطفى مرعى»

«والذى يطلع على الحكم المذكور يجد العبارة التى كتبها مصطفى مرعى قد كشطت، ولم يحدث فى تاريخ مصر حدث مثل هذا، ولا استقالة وزير من الوزارة بهذا الشكل».

. . . . . .

ربما كان من الجدير بالذكر هنا أن هناك رواية أخرى مشابهة عن سبب استقالة مصطفى مرعى وهى أن حسين سرى كان قد أشر على إحدى المذكرات بكلمة أوافق فلما ضغظ عليه جاء بالمذكرة ووضع كلمة «لا» قبل أوافق وهكذا أصبحت التأشيرة بالرفض بعد أن كانت بالموافقة!

(١٧٦)

ومع كل هذا الانتقاد لحسين سرى فإن إبراهيم عبد الهادى يذكر لوزارته من الخير أنها استصدرت مرسومًا بتعيين الأستاذ محمود محمد محمود رئيسًا لديوان المحاسبة، وهو يثنى على هذه الخطوة معتبرًا أنها الحسنة الوحيدة التى أحرزتها وزارة سرى باشا فيقول:

«. . . وكانت خطوة موفقة كل التوفيق من وزارة حسين سرى، ولعلها الحسنة الوحيدة التى نذكرها. فمحمود محمد محمود رجل له كفايته، فضلاً عن نزاهته واستقامته وخلقه النظيف».

(١٧٧)

ونأتى إلى مكرم عبيد وما يحظى به من نقد متكرر مباشر وغير مباشر فى مذكرات إبراهيم عبد الهادى، ولا يبدأ هذا النقد عند الفترة التى انفصلت فيها الهيئة السعدية عن الوفد بسبب سلوك مكرم عبيد المتعنت مع النقراشى وأحمد ماهر، وإنما يسبق هذا التاريخ ليعبر بوضوح عن الضيق النفسى الذى كان يعترى وطنيين من طراز إبراهيم عبد الهادى من سلوك مكرم عبيد وما يجره على الائتلافات والتوافقات الوطنية من آثار حزبية متحيزة كان مكرم حريصًا عليها.

وعلى سبيل المثال فإن إبراهيم عبد الهادى يستحضر من ذاكرته بعض المقالات التى تكشف عن حرص مكرم عبيد المبكر على الإساءة إلى الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين، وهو الائتلاف الذى كان قائما قبل وفاة سعد زغلول، واستمر قائمًا لبعض الوقت بعد هذه الوفاة، وقد استمرت وزارة عبد الخالق ثروت فى الحكم إلى أن بدأ مكرم يدفع الوفد إلى مناوأتها:

«. . . كتب الدكتور هيكل باشا مقالاً فى «السياسة» بموافقة عدلى باشا والدكتور حافظ عفيفى حول الائتلاف ومحاولة هدمه، تحدث فيه بصراحة عما وصل إليه علمه وإلى رجال الأحرار الدستوريين من أن الأستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الندوة البرلمانية ليسيئوا استقباله، وأن الائتلاف يأبى هذه المناورات».

«فلما صدر المقال بجريدة «السياسة» لسان حال الأحرار الدستوريين أحدث دويًا وضجة فى جميع الأوساط السياسية، وكتب محمد محمود باشا وزير المالية فى ذلك الحين، وهو فى الوقت نفسه وكيل حزب الأحرار، مقالاً يخالف الدكتور هيكل فيما كتبه، وأراد أن ينشره فى «السياسة» فأبى الدكتور هيكل نشره، فقال له محمد باشا: سأنشره إذن فى الأهرام، فرجاه ألا ينشره، وتشبث كل منهما برأيه، وقال له محمد محمود باشا: ألا تنشر كلمتى وأنا رئيس شركة السياسة، ورد هيكل باشا: أنا مستعد بشرط أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتى من رئاسة التحرير».

«وهنا تراجع محمد محمود باشا ونشر كلمته فى الأهرام، وجاء فيها أن مقال الدكتور هيكل فى «السياسة» لا يمثل رأى الأحرار الدستوريين».

(١٧٨)

وينسب إبراهيم عبد الهادى السبب فى الانشقاق الوفدى الذى حدث فى مطلع الثلاثينيات، وهو الانشقاق المعروف بانشقاق السبعة ونصف إلى سياسة مكرم، ولاشك أن إبراهيم عبد الهادى محق فى هذا الذى يدعيه ومع احترامنا لما يبديه إبراهيم عبد الهادى فى روايته من أسباب متقبلة فإننا لابد أن نشير إلى الحقيقة الأخرى فى هذه الحادثة، وهى أن هؤلاء (أى الزعماء الثمانية) كانوا أميل إلى الوصول إلى حل وسط مع صدقى باشا بعد إجراءاته العنيفة ضد الوفد التى صعدها طيلة عهد وزارته فى الثلاثينيات:

«. . . وحدث أن اتصل السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى بعدلى باشا وأبلغه أن بريطانيا مستعدة أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات النحاس ـ هندرسون سنة ١٩٢٠، وأن تشير بإعادة دستور الأمة إليها، فقبل الأحرار الدستوريون الفكرة واجتمعوا مع الوفد لمناقشتها، فهاجمها مكرم باشا

هجومًا عنيفًا بأنها مناورة المقصود بها إضعاف نشاط المعارضة، فناقشه الدكتور هيكل وبيّن (له أن) قبول الفكرة هو الذى يكشف حقيقة أمرها، وما إذا كانت مناورة أو لم تكن».

«وطال الحوار والجدل الذى استخلص منه الدكتور هيكل بأن النحاس باشا ومكرم باشا لا يقبلان إلا أن يجرى حكم الدستور بأن تتولى الأغلبية الحكم اقتناعًا منهما بأن الأغلبية فى جانب الوفد، فانقسم الرأى بين أعضاء الوفد فريق يرفضها وعلى رأسه النحاس باشا ومكرم عبيد، وفريق يؤيدها عددهم ثمانية على رأسهم فتح الله باشا بركات، وواصف غالى باشا».

«وعندئذ اتصل فتح الله باشا (بركات) بالأحرار الدستوريين ورجاهم أن يتريثوا فترة حتى يخرج القرار من الوفد برأى واحد فقبلوا، ولكن النحاس باشا ومكرم باشا أصرا على رأيهما».

«وفى هذه الأثناء جرت محاولات مع عدلى باشا أن يقبل رياسة الوزارة القومية إذا كان الإنجليز جادين فى عرضهم، فرفض الرجل بدعوى أن النحاس باشا لن يقبل وسيحاربه بكل قوة لأنه عنيد ولا يقبل إلا ما استقر فى ذهنه».

«وفعلاً قام النحاس من جانبه بفصل الأعضاء السبعة الذين كان من رأيهم قبول الوزارة القومية، ولم يذكر اسم فتح الله باشا بركات من بينهم لأنه توفى على إثر مرضه وأطلق عليهم مكرم باشا اسم «السبعة ونصف»، إشارة إلى أن النصف هو على باشا الشمس لقصر قامته!».

«وبعد صدور القرار أقام محمد باشا محمود مأدبة تكريمًا لأعضاء الوفد السبعة الذين فصلهم النحاس باشا واستقبلهم حمد باشا الباسل لتضامنهم مع الأحرار الدستوريين فى رأيهم».

(١٧٩)

كذلك يحظى مكرم عبيد بانتقاد إبراهيم عبد الهادى لمغالطاته فى المعالجة الصحفية لموضوع اعتراض السراى على تعيين يوسف الجندى وزيراً:

«وحدث فى أثناء تعديل الوزارة أن رفض الملك تعيين الأستاذ يوسف الجندى وزيراً، وكان نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ والوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة»

«وكان الرفض فى تعيينه وزيراً معللاً بأمور تمس نزاهته خلال توليه وكالة وزارة الداخلية وكبرلمانى».

«وكان لهذا الرفض أثر سيىء جداً لما عرف عن الأستاذ الجندى من استقامة وتفوق فى المحاماة وفى زعامته البرلمانية وجهاده فى ثورة ١٩١٩، فضلاً عن خروج على الدستور، ونزول رئيس الوزارة على اعتراض الملك».

«ولكن مكرم باشا دفع الصحف الوفدية للكتابة فى هذا الموضوع بما يفيد أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف الجندى من الناحية الدستورية، وهو يعلم تمامًا أن توقيع مرسوم تأليف الوزارة خال من اسم الأستاذ يوسف الجندى وقبول رئيس الوزارة يسقط الحجة فى الاعتراض على ما حدث، وأن النحاس باشا نفسه كان يعرف هذه الحقيقة الدستورية ولم تكن تغيب عن ذهنه، ولكنه خشى إذا تشبث برأيه فى تعيين يوسف الجندى أن يشير مستشار الملك، وهو على ماهر، على الملك بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة تدور معركتها حول الخلاف بين الملك والنحاس، وكان الملك محبوبًا جداً عند الشعب فى ذلك الحين، ولم يكن من السهل أن يقاومه النحاس باشا ويتغلب عليه فآثر السكوت».

(١٨٠)

ويلقى إبراهيم عبد الهادى بعض الضوء على الخلافات التى تفاقمت بين مكرم عبيد (وزير المالية) وبين النقراشى (وكان رئيسًا للوزراء)، وهو يرى أن هذه الخلافات كانت السبب فى إنهاء حياة وزارة النقراشى فى مطلع ١٩٤٦، ذلك أنها شجعت المعارضة الوفدية على توجيه ضربات شعبية إلى الوزارة من خلال المظاهرات التى كان من نتيجتها فتح كوبرى عباس وما أشيع من غرق الطلاب فى النيل.

ويحرص إبراهيم عبد الهادى على أن يكرر الاستشهاد بما أدلى به فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى برلمان ١٩٥٠ من أن أحداً لم يمت فى هذه المظاهرات.

كما يستشهد إبراهيم عبد الهادى برأى الدكتور هيكل فى مسلك مكرم عبيد وأنه لم يكن ليسلك معه مسلكه مع النقراشى، ويشير إبراهيم عبد الهادى إلى السبب الذى جعل النقراشى يتحمل مضايقات مكرم عبيد وهو يقول:

«... كان مكرم باشا غير مرتاح لوجود النقراشى رئيسا للوزارة، ويرى أنه أولى برياسة الوزارة، ولكن الظروف السياسية والاجتماعية وغيرها، خصوصًا أن مكرم باشا يعادى الوفد ورئيسه معاداة عنيفة لا جرم فى أن أقول إنها تكاد تكون شخصية، وأنها تجاوزت كل المقاييس والحدود، ومكرم باشا كما سبق أن ذكرت عنيد فى لدده وخصومته إلى أبعد حد، كما هو مسرف فى حبه وصداقته مسرف فى الناحيتين».

«لم يكن مكرم باشا يخفى ما فى نفسه، وهذه طبيعته أيضًا، وكان كثير الحديث فى هذا لأصدقائه ومعارفه وغير أصدقائه ومعارفه».

«وكان دائمًا يهدد بالاستقالة، بل إنه استخدم هذا الأسلوب مع المرحوم ماهر باشا نفسه، ولكن ماهر باشا استطاع أن يتغلب عليه إلى أن لقى ربه».

«كان النقراشى باشا يعلم ذلك كل العلم ويخاف من نتائجه على البلاد، وهى كما وصفت، كما كان هذا الأمر يخيف أحمد باشا حسنين رئيس الديوان الملكى، وقد تحدث حسنين بهذا إلى بعض كبار السياسيين وبعض الصفحيين ومنهم مصطفى أمين، وأنطون باشا الجميل رئيس تحرير الأهرام، وطلب من بعضهم أن يتوسط لدى مكرم باشا ولكن بغير جدوى».

«كانت تهدأ الأمور قليلاً ثم يبدأ مكرم باشا من جديد حتى إن الملك نفسه توسط فى الأمر ودعاهما إلى لقائه بقصر القبة، وحرص الملك (على) أن يكون الدكتور هيكل رئيس مجلس الشيوخ موجودا».

«وخرج الاثنان من هذه المقابلة وهما على أتم ما يكونان من الاتفاق والوفاء، ولكن أيضا كان ذلك بدون جدوى فلم يستمر الوفاق والوئام طويلاً».

«... ويتساءل الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته قائلا: «ترى لو أن أحمد ماهر باشا كان حيًا أكان مكرم باشا يسلك معه مسلكه مع النقراشى باشا؟».

«ولو أنه فعل أكان ماهر باشا يسلك معه مسلك النقراشى؟ لا أظن».

«فقد كان مكرم باشا يعلم أن الدكتور ماهر كان فى ذكائه حازمًا، وإلى لطفه وظرفه شديد الاعتداد بنفسه فلا يقبل هذه المعاملة من أحد».

«ولو أن مكرم باشا سلك معه مسلكه مع النقراشى باشا لما تردد فى تقديم استقالة الوزارة لأن التعاون بينه وبين مكرم باشا أصبح مستحيلاً، ولما رجع عن استقالته هذه لأى اعتبار، ولما بلغ من حرصه على الوزارة أن يقبل وساطة أو تسوية، فإما كلفه الملك بعد ذلك بإعادة تأليف الوزارة فألفها ولم يشترك فيها مكرم باشا وحزبه، وإما ألفها غيره فكان له رأيه فى اشتراك حزبه أو عدم اشتراكه فى الوزارة الجديدة».

«هذا رأى الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ».

«وأبادر (الضمير لإبراهيم عبد الهادى) فأقول حقيقة إن النقراشى باشا كان حريصًا على بقاء الوزارة وعدم استقالته لأنه كان يخشى الخطر الذى تتعرض له البلاد فى هذا الظرف الدقيق بالذات، وقد ظهر ذلك واضحًا حين عرف الخاصة والعامة الخلاف الشديد بين رئيس الوزراء ووزير المالية، وقد شجع ذلك المعارضة على مناهضة الوزارة وإضعافها، وقد دفعت المعارضة والوفد على رأسها طلبة الجامعة للإضراب والمظاهرات التى لابد فيها من احتكاك البوليس والطلبة وتقع فيها حوادث يصاب فيها البوليس والطلبة».

«وقد بدأ فعلاً طلبة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليًا) الإضراب والتظاهر فى كلياتهم بالجيزة، ثم ساروا نحو القاهرة يريدون التظاهر أمام الملك بقصره فى عابدين، فلما اكتمل أكثرهم على الكوبرى فتحه البوليس فحصرهم فى نطاقه فلم يستطيعوا حراكا، وخلع بعضهم من الذين يحسنون السباحة ملابسه وألقى نفسه فى النيل حتى وصل إلى الشاطئ، أذكر منهم المرحوم عبد الوهاب حسنى الطالب بكلية الحقوق، وقد انتقل إلى رحمة الله فى عام ١٩٧٩، وأصيب بعض الطلبة بجراح خفيفة من عصى البوليس، كما أصيب كذلك بعض جنود البوليس ولكن لم يمت أحد، أو لم تكن توجد إصابات عنيفة».

«وجاء الوفد بأغلبيته الكبيرة فى البرلمان إلى الحكم، وتقدم نائب سعدى فى البرلمان

بسؤال إلى رئيس الحكومة وإلى وزير الداخلية بالذات يسأله أن يدلى بعدد القتلى والغرقى الذين قتلوا فى كوبرى عباس».

«وقد أجاب فؤاد سراج الدين باشا على ذلك بأنه لم يمت أو يغرق أحد فى هذا الحادث».

«وهذه الإجابة ثابتة فى مضابط المجلس يمكن أن يطلع عليها أى إنسان يريد فى الوثائق المحفوظة بمجلس الشعب».

«لقد حدثت ضحايا فعلاً فى كوبرى عباس عام ١٩٣٥ فى ثورة الطلبة على وزارة نسيم باشا الله يرحمه».

(١٨١)

ونأتى إلى يحيى إبراهيم الذى يحرص إبراهيم عبد الهادى على إدانة دوره الذى لعبه فى رياسة حزب الاتحاد، وهو يلجأ فى هذه الإدانة إلى أسلوب ذكى حيث ينقل بعض فقرات من حديث عبد العزيز فهمى الذى سخره لنقد يحيى إبراهيم وسلوكه فى حزب الاتحاد، وقد وصل فى هجومه عليه أن وصفه بأنه غير مسئول عما يفعل، وبأنه ضعيف القلب واللسان، وإن كان ذا لقب ضخم:

«. . . . . تلك ظروف الإقالة التى حمدت الله عليها وأرى من الواجب علىّ إنصافًا ليحيى باشا أن أدلكم على حقيقة أمره، إنه رجل غير مسئول عما يفعل، ولا مؤاخذ بما يصدر عنه من خير أو من شر، وعلة ذلك أنه رئيس حزب الاتحاد بالنيابة».

«عقب أن سمعت بفكرة تكوين هذا الحزب قلت فى نفسى لعله خير، ولعل وجوده يكون مساعدًا على إيجاد التوازن وتنظيم حركة جميع الأحزاب فى سيرها نحو الغرض المشترك، وهو تحقيق آمال مصر التى جاهدت فى سبيلها طويلاً، ولذلك رحبت به أيما ترحيب، ولكن لم يمض إلا قليل من الزمن حتى وجدتنى مخطئًا، ووجدت أن فكرة تكوين هذا الحزب هى فكرة خبيثة من شر ما منيت به البلاد».

«موظف كبير فى سراى جلالة الملك، عنّ له خدمة لنفسه أن يتسلط على هذه الأمة التعيسة، فانتهز فرصة مركزه ومكانته وألف هذا الحزب تحت رياسته، ولأنه لا يستطيع

أن يشتغل إلا فى الخفاء بحث عن رجل ذى لقب ضخم يسحره برياسة هذا الحزب فى الظاهر، على شرط أن يكون ضعيف القلب واللسان، يفعل ما يؤمر بلا تردد ولا جدال، فلم يجد أمامه إلا صاحبنا يحيى إبراهيم فسخره للرياسة وألبسه ثوبها أمام الجمهور».

(١٨٢)

وبحكم انتماء إبراهيم عبد الهادى إلى مجموعة السعديين الذين خرجوا على النحاس باشا فإنه يحرص فى كثير من فقرات مذكراته على الإشارة إلى الماضى غير الوطنى أو غير المشرف لبعض مَنْ وصلوا إلى مواقع متقدمة فى الوفد فى عهد النحاس باشا، وهو ينتهز فرصة الحديث عن حادث السردار وخروج سعد زغلول من الحكم ويشير إلى موقف المغازى باشا، ثم يستطرد أيضًا إلى موقف حفنى الطرزى:

«. . . بدأ بعض رجال الوفد ضعاف النفوس يستقيلون ويبتعدون عنه».

«وكنت جالسًا معه ذات يوم وإذا به يفاجئنى يقوله: شوف يا إبراهيم، المغازى باشا عبد ربه باعت لى تلغراف يقول لى: أيها الخارج على العرش».

«وكانت هذه أول مرة أعرف اسم المغازى باشا عبد ربه بالكامل».

«وقد تذكرت هذا التلغراف يوم أخرج مصطفى باشا النحاس النقراشى باشا وأحمد ماهر من الوفد عام ١٩٣٧، وضم المغازى باشا عبد ربه عضوًا بالوفد، وكذلك عندما ضم حفنى باشا الطرزى، وكان «شاهد ملك» على أبناء الوطن فى الاعتداء فى ثورة ١٩١٩ على الإنجليز فى أسيوط».

(١٨٣)

ويحرص إبراهيم عبد الهادى (أو كاتب المذكرات) على أن يضمن مذكراته قليلاً مما لم يتناوله كثيرون مما يعرف بأحاديث النميمة السياسية، ومن هذا حديث حقيقة علاقة السير لامبسون بأمين عثمان باشا، وكيف كان لهذه العلاقة جانب خفى يتمثل فى إعجاب لامبسون بزوجة أمين عثمان:

«. . . وكان معينًا فى سكرتيريتها (الحديث عن المفاوضات التى سبقت توقيع معاهدة ١٩٣٦) أمين عثمان الموظف بوزارة المالية اختاره مكرم باشا لأنه كان يجيد الإنجليزية، ومتزوجًا من سيدة أجنبية شبه إنجليزية ظريفة الحديث، عرف أن السير مايلز لامبسون كان يرتاح لها، وبذلك أصبح أمين عثمان موضع رعاية السير مايلز لامبسون، وأصبح شبه ضابط اتصال بين السير مايلز والنحاس باشا رئيس وفد المفاوضين».

(١٨٤)

وهو ينفرد بالإشارة إلى وقوع الجنرال ريتش فى غرام إحدى السيدات المصريات مما أثر على أدائه فى قيادة قوات الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية:

«بدل الإنجليز قيادتهم وجاءوا بالجنرال مونتجمرى بدلاً من الجنرال ريتش، الذى قيل إنه كانت بينه وبين إحدى السيدات المصريات علاقة غرام مشبوبة أنسته واجبه العسكرى، وقد استطاع القائد الجديد والإمدادات الأمريكية الهائلة من دبابات وطائرات ومدافع ومدرعات وعربات مصفحة، تقابلها فى الجانب الألمانى عجز واضح فى كل المعدات الحربية، وخاصة البترول، مما رجح كفة الإنجليز وحلفائهم، وتحولت المعركة تحولاً ظاهرًا لمصلحة الإنجليز رغم مقاومة القوات الألمانية الضارية، وانسحب القائد الألمانى بقواته إلى الأراضى الليبية حتى التقى فى تونس بالقيادة الألمانية الموجودة هناك، وقد عد انسحاب القائد الألمانى من العلمين حتى حدود تونس معجزة عسكرية (تضاف إلى) مفاخره السابقة، ووصفه المعلقون العسكريون بأنه انتصار رغم كونه انسحابا!!».

* * *